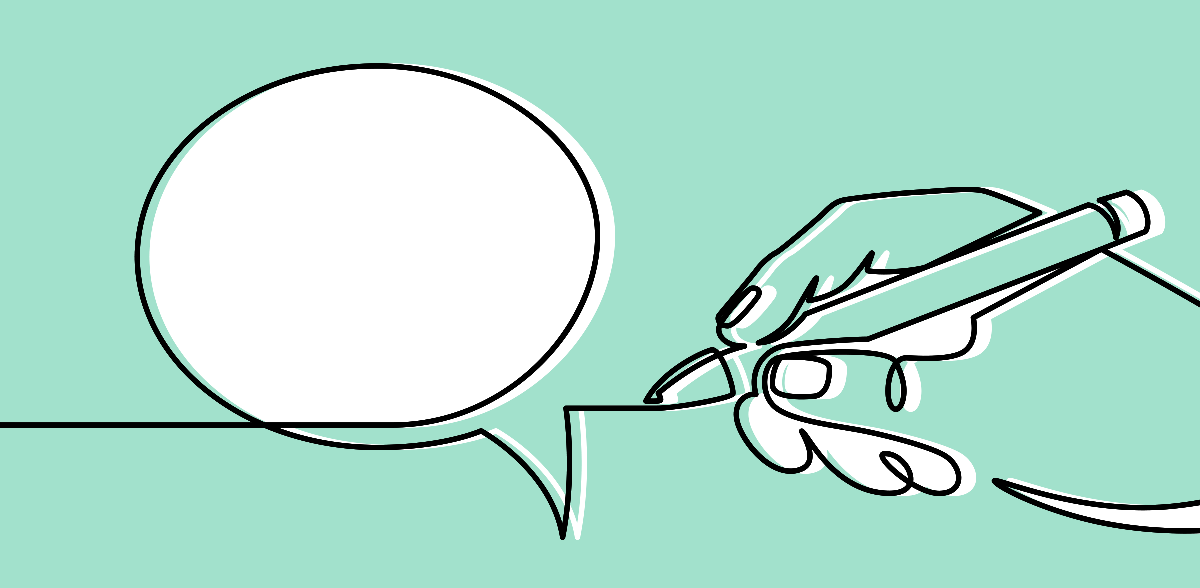
محاضرات أرنولد توينبي

نص المحاضرات التي ألقاها
أرنولد توينبي خلال زيارته للجمهورية
العربية المتحدة في أبريل عام ١٩٦٤



تحرير وترجمة فؤاد زكريا

محاضرات أرنولد توينبي

نص المحاضرات التي ألقاها أرنولد توينبي خلال زيارته للجمهورية العربية المتحدة في أبريل عام ١٩٦٤

تحرير وترجمة
فؤاد زكريا



محاضرات أرنولد توينبي

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ليلى يسري

الترقيم الدولي: ٩ ٢٦٨٥ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عام ١٩٦٤.
صدرت هذه الترجمة عام ١٩٦٤.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٢.

المحتويات

مقدمة المترجم

أرنولد توينبي – الإنسان المفكر

في هذا العام الذي نزل فيه أرنولد توينبي ضيفًا على بلادنا (١٩٦٤م)، يكون المؤرخ الفيلسوف قد بلغ الخامسة والسبعين من عمره. فقد وُلد في لندن عام ١٨٨٩م، وكانت أسرته تضم عددًا غير قليل من أهل العلم والفكر، ربما كان أشهرهم عمه «أرنولد توينبي» (١٨٥٢–١٨٨٣م) الذي كان بدوره مؤرخًا ومصلحًا اجتماعيًّا. وتعلم توينبي في «ونتشستر»، وفي كلية «باليول» بجامعة أكسفورد، ثم أصبح زميلًا ومدرسًا بهذه الكلية نفسها من عام ١٩١٢م إلى عام ١٩١٥م. وقد تزوج من ابنة «جلبرت ميري» Gilbert Murray، العالم الإنجليزي المشهور في الدراسات الكلاسيكية. ثم اشتغل في وزارة الخارجية البريطانية في الحرب العالمية الأولى، وحضر مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩م (وتكرر ذلك في الحرب العالمية الثانية، حيث حضر مؤتمر الصلح الثاني في باريس عام ١٩٤٦م). وقد عُيِّن أستاذًا لِلُّغة اليونانية والتاريخ البيزنطي بجامعة لندن من عام ١٩١٩م إلى عام ١٩٢٤م، ثم أصبح مديرًا للمعهد الملكي للشئون الخارجية من عام ١٩٢٥م إلى عام ١٩٥٥م. ومنذ ذلك الحين، مُنح توينبي عِدَّة درجات فخرية، وأخذ يقوم بأسفار واسعة النطاق في بلاد متعددة اعترفت بفضله ووجَّهت إليه الدعوة لإلقاء محاضراته فيها. وكانت مناقشات توينبي المشهورة مع أصحاب الاتجاهات الصهيونية، وردوده الحاسمة على المزاعم اليهودية بشأن فِلسطين، من أشهر الوقائع التي دارت خلال هذه الرحلات، والتي أصبحت حديث الأوساط العلمية في العالم أجمع.

وقد اكتسب توينبي مكانته — من حيث هو مؤرخ وفيلسوف — من كتاباته الهامة، التي نذكر منها:

- الفكر التاريخي عند اليونان Greek Historieal Thought (١٩٢٤م).
- العالم بعد مؤتمر الصلح The World after the Peace Conterence (١٩٢٥م).
- المدنية في الميزان Civilization on Trial (١٩٤٨م).
- الحرب والمدنية War and Civilization (١٩٥١م).

كما أشرف توينبي على تحرير حولية استعراض الشئون الدولية Survey of International Affairs من عام ١٩٢٠م إلى عام ١٩٣٨م.

على أن أعظم مؤلفات توينبي على الإطلاق، هو ذلك المؤلَّف الضخم الذي يكوِّن مركَّبًا جامعًا ندر أن نجد له نظيرًا في ميدان الدراسات التاريخية، وهو كتابه: «دراسة في التاريخ A Study of History» وهو يتألف من عشرة مجلدات، ظهرت الستة الأول منها فيما بين عامي ١٩٣٤م، ١٩٣٩م، ثم ظهرت الأربعة الأخيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٤م، أي أن الكتاب قد استغرق إعداده للنشر عشرين عامًا. ولقد كان هذا العمل الضخم هو الذي أذاع شهرة توينبي وجعله في الصف الأول من مؤرخي ومفكري القرن العشرين؛ ولذلك فإن الكتاب يستحق منا وِقفةً قصيرةً نعرِّف فيها القارئ به، ونعرض بإيجاز لاتجاهه العام والفلسفة الكامنة من ورائه.

(١) كتاب «دراسة في التاريخ»

في هذا الكتاب يعرض توينبي عوامل قيام مدنيات الإنسان وسقوطها بصورة شاملة ومجملة في آن واحد. وهو يميز بين إحدى وعشرين مدنية، خمس منها حاضرة، والأخريات قد اندثرت ولم تبقَ إلا آثارها التاريخية. وهو يؤكد أن هذه المدنيات تسير كلها في نشأتها وازدهارها واضمحلالها تبعًا لنمط واحد لا يتغير. فقد يختلف الوقت الذي يستغرقه نشوء حضارة أو نموها أو انحلالها، فيطول حينًا، ويقصر حينًا آخر، غير أن الصورة العامة تظل على ما هي عليه، والتعاقب حتميٌّ لا مفرَّ منه، وأسباب التحوُّل من حالة إلى أخرى هي في أساسها واحدة. وهكذا تتحكم الحتمية في التعاقب الزمني، وتُولد المجتمعات وتزدهر ثم تموت بانتظام لا يخيب.

ولقد رأى البعض في طريقة توينبي هذه في كتابة تاريخ المجتمعات البشرية نوعًا من الخلط بين المنطق والتاريخ، أو بين التسلسل السببي والتعاقب الزمني؛ ذلك لأن عدد المدنيات التي يستخلص من دراستها قانونه العام أقل من أن يسمح بالتعميم، فمن الجائز أن نمط الميلاد والازدهار والفناء قد سرى على المدنيات الماضية، ولكنا نظل غير واثقين من أن جميع الحضارات المقبلة ستخضع بدورها لهذا النمط نفسه، ومجرد تكرار حدوث تعاقب معيَّن في هذا العدد البسيط في الماضي، لا يُعد على الإطلاق ضمانًا بأن كل حضارة مقبلة ستتعاقب أحوالها على نفس هذا النحو.

ومع ذلك فإن المرء لا يملك إلا أن يعجب بمقدرة توينبي الخارقة على إثبات وجهة نظره؛ فهو يعرض كل رأي له مستشهدًا بعدد هائل من الأمثلة التي يزخر بها كتابه إلى حد مذهل، وكأنه ينهل من منبع لا قرار له، ويكاد يبدو أن كل شيء قد تكشَّف لعينه الفاحصة، من أبسط الحوادث في المجتمعات البعيدة حتى أعقدها في المجتمعات القريبة.

وهكذا فإن نطاق المعارف التي يتضمنها كتاب «دراسة في التاريخ» هو نطاق موسوعي. وإنه لمن الصعب أن نجد — على مر العصور — مؤرخًا يستطيع أن يدمج في نظرياته مثل هذا القدر الهائل من المواد الواقعية المستمدة من هذا العدد الكبير من المجتمعات، ولقد كان من الضروري أن تفلت من قبضته وقائع معينة، أو يقدم لبعض الحوادث تفسيرًا قد يعترض عليه المتخصصون في فترة معينة، كل هذه أمور لا مفر منها بالنسبة إلى مفكر يرسم صورةً على هذا القدر من الشمول للتاريخ العالمي.

والحق أن توينبي كان يدرك كل الإدراك أن هناك نموذجين للمؤرخ؛ نموذج المؤرخ الباحث المدقق في التفاصيل، ونموذج المؤرخ الفيلسوف. ومن المؤكد أنه آثر النموذج الثاني. وليس معنى ذلك أنه لم يكن باحثًا مدققًا، وإنما معناه أنه كان على استعداد — في بعض الأحيان — للتضحية ببعض التفاصيل في سبيل الصورة الكلية الشاملة، إذ إن من المستحيل على رجل واحد أن يحقق كل هذه الوقائع في كل هذه الميادين، ويشيِّد في الوقت ذاته نظريةً عامةً في تطور المجتمعات البشرية. ولقد كان على حق في اختياره صفة المؤرخ الفيلسوف وتفضيلها على صفة المؤرخ التفصيلي المتخصص؛ ذلك لأن الكثيرين يمكنهم أن يقوموا بهذا العمل الأخير، وكل ما يحتاجون إليه هو الصبر والمثابرة والاطلاع على مصادر البحث. أما العمل الأول، فأصحابه هم من القلة النادرة التي توافر لها من البصيرة النافذة ما يمكِّنها من القيام بعملية توحيد وجمع شاملة، تضم بها شتات الأبحاث والوقائع التفصيلية التي حققها مؤرخو الصنف الآخر. وليس هذا حال البحث التاريخي وحده، وإنما هو حال

العلوم البشرية جميعًا: ففيها العالم المتخصص المدقق في تفصيلات العلم، والذي يلقي الضوء على جانب صغير يركز فيه جهوده، وفيها صاحب النظرية الشاملة الذي تمتد بصيرته إلى أوسع الآفاق، ويضم كل الوقائع المتفرقة في مركَّب واحد جامع. والنوعان معًا لازمان لتقدم المعرفة البشرية، غير أن فضل الأول منهما في اجتهاده، أما فضل الثاني فهو في عبقريته التي لا تتكرر.

ومن المؤكد أن توينبي كان عبقريةً من هذا النوع، بل إنه ربما كان أقرب مؤرخي العصر الحديث إلى الجمع بين النوعين معًا (وهو أفضل ما يُرجى في هذا الميدان). وإذا كانت الأسس التي قامت عليها فلسفته في التاريخ قد قُوبلت باعتراضات كثيرة، فإن هذا شأن الفلسفات جميعًا، والمهم في الأمر هو القدرة الخارقة على تكوين مذهب شامل في تطور المجتمعات البشرية، وعلى تبرير هذا المذهب تبريرًا علميًّا سليمًا.

(٢) تعليقات على المحاضرات الأربع

ألقى توينبي المحاضرات الأربع التي نقدم ترجمتها في هذا الكتاب خلال زيارته الأخيرة للجمهورية العربية المتحدة في شهر أبريل سنة ١٩٦٤م، وقد أُلقيت بالترتيب الآتي:

المحاضرة الأولى: «استعراض لتاريخ العالم في نصف القرن الأخير»، جامعة القاهرة.

المحاضرة الثانية: «أسلوب الحياة الغربي في الميزان»، جامعة عين شمس.

المحاضرة الثالثة: «مشكلة الغذاء والسكان في العالم»، جامعة الإسكندرية.

المحاضرة الرابعة: «الشرق الأوسط والسياسة العالمية»، محافظة القاهرة.

وسنقدم الآن تعليقات موجزةً على هذه المحاضرة التي تكشف عن أوجه مختلفة لتفكير توينبي، وتعبِّر بوضوح عن نظرته إلى الحضارة الحديثة في حاضرها ومستقبلها، وترسم خطوطًا عامة للحلول التي يراها عميد المؤرخين لأهم مشكلات العالم الذي نعيش فيه.

المحاضرة الأولى

حين يستعرض توينبي في هذه المحاضرة تاريخ العالم في نصف القرن الأخير، فهو إنما يتحدث عن أحداثٍ عاصَرها بنفسه منذ كان في الخامسة والعشرين من عمره حتى اليوم. ولقد كان خط التطور في التاريخ العالمي في هذه الفترة واضحًا في نظره كل الوضوح؛

فهو خط هابط إذا نظرنا إليه من جهة نظر السيطرة الغربية على العالم، وصاعد إذا تأملناه من وجهة نظر الشعوب النامية التي كانت مستعمرةً في بداية هذه الفترة ثم نالت استقلالها في نهايتها. ذلك لأن الدول الغربية كانت — منذ نصف قرن — مسيطرةً على الوجهة السياسية أو الاقتصادية أو كلتيهما معًا على بقية أجزاء العالم، وكانت القوة في هذه الدول متجمعةً في مراكز قليلة. ويمكن القول إن تاريخ الفترة التالية إنما كان تاريخًا لتشتت هذه القوى المركزة، واضمحلال سيطرة الغرب على العالم؛ ويتمثل ذلك أساسًا في الانكماش الهائل الذي طرأ على الاستعمار، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبح اليوم محصورًا في «جيوب» قليلة تقاوم حركة التحرر بعنف وضراوة، ولكنها تعلم أن تصفيتها مسألة وقت فحسب.

واقترن بذلك الانكماش في السيطرة الغربية الاستعمارية ازدياد الاتجاه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، أي إن «العدالة السياسية» قد ارتبطت بـ «العدالة الاجتماعية والاقتصادية» ارتباطًا وثيقًا، وتحققت هذه العدالة على مستوى العالم بدرجات متفاوتة، ولكن الظاهرة التي تلفت الأنظار هي إشارة توينبي إلى ازدياد انتشار العدالة الاجتماعية في الدول الغربية ذاتها: أي إن انكماش السلطان الاستعماري لهذه الدول قد أدى إلى مزيد من عدالة التوزيع في داخلها، لا العكس، كما قد يتوقع أصحاب النظرة السطحية إلى الأمور.

على أن تراجع السيطرة الغربية — سياسيًّا واقتصاديًّا — قد عوَّضه انتشار الثقافة الغربية ونمط الحياة الغربي في العالم، وقد بدأ هذا الانتشار في بلدان قليلة، أهمها روسيا واليابان، وكان الهدف منه مواجهة النفوذ الغربي عن طريق اتباع نفس أساليب الغرب، ثم امتد إلى بقية بلاد العالم، حتى أصبح من السمات الرئيسية المميزة لتاريخ نصف القرن الأخير. وهذا أمر لا ينبغي أن يدهش له أحد: إذ إن تفوُّق البلاد الغربية في العلم والتكنولوجيا قد فرض طابعها العلمي والحضاري، وأسلوبها في الحياة، على العالم بأسره.

ومن الملاحظ على هذه المحاضرة أن توينبي لم يشِر بالقدر الكافي إلى الانقسام في دعم حركات التحرر الوطني في البلدان الحديثة الاستقلال، مع أن هذه من أهم ظواهر الفترة الحالية في تاريخ العالم. ومن المؤكد أن كل ما سبق له التنبيه إليه من تضاؤل لسيطرة الغرب وتزايد أهمية العالم غير الغربي إنما يرجع — في قدر غير قليل — إلى المنافسة الدولية الشديدة بين كتلتين كبريين متقاربتين في القوة، تعمل كل منهما على إلغاء تأثير الأخرى أو إضعافه، بحيث تترك الفرص لحركات التحرر الوطني لكي تمارس نشاطها بقدر من الحرية لم يكن ليتوافر لها قبل عهد المنافسة الثنائية هذا.

وعلى أي حال فقد أشار توينبي بإيجاز إلى انقسام العالم إلى كتلتين، وأعرب عن اعتقاده بإمكان ظهور كتلة أو قوة ثالثة، ليست هي أوروبا في رأيه، وليست هي كتلة الحياد أو عدم الانحياز، التي لم يشِر إليها في هذا الصدد على الإطلاق، وإنما هي الصين التي سيصبح عدد سكانها نصف مجموع سكان العالم في سنة ٢٠٠٠م. ويؤكد توينبي أنه عندما يصبح عددها بهذه الكثرة، «سيكون من الصعب جدًّا الاستمرار في عدم الاعتراف بوجود الصين». ولكن هل يعني بذلك أن مشكلة الاعتراف بوجود الصين، ودخولها الهيئات الدولية، ستظل بغير حل حتى سنة ٢٠٠٠م؟ من المؤكد أن هذا أمر بعيد الاحتمال جدًّا، لأن السنوات القلائل المقبلة قد تشهد حلًّا لهذه المشكلة. وفضلًا عن ذلك فإن الاعتقاد بأن الصين هي التي ستكون الكتلة الثالثة لا يمثل تنبؤًا بالمستقبل بقدر ما يمثل تأثرًا قويًّا بعوامل عارضة مؤقتة في الحاضر. وها قد لاحت في الأفق بوادر تشير إلى أن الصين قد لا تظل على الدوام خارجةً عن نطاق الكتلة التي كانت تنتمي إليها حتى عهد قريب. وإذن فالتنبؤ في هذا الميدان أمر غير مأمون، ولا سيما إذا كانت دعاماته ظواهر مؤقتةً يمكن أن تزول على مر السنين.

المحاضرة الثانية[١]

في هذه المحاضرات يضع توينبي أسلوب الحياة الغربي في كفة الميزان، ليستخلص مزاياه وعيوبه، وكأنه بذلك يخاطب أبناء الشرق، الذين أخذوا من الحضارة الغربية بنصيب غير قليل، وبهرتهم هذه الحضارة وافتتنت بها نفوسهم، فيقول لهم: لا تظنوا أن هذه الحضارة الغربية خير كلها، فلها عيوبها التي لا يجد أبناؤها أنفسهم مفرًّا من الاعتراف بها، أما أنتم يا أبناء الشرق، فالفرصة أمامكم ما زالت سانحةً، إذ إن في وسعكم أن تتجنبوا عيوبنا، وتسيروا في طريقكم الخاص، مع اقتباس ما يلائمكم فقط من حضارتنا الغربية!

وهكذا فإن في حديث توينبي عن «أسلوب الحياة الغربي» إشارةً ضمنيةً — ولكنها واضحة — إلى الشرق، ونصيحة مخلصة يقدمها مفكر قد يختلف المرء معه في الرأي، ولكنه لا يستطيع أن يشك في نزاهته.

---

[١] للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلًا لهذه المحاضرة، انظر مقالنا بعنوان: «توينبي والأسلوب الغربي في الحياة»، مجلة الثقافة، العدد ٤١.

ويحدد توينبي في الجزء الأول من محاضرته مظاهر ومراحل اقتداء الشعوب الشرقية بالأسلوب الغربي في الحياة، ليؤكد في النهاية أن هذه الشعوب ما زالت أمامها فرصة الانتقاء والاختيار، وأنها تستطيع أن تأخذ من أسلوب حياة الغربيين أفضل عناصره، ولكن من واجبها أن تستبعد تلك العناصر التي أثبتت تجربة الغرب أنها ضارة.

من هذه العناصر التطلع إلى المعرفة وطلب العلم. وهذا العنصر في رأي توينبي — كما في رأي الكثيرين — سلاح ذو حدين؛ فقد تمكن العلم من أن يرفع مستوى حياة الغرب إلى حد لم تعرفه الأجزاء الأخرى من العالم قط، ولكنه في الوقت ذاته قد هدد حياة الغرب بالفناء. وهكذا فإن توينبي بعد أن يمتدح في العلم الغربي كشوفه الرائعة، يعيب عليه أنه أهمل الإنسان، ويدعو أهل الشرق في نهضتهم العلمية الجديدة أو المقبلة، إلى خلق علم يتركز حول الإنسان، ويفي بمطالبه الروحية إلى جانب مطالبه المادية، ويمكن تسخيره في خدمة البشر بدلًا من أن تكون حصيلته هي أسلحة الفناء التي تكاد تخرج عن نطاق سيطرة الإنسان.

ومثل هذا يقال أيضًا على النزعة الفردية التي اشتهر بها الغرب، فلهذه النزعة فضل لا يُنكر في تقوية شعور الإنسان بكِيانه، وبأنه خالق أفعاله، والمسئول عنها، وما كانت الكشوف الكبرى في تاريخ البشرية إلا نتاجًا لأفراد لديهم وعي كامل بكِيانهم وبقدرتهم على الخلق. ولكن الغرب مع ذلك قد تطرف في النزعة الفردية إلى حد تحويل المجتمع إلى وحدات منعزلة لا يربط بينها شعور إنساني واحد، وفي هذه الحالة تغدو الفردية قوةً مضادةً لتقدم المجتمع، وقد ينتهي الأمر بالفرد إلى استخدام قدراته ومواهبه استخدامًا مضادًّا للجماعة بأسرها. ويعيب توينبي على المجتمعات الغربية هذا التطرف في النزعة الفردية، وهو التطرف الذي يصل إلى حد إهمال أفراد الأسرة الواحدة للمسنين منهم، وترك أمر العناية بهم للدولة، إن كانت قادرةً على ذلك. ولا شك أن توينبي معجب بروح التضامن العائلي في الشرق، وهو يرى أن هذا التماسك فضيلة ينبغي الاحتفاظ بها، حتى لا يقع الشرق في نفس خطأ الفردية الأنانية الذي وقع فيه الغرب.

وهناك عنصر آخر هام في أسلوب الحياة الغربي يمكن تسميته ﺑ «النظرة المتعصبة إلى الأمور»، أي الاعتقاد بأن في كل شيء موقفًا صحيحًا واحدًا، وكل ما عداه باطل. ويربط توينبي بين التعصب وبين «عقيدة التوحيد»؛ فهذه العقيدة لها مزاياها العديدة، من حيث إنها تربط بين الناس وتجمعهم في سبيل هدف واحد ونظرة واحدة إلى الحياة. غير أن لها في رأي توينبي نتيجةً ضارةً؛ هي أنها تؤدي بالجماعة التي تعتنقها إلى تأمل الحياة من

منظور واحد، هو منظورها الخاص، وإنكار حق الجماعات الأخرى في أن يكون لها مُثُلها العليا الخاصة بها، بل وعدم تصور إمكان وجود نظرة إلى الحياة تخالف نظرتها هي. أي إن حصيلتها النهائية هي الاعتقاد بوجود مجموعة واحدة من القيم هي التي ينبغي أن تسريَ على العالم بأسره، وعدم السماح بقيام أية مجموعة منافسة من القيم. وهذه هي روح التعصب التي أدت إلى اتخاذ الصراع في عالم اليوم هذا الطابع الحاد بين الكتلتين؛ الاشتراكية والرأسمالية.

ويرى توينبي أن الشرق ينطوي على بذور روح التسامح والتعايش السلمي بين الأساليب المختلفة في الحياة. وهو يضرب لذلك مثلًا بعقائد الشرق الأقصى، ولا سيما الهند، التي تتعايش معًا دون تعارض. وهو يؤكد أن ما يحتاج إليه العالم هو التخفيف من النظرة «التوحيدية» إلى الأمور، والإيمان بإمكان وجود نوع معين من «التعددية» في النظم والمذاهب الاجتماعية والسياسية.

وربما كان للمرء أن يأخذ على توينبي أنه لم يوضح الطريقة التي يمكن أن يتم بها هذا التعايش بين المذاهب: فهل يستطيع الإنسان أن يغير طريقته في النظر إلى الأمور بالمواعظ وحدها، أم أن من الواجب وجود أسس موضوعية لهذا التغيير؟ وفي الحالة الأخيرة، ما هي هذه الأسس وكيف يمكن تنميتها؟ وفضلًا عن ذلك، فهل التعايش بين النظم المتباينة حالة نهائية دائمة، أم هو حالة مؤقتة تهدف إلى منع التصادم بينها حتى يتحقق التفوق للأصلح منها بطريقة سلمية، فلا يعود للتعايش معنًى في هذه الحالة؟ كل هذه أسئلة لا يجيب عنها توينبي في محاضرته هذه، ولعله اكتفى بأن يثير في أذهان السامعين الشعور بضرورة التفكير في هذه الموضوعات الحيوية، وترك لكل ذهن أن يتصور الحل الذي يراه ملائمًا لما أثارته المحاضرة من المشكلات.

المحاضرة الثالثة

تعالج هذه المحاضرة موضوع السكان ومشكلة الغذاء في العالم. وقد حرص توينبي فيها على أن ينبه إلى خطورة الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، التي قدر أنها ستبلغ في سنة ٢٠٠٠م الضعف أو ثلاثة أمثال العدد الحالي لهؤلاء السكان. وتلك زيادة خطيرة، ولا مفر من البحث عن طريقة لمواجهتها قبل أن يصل العالم إلى مرحلة الخطر الحقيقية. ولا شك أن المؤرخ أكثر شعورًا بالخطر في هذا الصدد من السياسي؛ ذلك لأن السياسي يتناول مشكلات ملحَّة عاجلة، وخططه التي تستهدف المستقبل لا تصل إلى هذا المدى البعيد،

أعني التفكير في مشكلات العالم سنة ٢٠٠٠م مثلًا. وفضلًا عن ذلك فإن نظرة السياسي محلية محدودة، تختص ببلد معين أو مجموعة من البلدان أو نظام من النظم الاجتماعية والسياسية، أما التفكير على مستوى العالم في مجموعه، بقدر متساوٍ من الاهتمام، فإن المؤرخ العالم أقدر عليه؛ لأن نظرته تمتد إلى رحاب مكانية وزمانية واسعة، ولأنه يستطيع أن يقيس المستقبل على أساس خبرته بالماضي والحاضر، ويصل إلى استنتاجات ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع أي تخطيط لمستقبل البشر.

والنتيجة التي يصل إليها توينبي هي أن التضخم الانفجاري في عدد السكان مقترن باستتباب السلم، الذي أصبح مقدمةً لا بد من افتراضها في أي بحث عن مستقبل الإنسانية «إذ إن قيام حرب أخرى يعني عدم وجود مستقبل للبشرية، وبالتالي فلا مجال لتصور حالة مقبلة للناس في أعقاب حرب ثالثة»، هذا التضخم المقترن بالسلام سيفرض على الناس اتجاهات جديدة في التفكير. وهذا ما يستطيع توينبي أن يؤكده لأنه يراه بعين المؤرخ الفيلسوف الذي تمثلت له تجارب البشر كلها في لمحة واحدة. فالإنسان، إذا أراد أن يواجه مشكلات السكان والغذاء في المستقبل بوصفه إنسانًا، يتعين عليه أن يعيد النظر في كثير من نظمه الأساسية الراهنة، ولا سيما نظام تقسيم البشر إلى وحدات قومية. ويرى توينبي أن وحدة البشر في المستقبل شرط لا غناء عنه لبقاء الجنس البشري، وضمان عدالة توزيع الموارد المالية فيه. فالأسلحة النووية تقتضي — من أجل ضمان عدم استخدامها أولًا، ثم تحريمها وإزالتها من الوجود ثانيًا — هيئةً دوليةً شاملةً تقوم بهذه العمليات على نطاق عالمي شامل. وكمية الغذاء التي تتناقص نسبتها إلى مجموع سكان العالم بالتدريج، تقتضي بدورها هيئةً عالميةً أعلى سلطةً من الهيئات القومية الخاصة. وهكذا ينتهي توينبي إلى إبداء رأيه بكل صراحة ووضوح: فإما سيادة حكم الإنسانية الواحدة المتماسكة، وإما الموت جوعًا أو تحت أنقاض القنبلة النووية.

ومن الممكن القول إن توينبي لم يقدِّر أهمية التقدم العلمي في توفير الغذاء لسكان العالم تقديرًا كافيًا في هذه المحاضرة؛ ذلك لأنه أشار إلى احتمالات الزيادة المطردة في إنتاج الغذاء، ولكنه لم يشر إلى احتمالات الزيادة «الثورية» في هذا الإنتاج، نتيجةً لتركيز الطاقات العلمية في هذا الموضوع بعد أن يتحقق للعالم نزع السلاح، ولا تعود الأغراض العسكرية هي الهدف الرئيسي للبحث العلمي. وربما كان عدم إبداء توينبي الاهتمام الكافيَ بهذه المسألة راجعًا إلى رغبته في إبراز عنصر الخطورة في زيادة عدد السكان، والتنبيه إلى ضرورة إيجاد علاج حاسم لهذه المشكلة. والعلاج الحاسم الذي يقترحه، والذي يراه

الوسيلة الوحيدة لحفظ البشرية ذاتها من الهلاك، وأعني به سيادة النزعة العالمية وإذابة الحواجز بين الدول القومية، هو علاج ضروري، لا من الناحية السلبية فقط — أعني إنقاذ العالم من المجاعة أو الدمار — بل من الناحية الإيجابية أيضًا، لأنه هو الخطوة الأولى في سبيل بداية «التاريخ» الحقيقي للإنسان على هذه الأرض. فبعد توحيد الإنسانية، سيبدأ عصر الإنسان في هذا العالم، وستُعد العصور الماضية كلها — بما فيها من حروب ومنازعات وانقسامات بين البشر — عصور «ما قبل التاريخ» بالنسبة إلى هذا العصر المرتقب.

المحاضرة الرابعة

في هذه المحاضرة يتناول توينبي موضوعًا يشغل أكبر قدر من اهتمامنا، وهو مركز الشرق الأوسط في السياسة العالمية، وأبعاد القضية الفلسطينية. والاتجاه العام الذي يسير فيه توينبي في هذه المحاضرة تقدميٌّ تمامًا. وهو يصل في ذلك إلى حد الجرأة التي تدعو إلى الإعجاب، فيتحدث عن تناول بترول الشرق الأوسط قائلًا: «إن أفضل طريقة — في رأيي — لضمان الحصول على البترول من البلاد المنتجة له، هي ألا نضايقها بمحاولة السيطرة عليها سياسيًّا، وإنما أن نترك هذه البلاد حرةً، لأن رغبتها في بيع بترولها لا تقل على أي الحالات عن رغبة أوروبا الغربية في شرائه.» ويتحدث عن الجنوب العربي أمام السفير البريطاني قائلًا: «إن بريطانيا سيكون عليها إن عاجلًا أو آجلًا — وآمل أن يكون ذلك عاجلًا — أن تتخلى عن السيطرة على منطقة نفوذها الحالية في الجزيرة العربية، مثلما تخلت من قبل عن سيطرتها على العراق والأردن وفِلسطين ومصر والسودان.» ويتحدث عن «ذلك الجزء من فِلسطين الذي يحتله الإسرائيليون اليوم» بوصفه مظهرًا من مظاهر بقاء الاستعمار في الشرق الأوسط.

وموقف توينبي من القضية الفِلسطينية معروف ومشهور في العالم أجمع، فقد أفاضت الصحف العالمية في وصف مناقشاته مع أصحاب الاتجاهات الصهيونية، ودحضه الحاسم لحججهم، وهو يرتكز في موقفه هذا على أساسين؛ الأساس الأول علمه الواسع بالتاريخ، الذي أتاح له أن يفند مزاعم الصهيونيين عن الدولة اليهودية القديمة التي يقال إنها كانت في فِلسطين. والأساس الثاني والأهم هو نظرته — بوصفه عالمًا — إلى الموضوع كله. فالعالم الذي يقدر النظرة المنطقية الموضوعية إلى الأمور، لا يقبل أبدًا أن تقوم دولة على أسس دينية خالصة «هي في ذاتها مشكوك فيها»، ولا يقبل المزاعم العنصرية التي تنطوي عليها ضمنًا الدعوة الصهيونية إلى جمع اليهود من أشتات الأرض في مكان واحد،

ولا يقبل بمنطق «الأمر الواقع» الذي يرتكز عليه ساسة إسرائيل في رفضهم إعادة اللاجئين بعد أن احتلُّوا أراضيهم غصبًا. وهكذا يقف توينبي — في معارضته للصهيونية — على أرض متينة، أتاحت له أن يتخذ من هذه المسألة موقفًا مشرفًا لا أثر فيه للتعصب أو التحامل. وربما كان موقفه هذا هو الذي يحقق مصالح الجميع، وضمنهم اليهود أنفسهم، لو أنهم أدركوا الأمر على حقيقته، ونظروا إلى الخط الكامل لتطور التاريخ العالمي، وعلموا أن عالم الغد لن يكون فيه مكان للجهالة والتفكير الأسطوري والخرافي.

ويحدد توينبي في هذه المحاضرة ثلاثة «مفاتيح» يعتقد أنها هي التي ستؤدي إلى حل المشكلة الفِلسطينية؛ أول هذه المفاتيح هو القوة المتزايدة التي يمكن أن تكسبها البلاد العربية إذا توحدت. وهو يستعرض بدقة كاملة العوامل التي تساعد على هذه الوحدة، والعقبات التي يمكن أن تعترض طريقها، لينتهي آخر الأمر إلى أن فرص الشعوب العربية في الوحدة لا تقل عن فرص الولايات الإيطالية أو الدويلات الألمانية في الوحدة القومية في القرن التاسع عشر. وآراء توينبي في هذا الصدد موضوعية خالصة، غير أن من الصعب التوفيق بينها وبين حملته على النزعة القومية، وهي الحملة التي تظهر بطريقة صريحة أو ضمنية في محاضراته الثلاث الأخريات. ومن الجائز أن لديه تفسيرًا لهذا التعارض، غير أن نص المحاضرات ذاتها لا يوضح هذا التفسير.

والسبيل الثاني إلى حل المشكلة الفلسطينية هو موقف الطوائف اليهودية في العالم الغربي وفي الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص. ذلك لأن توينبي يرى أن فترة العطف الحالية يمكن أن تنتهيَ في المستقبل، بحيث تزداد هذه الطوائف اندماجًا بالبلاد التي تحيا فيها، والتي تدرك أن مستقبلها متوقف عليها، بدلًا من أن تظل تتمسك بهذا الولاء المزدوج نحو بلادها الأصلية ونحو إسرائيل في نفس الوقت، فتُعرِّض بذلك مركزها في هذه البلاد للخطر. ويرى توينبي أن الأجيال القادمة من يهود البلاد الغربية لن تشعر بنفس العطف الذي يربط بين الأجيال الحالية وبين سكان إسرائيل، الذين تربطهم أواصر القرابة العائلية باليهود الغربيين في كثير من الأحيان. والنقد الذي يمكن أن يوجه إلى هذه الوسيلة في حل المشكلة الفلسطينية هو أنها تقتضي لتحققها وقتًا أطول مما ينبغي؛ إذ إن علينا أن ننتظر «جيلين أو ثلاثة» حتى يضعف تأثير الروابط العائلية، وتضعف الصلة بين يهود البلاد الغربية ويهود إسرائيل.

ومثل هذا النقد يمكن أن يوجه إلى الوسيلة الثالثة من وسائل حل المشكلة الفلسطينية، وهي موقف اليهود الشرقيين في إسرائيل نفسها؛ فهو يرى أن اليهود الشرقيين أقدر على

التفاهم مع البلاد العربية من اليهود الغربيين، وأن هناك أملًا في الوصول إلى حل لو انتظرنا حتى تصبح لليهود الشرقيين — بحكم كثرتهم العددية — الكلمة الأولى في بلدهم. وهذا «الحل» في رأينا بعيد عن الواقع: أولًا لأن اليهود الشرقيين ربما كانوا أكثر ضراوةً في عداوتهم للبلاد التي كانوا يعيشون فيها من اليهود الغربيين، والأمثلة التي أتى بها توينبي لإثبات رأيه هنا أمثلة فردية لا تكفي أبدًا لإثبات حكم عام كهذا. وثانيًا لأن هذا الحل يقتضي منا أن ننتظر أجيالًا متعددةً حتى يأتيَ الفرج بسيطرة اليهود الشرقيين على مقاليد الأمور في إسرائيل. وفي خلال هذه الأجيال المتعددة يظل اللاجئون في خيامهم، وتضعف قضيتهم بالتدريج، وتظهر منهم أجيال فِلسطينية جديدة لا تعرف عن وطنها الأصلي، ولا عن نكبة إخراجها من ديارها، سوى ما تسمعه من الغير. فهذا الحل إذن سلاح ذو حدين، وأخشى أن أقول إن الحد الضار فيه أقوى من الحد النافع.

والخلاصة أن موقف توينبي من القضية الفِلسطينية سليم تمامًا من الوجهة العلمية، وهو متعاطف تمامًا مع وجهة نظر العرب. وكل ما في الأمر أن صفة المؤرخ فيه تجعله يستهين أحيانًا — في الحلول التي يقترحها — بحساب الزمن، ولا يتأمل الأمور إلا من خلال فترات زمنية طويلة، مع أن التوقيت الدقيق عامل حاسم في مشكلة القضية الفِلسطينية، والفرق بين المبادرة إلى الحل في الوقت المناسب، وبين الانتظار طويلًا حتى تحل المشاكل نفسها بنفسها، قد يكون هو ذاته الفرق بين الطريقة المثمرة والطريقة غير المأمونة في معالجة هذه المشكلة.

وأخيرًا فإن النص الذي نقدمه لمحاضرات توينبي الأربع هذه، قد يكون الوحيد المكتوب لهذه المحاضرات؛ إذ إن المؤرخ الكبير لم يترك نصًّا لها، وإنما كان يرتجل منها أجزاءً كثيرةً، يكمِّل بها الملخص الذي يقرأ منه. وقد أعددت هذه الترجمة من التسجيلات المحفوظة بهيئة إذاعة الجمهورية العربية المتحدة مباشرةً، وحرصت على أن تكون دقيقةً جامعةً لكل ما قاله توينبي في محاضراته. وأستطيع أن أقول مطمئنًّا إنه من الممكن الاعتماد على هذه الترجمة بوصفها نصًّا مكتوبًا لهذه المحاضرات.

القاهرة في أكتوبر ١٩٦٤م

دكتور فؤاد زكريا
الأستاذ المساعد بكلية الآداب
جامعة عين شمس

المحاضرة الأولى

استعراض لتاريخ العالم في نصف القرن الأخير

سيدي مدير الجامعة، حضرات السادة والسيدات

أود أولًا أن أعرب عن شكري العميق على هذه الحفاوة التي أقدرها كل التقدير، والتي تأثرت بها كل التأثر. وربما كنتم تعرفون موضوع حديثيَ اليوم، وهو تاريخ نصف القرن الماضي، أعني إلقاء نظرة إلى الوراء على السنوات الخمسين الأخيرة. أما سبب اختياري لهذا الموضوع فهو أنه في هذه السنة — وبعد شهر أو اثنين — سيكون قد مر خمسون عامًا على نشوب الحرب العالمية الأولى. ومن المؤكد أن الحرب العالمية الأولى هي ظاهرة تهم العالم كله، بدرجات متفاوتة، بحيث إن تاريخ كل بلاد العالم قد تغير نتيجةً لها، وخاصةً بعد أن تضاعف تأثيرها بالحرب العالمية الثانية. ولكن ربما كان الإنجليز أقوى شعورًا بالتحوُّل المفاجئ في التاريخ بعد سنة ١٩١٤م، لأن إنجلترا — على ما أعتقد — تنفرد عن سائر بلاد العالم بموقف غريب؛ إذ لم يحدث في حياتها القومية أي انقطاع جدِّي طَوال الأعوام المائة السابقة على عام ١٩١٤م. صحيح أنها قد شهدت منذ نهاية الحروب النابليونية حتى سنة ١٩١٤م عددًا من الحروب، ولكن لم يعكر صفو حياتنا حرب على نطاق واسع، وهذا أمر غير مألوف. ففي بلدكم هذا شهدتهم في العقد البادئ بعام ١٨٨٠م الحركة المهدية أولًا، ثم الاحتلال البريطاني، وهذان الحادثان معًا قد أحدثا تحوُّلًا مفاجئًا عظيم الأهمية في تاريخ مصر. وكذلك شهدت القارة الأوروبيةبين سنتي ١٨٤٨م و١٨٧١م سلسلة من الثورات

والحروب غيرت خريطة القارة وأثَّرت تأثيرًا عميقًا في تاريخ جميع بلادها. وفي الولايات المتحدة الأمريكية نشبت الحرب الأهلية من عام ١٨٦١م إلى عام ١٨٦٥م، وكانت هذه أعظم حرب نشبت في أي جزء من العالم في القرن التاسع عشر، سواء من حيث الخسائر التي لحقت بالبلاد فيها، ومن حيث عدد القوات التي اشتركت فيها. وهذه الحرب بدورها أحدثت تحوُّلًا مفاجئًا هامًّا في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. أما إنجلترا فلم يحدث فيها تحوُّل مفاجئ مماثل في القرن الممتد من عام ١٨١٥م إلى عام ١٩١٤م. وهكذا فإن نشوب الحرب في عام ١٩١٤م قد أحدث صدمةً شديدةً في إنجلترا.

ولما كنت أنا الآن في حوالي الخامسة والسبعين من عمري، فإني قبل عام ١٩١٤م كنت قد أصبحت شابًّا وشغلت وظيفةً، وهكذا كنت في سنٍّ تسمح لي بأن أتذكر عالم ما قبل ١٩١٤م في إنجلترا، وأقارنه بعالم ما بعد ١٩١٤م. ففي وقت نشأتي في إنجلترا، كان عالم ما قبل ١٩١٤م يبدو لي عالمًا معقولًا ومأمونًا إلى أبعد حد، ولقد كان بالفعل مأمونًا ومعقولًا بالنسبة إلى جزء ضئيل من الجنس البشري، أي بالنسبة إلى الطبقة الوسطى في الدول الغربية. والدول الغربية تكوِّن بطبيعة الحال جزءًا صغيرًا من الجنس البشري، مثلما أن الطبقة الوسطى تكون جزءًا صغيرًا من سكان الدول الغربية. كان ذلك عالمًا مأمونًا معقولًا حتى بالنسبة إلى الأسر المتوسطة الحال في الدول الغربية، ومنها أسرتي التي كانت فقيرةً نسبيًّا. ففي ذلك الوقت لم يكن يدور بخَلَدي أن أسرتي — التي لم تكن تبدو ميسورة الحال بالنسبة إلى كثير من الأسر المتوسطة الأخرى في إنجلترا — كانت غنيةً بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من الأسر في إنجلترا المعاصرة نفسها وفي بقية العالم. فلم أكن أدرك أن الطبقة الوسطى في الدول الغربية كانت في مركز مميز إلى حد غير مألوف، رغم أنها لا تكوِّن إلا جزءًا ضئيلًا من سكان العالم، ولم أكن أدرك أن الطبقة الوسطى الإنجليزية على التخصيص كانت فئةً مميزةً داخل هذا الجزء الذي تكونه الطبقة الوسطى الغربية بوجه عام. ولقد كنت قبل حرب ١٩١٤م مباشرةً أقوم بالتدريس في الكلية الجامعية بأكسفورد، وكان من عاداتنا استدعاء الطلاب المستجدين أمام السلطات في الكلية عند انتهاء دراستهم في السنة الأولى، وسؤالهم عن العمل الذي يُزمعون القيام به بعد تخرجهم في الجامعة. أما أولئك الذين لم يكونوا يعرفون، فكانوا عادةً يُدرجون ضمن من سينخرطون في السلك الوظيفي في الهند، أعني سلك الموظفين البريطانيين في الهند؛ إذ كان لديهم من الكفاءة ما يسمح لهم بذلك، وكنا نعلم أننا نستطيع تعيينهم في سلك وظائف الهند، وهو سلك كان له مركز مميز جدًّا، وكان يضفي على حياة المشتغلين فيه كثيرًا من الاستقرار. وهكذا فإن ذلك كان أسوأ ما يمكن أن يحدث لشخص متخرج في كليتي في أكسفورد قبل عام ١٩١٤م.

وقبل سنة ١٩١٤م كانت القوة في العالم — أعني القوة الثقافية، وكذلك الاقتصادية والسياسية والعسكرية — تتركز في يد أقلية أصغر حتى من الطبقة الوسطى؛ فقد كانت شئون العالم تصرف كلها على أساس أن العالم وحدة واحدة، يتضافر في إدارة شئونها بطريقة غير رسمية — ولكنها فعالة — عدد صغير جدًّا من الناس هم أصحاب السلطة — أعني السلطة السياسية والاقتصادية — في عدد محدود من البلاد، أعني في خمس أو ست عواصم أوروبية، وكذلك في نيويورك. ولعلكم لاحظتم أنني تحدثت عن نيويورك، لا عن واشنطن، وذلك لأنه حتى قبل الحرب العالمية الثانية، لم تكن الولايات المتحدة طرفًا يتنافس على السلطة السياسية في العالم الخارج عن نصف الكرة الغربي. وهكذا لم يكن لواشنطن ما لها اليوم من الأهمية في السياسة العالمية، أما نيويورك فكان لها — قبل ذلك — أهميتها في الاقتصاد العالمي. وهكذا فإن مراكز القوة الفعلية في العالم قبل عام ١٩١٤م لم تكن تخرج عن نيويورك وعدد قليل من العواصم الأوروبية. فقد كان تمويل التجارة العالمية وتدبير الشئون الاقتصادية للبلاد التي كانت لا تزال غير نامية، يتم في ذلك الوقت في مدينة لندن، أما الولايات المتحدة فربما استغربتم إذا قلت إنها في ذلك الوقت كانت لا تزال بلدًا غير مكتمل النمو. فحتى عام ١٩١٤م كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال بلدًا مدينًا، وكانت الدول الغربية دائنةً لها. وهكذا كان الغرب مسيطرًا على العالم كله، وأوروبا مسيطرة على الغرب، والطبقة الوسطى مسيطرة على أوروبا.

وفي هذا العصر السابق على عام ١٩١٤م، لم يكن للجزء الأكبر من العالم نصيب من مكاسب المدنية ومزاياها؛ فقد كان الجزء الأكبر من العالم فقيرًا، لا حول له ولا قوة، ولكنه كان أيضًا سلبيًّا وصامتًا إلى حد بعيد. وكان يبدو مستسلمًا محرومًا من المزايا التي تتمتع بها الأقلية الصغيرة الحاكمة، ولم تكن الأغلبية تحلم بإمكان تغيير هذه الأوضاع إلى ما هو أفضل منها. ولقد كانت هذه الأغلبية الكبيرة البائسة تشمل الطبقة العاملة الصناعية، في البلاد الغربية ذاتها، إلى جانب سكان بقية العالم بأكملهم. وإني لأذكر جيدًا، عندما كنت طالبًا في جامعة أكسفورد قبل عام ١٩١٤م، كيف أننا كنا نشعر بتأنيب الضمير لأن هذه الميزة الكبرى، وأعني بها الالتحاق بالجامعة، كانت مقتصرةً على أقلية ضئيلة جدًّا من الشعب، أعني أولئك الذين يستطيع آباؤهم دفع المصروفات المرتفعة، بالإضافة إلى القلائل الحاصلين على المنح الدراسية التي كانت المنافسة عليها حاميةً، أما الأغلبية العظمى فلم تكن لديها فرصة الالتحاق بالجامعة. ومن الطبيعي أنه حدث بعد ذلك تغير كبير في جامعتي أكسفورد وكمبريدج، إذ إن ثلاثة أخماس الطلبة — على ما أعتقد — يلتحقون

الآن بالجامعة على أساس مِنح تقدمها السلطات التعليمية المحلية، بحيث إن كل فتًى وفتاة يملك المقدرة العقلية على الانتفاع من التعليم الجامعي، أصبحت لديه فرصة لا بأس بها للحصول على تعليم جامعي.

أما الجزء الأكبر البائس من الجنس البشري فكان يشعر قبل عام ١٩١٤م بأحاسيس عدم الاستقرار والسخط والأمل؛ فالطبقة العاملة الأوروبية كانت لديها على الأقل فرصة البدء في حياة جديدة، في ظل ظروف أفضل، عن طريق الهجرة إلى البلاد الغربية فيما وراء البحار، ولا سيما الولايات المتحدة، وكذلك كندا وأستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين والبرازيل وعدد من البلاد التي كانت تحتاج إلى أعداد كبيرة من السكان، وتحفل بفرص العمل للأوروبيين الغربيين. ومن الملاحظ في الولايات المتحدة بوجه خاص أنه بالإضافة إلى ما فيها من الفرص العملية، كانت هناك الأيديولوجية الديمقراطية الغربية. فالفكرة في الولايات المتحدة هي أن الشخص الأوروبي المضطهد في بلاده، أو الذي يحتل مركزًا ثانويًّا، لن يعود مضطهدًا أو في مركز ثانوي إذا ما هاجر إليها، إذ كانت أمامه فرص النهوض بمجهوده الذاتي، وبالفعل كان الأمريكيون يشجعونه على أن يفعل ذلك.

وأما في البلاد غير الغربية، التي كان معظمها خاضعًا لسيطرة الغرب السياسية أو الاقتصادية أو كلتيهما معًا، فقد بدأت تظهر حركات مقاومة، كان من المحتم عليها أن تنظم على الأسس الغربية: أي إن هذه الحركات كانت تقوم باسم المبادئ الغربية في الديمقراطية والحرية ضد البلاد الاستعمارية الغربية التي لم تكن تطبق هذه المبادئ في البلاد التي تسيطر عليها. وكانت القوة الملهمة لهذه الحركات هي الثورتان الفرنسية والأمريكية، وكذلك حركتا التحرر والوحدة القومية الناجحتان في إيطاليا وألمانيا في القرن التاسع عشر. وفي البلاد غير الغربية ظهرت حركات لم تنجح كلها: مثل حركة البوكسر في الصين، والحركات الفاشلة في روسيا وإيران عام ١٩٠٦م، وكذلك الحركة التركية الناجحة في عام ١٩٠٨م، أما حركة حزب المؤتمر الهندي التي أصبحت لها فيها بعد أهمية عظمى، فقد ظلت مستمرةً منذ العقد البادئ بعام ١٨٩٠م، وإن لم يكن المهاتما غاندي قد تزعمها بعد، ولم يكن قد أعطاها بعد تلك الصورة الجديدة، صورة المقاومة السلبية والمقاومة السلمية.

على أن أفراد الطبقة الوسطى الغربية عندما كانوا يلاحظون هذه الحركات التي نشبت قبل عام ١٩١٤م، كانوا أحيانًا يتعاطفون معها، وأحيانًا أخرى يعادونها، ولكني أعتقد أنهم كانوا يتفقون في معظم الأحيان على عدم أخذ هذه الحركات مأخذ الجد؛ فلم يكن الناس في البلاد الغربية يتوقعون أن تنتهي هذه الحركات إلى نتائج هامة. أما المراكز

الغربية في العالم (أي الخاضعة لسيطرة الغرب) فكانت تنظر إلى الغرب ذاته على أنه سيظل باقيًا إلى الأبد ولن يطرأ على مركزه أي تغيير.

ومع ذلك كانت هناك حَفنة قليلة من البلاد غير الغربية، نجحت في مقاومة كل محاولات فرض السيطرة الغربية عليها، وسأذكر منها خمس دول: روسيا واليابان وتايلاند وأفغانستان وإثيوبيا. والأخيرتان دولتان متخلفتان تدينان بحريتهما لظروفهما الطبيعية التي أدت إلى حمياتهما، فكلا البلدين أشبه بقلعة حصينة يصعب جدًّا على العدو غزوها. أما البلاد الثلاثة الأخرى؛ وهي روسيا واليابان وتايلاند، فلم تكن لها مزايا طبيعية تحميها من الغزو؛ فروسيا وتايلاند تقعان في سهول فسيحة منبسطة يسهل غزوها، واليابان معرضة للغزو بحرًا، وهكذا فإن هذه البلاد الثلاثة قد حمت نفسها من السيطرة الغربية باتباع أساليب الغرب ذاتها؛ فروسيا واليابان وتايلاند قد بدأت بصبغ الجيش بالصبغة الغربية، وأعقبته بالإدارة والتعليم والحياة الاقتصادية، التي صُبغت بالصبغة الغربية إلى الحد الذي يكفي لضمان أساسٍ اجتماعيٍّ كافٍ للجيش المنظم على أساس غربي. وأنتم قد جربتم ذلك في بلادكم، لأنه جزء من تاريخكم؛ فهذا هو ما فعله محمد علي، وما فعله في تركيا السلطان محمود الثاني. وكانت روسيا قد بدأت في تنظيم حياتها على أسس غربية منذ عهد بعيد، قبل نهاية القرن السابع عشر، وعندما حل عام ١٩١٤م، أصبحت الشعوب الأوروبية تنظر إلى الشعب الروسي على أنه واحد منها، وكان هؤلاء ينظرون إلى روسيا على أنها منتمية إلى نفس نوع الدول الغربية، وإن تكن فرعًا من هذا الجنس العام يتسم بالفساد والأوتوقراطية والضعف والتأخر الشديد. ولكن الغرب كان يسلِّم قبل عام ١٩١٤م بأن روسيا سترتفع، قبل مُضيٍّ وقت طويل إلى مستوى المدنية الغربية، أي إن الغربيين كانوا يعتقدون أن اندماج روسيا في الغرب سيكتمل. ولم يكن أحد يتوقع، قبل عام ١٩١٤م، أو على الأصح قبل عام ١٩١٧م، أن روسيا ستلجأ إلى سلاح غربي جديد، هو الأيديولوجية الشيوعية، وأنها ستستخدم هذا السلاح الغربي الروحي من أجل شق طريق جديد تمامًا لنفسها، وأنها ستأخذ على عاتقها مهمة تحويل بقية العالم إلى اتجاهها الخاص. وأقول إن الشيوعية سلاح غربي لأن الشيوعية — على أية حال — قد اختُرعت في الغرب. فقد وُلد ماركس وإنجلز في الرين بألمانيا، وهي دولة غربية، وقضيا جزءًا كبيرًا من حياتهما في إنجلترا، وهي بدورها دولة غربية. وألَّف ماركس جزءًا كبيرًا من كتاباته بناءً على قراءاته في مكتبة المتحف البريطاني بلندن. وكان إنجلز صاحب مصنع صغير في مانشستر بإنجلترا، كان ينفق من دخله على ماركس وأسرته. وهكذا فإن الشيوعية سلعة مستوردة من الغرب، وإن تكن سلعةً لم يَعُد الغرب يرحب بها كثيرًا في الآونة الأخيرة.

أما اليابان فقد بدأت تصبغ حياتها بالصبغة الغربية متأخرةً ١٥٠ عامًا عن روسيا. ومن هنا فقد دُهش الغرب عندما انتصرت اليابان في الحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٤م. ولكن الغرب اعتقد أن روسيا قد هُزمت لأنها بلد متأخر ضعيف، نصف غربي. ولم يتوقع أحد أن تتمكن اليابان من إلحاق هزائم كبيرة ببلاد متقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا كما فعلت في الحرب العالمية الثانية. وكان الغرب يعترف باتباع اليابان للنظم الغربية بالطبع على أنه حقيقة واقعة، ولكنه كان ينظر إليه على أنه شيء استثنائي، فلم يدرك الغرب أنه بعد تحوُّل روسيا واليابان وتايلاند إلى الأسلوب الغربي ستتحوَّل بلاد أخرى غير أوروبية إلى نفس الطريق. وإنه ليبدو لنا اليوم — ونحن ننظر إلى الأمر نظرةً راجعةً — أن من الطبيعي جدًّا أن يتحوَّل العالم كله إلى الأساليب الحديثة لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لمواجهة سيطرة الغرب. أما قبل عام ١٩١٤م فلم يدرك الناس أن بطرس الأكبر والقائمين بثورة «ميجي»[١] في اليابان كانوا روادًا في حركة عالمية كبرى، هي حركة مقاومة الغرب عن طريق اتباع الأساليب الغربية.

أما في السنوات الخمسين التالية لعام ١٩١٤م، فإن صورة العالم بأسرها قد تغيرت إلى حد لا يُتصور، واكتسبت الحركة التي تتجه إلى تحقيق تكافؤ الحقوق وتكافؤ الفرص للبشر جميعًا من الجنسين ومن كل الطبقات والأجناس؛ اكتسبت هذه الحركة قوةً دافعةً جديدةً، وانتصرت بالفعل. صحيح أن هناك حالاتٍ استثنائيةً لم يتحقق لها فيها الانتصار، ولكن العالم كله أصبح يعترف بأن انتصارها في النهاية أمر مؤكد. ففي البلاد الغربية، وكذلك في كثير من البلاد غير الغربية، ومن بينها بلدكم هذا، نالت المرأة حقوقها السياسية وتحررت اجتماعيًّا، ومُنحت نفس فرص الرجال في التعليم العالي، وشاركت بنصيب كبير في الأعمال التي كان يُنظر إليها على أنها من اختصاص الرجال. وإني لأعتقد أن ازدياد اصطباغ الأعمال المادية في العالم بالصبغة الآلية قد أفاد المرأة؛ ذلك لأن القوة العضلية للرجل، وكذلك للحيوان، لم تَعُد ميزةً كبرى بعد أن حلت الطاقة البخارية والكهربائية محل العضلات بوصفها الوسائل الرئيسية للانتقال والحركة. وأستطيع أن أتصور مدى تحرر المرأة من خلال ما حدث في بلادي ذاتها؛ فأُمي وزوجتي كانتا طالبتين في كمبريدج، ولكن في ذلك الوقت لم تكن المرأة تُمنح شهادةً مهما حصلت عليه من درجات عالية، أما أختي

---

[١] الاسم لإمبراطور ياباني، حكم البلاد في أواسط القرن التاسع عشر، وتمت في عهده حركة قوية للتحوُّل إلى الأساليب الغربية الحديثة، عُرفت باسم «حركة ميجي».

— وهي أصغر قليلًا — فقد حصلت على شهادتها، وعُينت منذ بضع سنوات أستاذةً في علم الآثار بكمبريدج.

كذلك حدث في الآونة الأخيرة في البلاد الأخرى، مثل بلدكم هذا، توزيع جديد، أكثر ديمقراطيةً، لفرص التعليم، وللقوة الشرائية بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى، مشابه لذلك الذي حدث في الغرب، وأظن أن أهم ما في حركة المساواة الاقتصادية هذه ليس هو ازدياد أجور الطبقة العاملة بالنسبة إلى الطبقة الوسطى، وإنما هو ظهور ما يُسمى بنظام الدولة الراعية Welfare State، الذي تقدِّم فيه الدولة إلى الأفراد خدمات اجتماعيةً كثيرةً في ميدان الصحة والتعليم، مستمدة من الضرائب التي يدفع أغلبها الأغنياء، وإن يكن الفقراء هم الأكثر انتفاعًا بمزاياها، وهي طريقة غير مباشرة لتحويل الدخل من الأغنياء إلى الأغلبية الفقيرة. هذا النظام، أعني نظام «الدولة الراعية»، يزداد انتشارًا في العالم، ليس فقط في أوروبا الغربية، بل تجده أيضًا عندكم هنا، وتجده في الهند، وفي الولايات المتحدة، وإن يكن بعض الأمريكيين ينكرون أن تكون هناك أية اشتراكية عندهم. ومع ذلك فإني أعتقد أن أمريكا بلد «ربع اشتراكي» على حين أن معظم البلاد الغربية الأخرى قد أصبحت الآن «نصف» اشتراكية. وأعتقد أن هذا النظام المختلط الذي يجمع بين الاشتراكية وحرية العمل قد غير إلى حد بعيد معنى العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

كذلك صُفِّيت بعد الحرب العالمية الثانية، المستعمرات السابقة لحَفنة من البلاد الاستعمارية الغربية. وهكذا فإن عدد البلاد المستقلة ذات السيادة في العالم قد تضاعف تقريبًا. ومن الملاحظ أن الدول الجديدة كلها غير غربية. وأظن أنكم تستطيعون أن تتصوروا هذا إذا أدركتم أنه، قبل عام ١٩١٤م، لم يكن هناك بلد عربي واحد مستقل تمامًا، وإنما كانت بعض البلاد العربية خاضعةً لسيطرة مباشرة أو غير مباشرة من دولة أوروبية، وكانت البلاد العربية في آسيا جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. ولم تكن الإمبراطورية العثمانية ذاتها مستقلةً تمامًا، وإنما كانت إلى حد ما خاضعةً للسيطرة الاقتصادية والسياسية للدول الغربية. ولم تكن هناك في ذلك الحين سوى دولتين مستقلتين في أفريقيا كلها، هما إثيوبيا وليبريا. أما اليوم ففي أفريقيا على ما أظن، ثلاثون دولةً مستقلةً أو أكثر.

وكانت البلاد الغربية قد بدأت تعترف في الفترة الواقعة بين الحربين الأولى والثانية بأن البلاد الآسيوية، وكذلك بلاد شمال أفريقيا، ستسترد استقلالها. ومنذ عام ١٩١٧م بدأت إنجلترا تتجه نحو إعطاء الهند استقلالها؛ ذلك لأنه عندما نشبت الحرب الأولى كانت حركة الاستقلال القومي في الهند قد أصبحت قويةً، وكان في وسع الهنود أن يستغلوا

انشغال إنجلترا في الحرب ضد ألمانيا للحصول على استقلالهم بالعنف، ولكنهم بدلًا من ذلك أرجئوا مؤقتًا نزاعهم مع إنجلترا، وتطوع مئات الألوف من الهنود للحرب في صف الحلفاء في أوروبا، لأنهم في اعتقادي كانوا يظنون أن إنجلترا — وإن لم تكن تطبق مبادئ الديمقراطية النيابية في الهند — فإنها كانت على وجه العموم بالنسبة إلى العالم كله تمثل الاتجاه التحرري السياسي في مقابل الرجعية السافرة. وقد أثَّر هذا الموقف في قلوب البريطانيين، وأقر البرلمان البريطاني في عام ١٩١٧م مبدأ منح الاستقلال للهند. ومن الطبيعي أن تنفيذ هذا الوعد قد تأخر، فقد مر ثلاثون عامًا، من سنة ١٩١٧م إلى سنة ١٩٤٧م قبل أن يتحقق استقلال الهند، وثلاثون عامًا فترة طويلة جدًّا بالنسبة إلى حياة الفرد. ولا شك أن المكافحين الهنود في سبيل الاستقلال قد نفد صبرهم قبل انتهاء هذه الأعوام الثلاثين، ومن جهة أخرى ففي خلال هذه الأعوام الثلاثين كانت إنجلترا قد بدأت بالتدريج تنقل السلطة في المناصب المسئولة بالجيش والإدارة إلى الهنود، بحيث إنه عندما حصلت الهند فعلًا على استقلالها كان هناك عدد من الهنود الممتازين المدربين على الشئون العامة. وربما كان هذا الأمر في صالح الهنود أنفسهم، إذ وجدوا مواطنين مدربين في الوقت الذي حصلوا فيه على استقلالهم.

ومع ذلك فرغم أن البلاد الغربية كانت تسلِّم بأن البلاد الآسيوية وبلاد شمال أفريقيا ستحصل على استقلالها، فإنها كانت تعتقد أن بقية أفريقيا ستظل مستعمرةً إلى أجل غير محدد. وكان حصول البلاد الأفريقية على استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شيئًا غير متوقع على الإطلاق في الغرب، بل كان تطورًا سريعًا يدعو إلى الدهشة، وهذا ينطبق على البلاد الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

كذلك حدث منذ عام ١٩١٤م تحوُّل في القوة، بجميع أنواعها، من بريطانيا إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقد كان هذا بطبيعة الحال نتيجةً للحربين العالميتين، إذ إن البلاد الأوروبية كانت أكثر البلاد مسئوليةً عن الحرب، وأكثرها مساهمةً فيها، وأشدها خسارةً نتيجةً لها. أما الولايات المتحدة فقد أصبحت دائنةً لأوروبا بعد أن كانت مدينةً لها. وأما الاتحاد السوفييتي فقد أخذ ينمِّي موارده، بعد ثورة ١٩١٧م، بطريقة مشابهة لطريقة الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. وهكذا فإن أوروبا بعد أن كانت تسيطر على روسيا والولايات المتحدة بمعنًى ما قبل عام ١٩١٤م، أصبحت الآن إقليمًا تتنازع عليه هاتان الدولتان الكبريان. وتحاول أوروبا اليوم — كما تعلمون — أن تصبح قوةً ثالثةً عن طريق الاتحاد الاقتصادي والسياسي، مثلما تحاول البلاد العربية أن تقويَ نفسها

بالتقارب والتوحد؛ ذلك لأن الاتحاد قوة. ويبدو أن أوروبا ستتمكن من تحقيق الوحدة الاقتصادية، وسيؤدي ذلك إلى تحقيق الوحدة السياسية أيضًا. وأرجو أن يحدث ذلك — على نفس النحو — في العالم العربي. ولكني لا أظن أن أوروبا إذا اتحدت فسوف تكون قوةً ثالثةً تنافس أمريكا والاتحاد السوفييتي؛ إذ لا بد لذلك من درجة عالية من الاتحاد والاندماج، وهو أمر يصعب تحقيقه في البلاد الأوروبية بما لها من تاريخ طويل في الانفصال والاستقلال القومي. وإني لأعتقد أن هناك قوةً ثالثةً تلوح في أفق العالم اليوم، وهذه القوة الثالثة ليست أوروبا، وإنما هي الصين؛ فعلماء الإحصاء يقدرون أنه، بحلول عام ٢٠٠٠م، سيكون حوالي نصف سكان الكرة الأرضية من الصينيين. وللصينيين من الكفاءة مثل ما لأي شعب منا، وهم أكثر جَلَدًا ودأبًا في العمل من معظم شعوبنا، وعلى ذلك ففي الوقت الذي سيكونون فيه نصف سكان العالم؛ سيكون من الصعب جدًّا الاستمرار في عدم الاعتراف بوجود الصين. ومن الطبيعي أن البلاد الآسيوية والأفريقية الحديثة الاستقلال ليس لديها اليوم من القوة ما يتناسب مع مجموع سكانها، ولن تحصل على هذا القدر من القوة إلا بعد أن تُعِدَّ نفسها من الوجهة التعليمية والتكنولوجية، وهي عملية تستغرق وقتًا طويلًا، وتحتاج إلى أجيال متعددة؛ لأن التعليم عملية بطيئة، ولا بد من وقت طويل لإعداد مجموعة كبيرة من الفنيين والمتعلمين الذين لا بد منهم لتقدُّم البلاد. ولكن برغم أن هذه الأغلبية الكبرى من العالم ليست لها بعدُ قوة متناسبة معها، فإن هذه البلاد — ومعها بلدان أمريكا اللاتينية — لها صوت في السياسة العالمية، نظرًا إلى عددها الكبير، وهي تعبر عن صوتها هذا في اقتراعها بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعبيرها عن آرائها واتجاهاتها يؤثِّر في سياسة البلاد القوية ماديًّا، كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

إن عالمنا هذا يواجه اليوم — بعد خمسين سنة من نشوب الحرب الأولى — مشكلتين أساسيتين؛ إحداهما هي كيف نَحول دون زيادة سكان العالم أكثر مما ينبغي، ولا سيما في البلاد المسماة بـ «النامية»، والتي هي عادةً البلاد الأشد فقرًا. والثانية هي كيف نَحول بين الجنس البشري وبين ارتكاب ما يمكن تسميته بالانتحار الجماعي عن طريق شن حرب ذرية.

وسأتحدث باختصار عن مشكلة السكان، إذ إنني سأعالج هذا الموضوع بالتفصيل في حديث سألقيه بجامعة أخرى. وإنكم لتعلمون أن جميع دول العالم تقريبًا قد قللت من معدل الوفَيَات بها — أقصد الوفَيَات السابقة لأوانها — بفضل التقدم في تطبيق الأساليب

الصحية والعلاج الوقائي، غير أن الأغلبية الفقيرة من الجنس البشري ما زال عليها أن تعلِّم نفسها كيف تقلل نسبة المواليد فيها، إذ إن البلاد المتقدمة — التي عرفت منذ وقت ما كيف تقلل نسبة الوفَيَات — قد احتفظت أيضًا بمعدل منخفض في المواليد بنفس النسبة، بحيث إن مجموع السكان قد ثبت واستقر إلى حد ما. كذلك فإن اليابان — التي كان معدل المواليد يزيد فيها كثيرًا عن معدل الوفَيَات في الثلاثة أرباع قرن الأخيرة — قد أخذت اليوم تقترب من الاستقرار والثبات. أما في معظم بلاد العالم فإن معدل الوفَيَات قد نقص كثيرًا، بينما ظل معدل المواليد على ما هو عليه. ولا بد في رأيي من وقت طويل حتى تستطيع الأغلبية تعليم نفسها عاداتٍ جديدةً في هذه المسألة الشائكة، التي هي موروثة عن عادات قديمة جدًّا، وأعني بها مسألة حجم الأسرة. وإلى أن يأتي ذلك الوقت ستظل أغلبية الجنس البشري مستمرةً على عاداتها القديمة، وهي أن يتناسل الناس فيها حتى المدى الطبيعي الذي يمكنهم إنجاب الأطفال فيه. وقبل أن يصل تحديد النسل إلى المدى المطلوب على نطاق عالمي واسع، سيكون عدد السكان في هذه البلاد قد تضاعف مرتين وربما ثلاث مرات، وسيكون من الصعب جدًّا على العلم — إذا ما طُبِّق على مشكلة إنتاج الغذاء — أن يتمكن من تقديم الغذاء لهذا العدد، حتى بالمعدلات الحالية، ناهِيَك برفع معدل الوحدات الحرارية التي يحصل عليها الثلثان الناقصا التغذية من البشر إلى المستوى الذي يحصل عليه الثلث الذي ينال غذاءً كافيًا. ولن يتمكن العلم من القيام بهذه المهمة إلا إذا وضِع إنتاج الغذاء وتوزيعه في العالم في يد سلطة مركزية واحدة تكون لها سلطة كاملة على الهيئات المحلية القومية. وفي اعتقادي أنه طالما تُركت لكل بلد من البلاد المائة (أو أكثر) المستقلة ذات السيادة حاليًّا الحريةُ الكاملة في أن تتبع السياسة التي تشاؤها في إنتاج الغذاء وتوزيعه، فسيكون من المستحيل على العلم أن يزيد المجموع الكلي لإنتاج الغذاء في العالم إلى الدرجة اللازمة لإطعام ثلاثة أضعاف العدد الحالي لسكان العالم. ولذا أعتقد أن مهمة تجنب المجاعة العالمية في المستقبل القريب ستكون انقلابًا أساسيًّا في الشئون العالمية؛ أعني إنشاء سلطة عالمية تشرف على إنتاج الغذاء وتوزيعه على نطاق عالمي بدلًا من النطاق القومي. ولقد كنت بالأمس فقط في إثيوبيا، وهي بلد به أراضٍ خِصبة شاسعة، وإمكانيات واسعة لإنتاج الغذاء. أما اليوم فأنا في الجمهورية العربية المتحدة، حيث ستظلون، حتى بعد إتمام السد العالي قبل الموعد المقرر له، تعانون صعوبات في إطعام سكانكم، لأن بلادكم — مثلها مثل الصين والهند وجاوة (في إندونيسيا) — من البلاد المكتظة بالسكان. ومن الممكن معالجة عدم التساوي في العلاقة بين عدد السكان وبين إنتاج الغذاء في بعض البلاد بنقل

الغذاء من البلاد التي يوجد فيها فائض من المواد الغذائية مثل الولايات المتحدة وكندا، وربما إثيوبيا مثلًا إلى البلاد التي تفتقر إلى الغذاء، ولست أدري كيف يمكن أن يتم ذلك، ولكني أعتقد أن الجنس البشري، بدلًا من أن يترك نفسه يعاني المجاعة على نطاق واسع سيقبل — ولو على مضض — إخضاع السيادة القومية للحاجات الدولية.

ولأنتقل الآن إلى مشكلة الأسلحة الذرية. هذه المشكلة بدورها لا يمكن في رأيي أن تَحُل بدون نفس النوع من الانقلاب العالمي الواسع النطاق الذي تحدثنا عنه في صدد مشكلة الغذاء. وأنا شخصيًّا لا أعتقد أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ستدخلان في حرب ذرية، بل إن الدلائل كلها تشير إلى أنهما سترجعان عن هذا العمل. ولكن حتى على فرض أن الطاقة الذرية لن تُستخدم أبدًا في الأغراض الحربية، بل سيقتصر استخدامها على الأغراض السلمية فقط، فإنها في هذه الحالة ستُستخدم في الأغراض السلمية على نطاق واسع جدًّا. ونحن نعلم أن مشكلة التخلص من النفايات الذرية السامة لا يمكن أن تُحَل في نطاق الحدود القومية. فالسموم الناتجة عن انشطار الذرَّة يمكن أن تدمر الحياة على مسافات هائلة تبلغ آلاف الأميال من المكان الذي حدث فيه الانشطار. هذه المشكلة بدورها لا يمكن حلها إلا بسلطة عالمية تنظر إلى كوكبنا على أنه وحدة واحدة، وتكون لها سلطة على الهيئات القومية. وهكذا فلا بد — تحقيقًا لسلامتنا ولإنقاذ العالم من الدمار — من تكوين هيئة عالمية واحدة أيضًا.

والواقع أن المشكلتين معًا؛ مشكلة تنظيم إنتاج الغذاء في العالم، ومشكلة الطاقة الذرية تستلزمان إنشاء نوع من الحكومة العالمية. وفي ظل التوزيع الحالي للقوة في العالم، ستكون الوسيلة الواقعية الوحيدة التي يمكن بها إنشاء سلطة عالمية فعالة تعلو على الحكومات القومية المحلية هي أن تتعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بدلًا من أن تتنازعا كما تفعلان حاليًّا، في التعامل مع الهيئة العالمية الموجودة؛ وبذلك تصبح لهذه الهيئة القوة الطاغية التي تحتاج إليها لتؤديَ أعمالها.

ولأختم كلامي بالإشارة إلى قوتين تساعدان على تحقيق الوحدة. ولقد ذكرت أن تحقيق الوحدة العالمية، وضمنها الوحدة السياسية، عامل لا بد منه لبقاء الجنس البشري في هذا العصر الذي يتضاعف فيه عدد السكان بسرعة، وتوجد فيه الأسلحة الذرية. أحد هذين العاملين اللذين يساعدان على تحقيق الوحدة هو التكنولوجيا الحديثة التي قضت على المسافات وجعلت منها شيئًا لا وجود له. فبالأمس مثلًا لم أستطع الوصول من أريتريا إلى القاهرة مباشرةً، نظرًا إلى هبوب رياح الخماسين بالقاهرة؛ فسافرت بالطائرة إلى أثينا ومكثت بها ساعتين في فندق، ثم جاءت من مدريد طائرة عُدتُ بها إلى القاهرة بعد انتهاء

الموجة الخماسينية. هذا شيء كان يبدو أمرًا بعيدًا عن التصديق منذ سنوات قليلة، فالعالم قد أصبح بالفعل موحدًا من الوجهة الجغرافية. وللتكنولوجيا أيضًا تأثير سيكولوجي أعمق، يؤدي إلى الوحدة، فهي لا تثمر ثمارها إلا إذا وُجِد عدد كبير من العلماء والفنيين الذين تُتاح لهم الحرية الكاملة في أداء أفضل أعمالهم. وإنك لتستطيع مثلًا أن تدفع شخصًا يحفر الأرض بالسياط إلى أداء عمله، ولكنك لا تستطيع أن تدفع بالسياط عالمًا إلى القيام بكشف علمي جديد، أو فنيًّا إلى تطبيق هذا الكشف، وإنما لا بد أن تكون لهما حرية شخصية، وحصانة في الحياة لشخصَيهما. ولما كان العلماء والفنيون هم مصدر القوة في كل بلد فإن كل دولة مضطرة — بحكم التنافس على القوة مع الدول الأخرى — إلى منح أفضل الشروط لعلمائها وفنييها. وهكذا فإن من آثار التكنولوجيا ضمان المساواة الاجتماعية والسياسية بين العلماء على جانبي الستار الحديدي. وإني لأعتقد أن العلماء والفنيين الذين يزداد عددهم في الاتحاد السوفييتي يُمنحون حريات أكثر، وسيظلون يُمنحون هذه الحريات بحكم الضرورة وحدها، مهما كانت نظريات الحكومة وآراؤها السياسية.

وأخيرًا، فهناك عامل آخر يساعد على الوحدة؛ وهو طبقة المثقفين (الإنتلجنسيا). وكلمة «الإنتلجنسيا» كلمة لاتينية لها نهاية روسية، تعني في الاستخدام الروسي مجموعة الناس الذين يَعُدون أنفسهم رسلًا ووسائط بين المدنية القديمة لبلد ما ومدنية العالم الحديث. وأعتقد أن بطرس الأكبر كان أول من دعا إلى وجود الإنتلجنسيا في روسيا. ومنذ ذلك الحين ظهرت فئة مماثلة لها في كل بلاد العالم تقريبًا، هذه الفئة تتميز بتجارب مشتركة بين أفرادها جميعًا. فمن الصعب والمؤلم أن تكون هذه الفئة داعيةً إلى الحرية وتكون في الوقت ذاته منتميةً إلى عالمين مختلفين. على أن هؤلاء الناس يؤدون خدمات هائلة في العالم الحديث، حيث تتراكم آثار المدنية الحديثة بسرعة علينا جميعًا، وهكذا فإن الأفراد الذين يؤلفون هذه الطبقة المثقفة يلعبون دورًا عظيم الأهمية. ولو نظرت إلى أعضاء الحكومات في البلاد الحديثة الاستقلال، لوجدت أن معظمهم لم ينشئوا من الفئات الحاكمة التقليدية في هذه البلاد، وإنما من فئة المثقفين التي نتحدث عنها. هذه الفئة كانت لها كما قلت تجارب مشتركة في جميع البلاد، ولا سيما تجربة مواجهة الحياة الحديثة، ومن هنا فإنهم عندما يتقابلون في مؤتمر دولي مثلًا، يكون لديهم أساس مشترك من التجارب والأفكار، ويسهل التفاهم فيما بينهم، وهذا يَصْدُقُ على مؤتمرات البلاد العربية أو الأفريقية أو الأمريكية اللاتينية.

وهكذا فإني أعتقد أن التكنولوجيا، وطبقة المثقفين، تؤلفان معًا أهم قوتين تعملان على تحقيق الوحدة في عصرنا هذا، وأعتقد أننا في حاجة ماسة إلى قوى التوحيد. فالعالم

اليوم أمام أحد أمرين؛ إما أن يلقيَ بنفسه في أتون حرب نووية تدمره تمامًا، أو يجمع بين الجنس البشري كله فيما يشبه الأسرة الواحدة، وهو أمر لم يحدث له مثيل من قبل. والأمران متعارضان، وكل منهما في الطرف المضاد للآخر، ومن هنا فإن العالم يمر اليوم بنقطة تحوُّل أساسية في تاريخه. وأنا شخصيًّا أشعر بالأمل في أن القوة المؤدية إلى الوحدة ستكون هي الغالبة. وشكرًا لكم.

المحاضرة الثانية

أسلوب الحياة الغربي في الميزان

سيدي العميد، حضرات السادة والسيدات

شكرًا لكم على حفاوتكم بي. إنكم تعلمون موضوع حديث اليوم، وهو «أسلوب الحياة الغربي في الميزان»، أعني مزايا أسلوب الحياة الغربي وعيوبه، ومدى قدرة الشعوب غير الغربية على أن تقتبس بعض النواحي المفيدة في أسلوب الحياة الغربي وتتجنب ما فيه من أخطاء.

ولما كنت أنا ذاتي منتميًا إلى الغرب، فإن من الصعب إلى حد بعيد أن أتكلم موضوعيًّا وبطريقة محايدة في هذا الموضوع. ومثل هذه الصعوبة قائمة بالنسبة إلى غير الغربيين أيضًا. على أن لهذا الموضوع أهميته الكبرى في المرحلة الحالية من تاريخ العالم؛ ولذا سأغامر بعرض آرائي في هذا الموضوع عليكم:

إن الجزء الغربي من البشرية ليس إلا أقليةً من الجنس البشري، فهو لا يكاد يصل إلى ٢٥ في المائة من المجموع الحالي لسكان العالم. فإذا توسعنا في استخدام كلمة «الغربي» بحيث تشمل البلاد الغنية أو الميسورة الحال، فعندئذٍ يمكننا أن ندمج فيها — إلى جانب البلاد الغربية المعروفة — روسيا واليابان، لأن هذين البلدين يقعان على الجانب الأعلى من الخط الفاصل بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة في العالم. ولكن حتى لو أدرجنا ضمن الغرب روسيا واليابان — وهما ليسا بلدين غربيين في الأصل — فإن مجموع البلاد الغربية بهذا المعنى لا يصل إلا إلى ٢٩ في المائة من مجموع سكان العالم، وعندما يحل

عام ٢٠٠٠م، سيكون مجموع سكان العالم قد تضاعف مرتين وربما ثلاث مرات، وعندئذٍ ستقل نسبة الغرب إلى مجموع سكان العالم عن النسبة الحالية، وهي ٢٥ في المائة أو ٢٩ في المائة بعد إضافة روسيا واليابان. وهكذا فإن الغرب أقلية صغيرة في العالم، وسيزداد بمضي الأيام صغرًا. ولكن على الرغم من صغره من حيث العدد، فقد كانت له السيادة على الأغلبية العظمى غير الغربية خلال الأربعمائة أو الخمسمائة عام الأخيرة. ولم تبدأ سيطرة الغرب العسكرية والسياسية في الانحسار والتراجع إلا في الآونة الأخيرة فحسب، وقد انحسرت هذه السيطرة بسرعة كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن الغرب ما زالت له السيادة في الميدانين الاقتصادي والثقافي. فالسيطرة الثقافية المستمرة للغرب هي بقية من بقايا سيطرته السياسية السابقة. أما على الصعيد السياسي، فإن البلاد التي كانت خاضعةً لسيطرة الغرب بطريقة مباشرة قد استردت الآن كلها تقريبًا استقلالها من الغرب. ولكن هذه البلاد التي استقلت سياسيًّا ما زالت غير متحررة تمامًا من الوجهة الثقافية، فهي لا تزال متأثرةً بالأفكار والمُثُل العليا الغربية، وهي في بعض الحالات لا تزال تأخذ بهذه الأفكار والمثل العليا دون تمييز، ودون أي انتقاد لها. ولأضرب لذلك أوضح مثل ممكن وهو روسيا؛ فروسيا لم تفقد في أي وقت استقلالها السياسي، ولم تخضع أبدًا لحكم الغرب السياسي، وإن كانت قد تعرضت في القرن السابع عشر للغزو من جارتين غربيتين لها؛ أي من بولندا في إحدى المراحل، ومن السويد في مرحلة أخرى. ولكن الروس تمكنوا من الاحتفاظ باستقلالهم السياسي عن طريق اقتباس فن الحرب الغربي، إذ إن السبب الذي أدى إلى تعريض استقلال روسيا للخطر في القرن السابع عشر هو أنها كانت متخلفةً عن الغرب في فن الحرب، وقد نجحت في تعويض هذا التخلف، وتمكنت من حفظ استقلالها عن طريق اقتباس التكنولوجيا الحربية الغربية في أواخر القرن ١٧. ولكن منذ أن اقتبس الروس هذا الأسلوب الفني الغربي في الحرب خضعوا لنوع آخر من السيطرة الغربية، ولم تكن هذه سيطرةً غاشمةً مباشرةً، أعني خضوعًا للحكم الغربي، وإنما كانت نوعًا آخر من السيطرة أشد خفاءً ودقةً من هذا، هو سيطرة الأيديولوجيات الغربية عليها. فقد حوَّل بطرس الأكبر بلاده إلى الأيديولوجية الغربية السائدة في ذلك الحين، وهي أيديولوجية الأوتوقراطية المستنيرة. أما لينين فقد حوَّل بلاده إلى نوع تالٍ من الأيديولوجية الغربية، وهو الأيديولوجية الشيوعية. أي إن روسيا، منذ حكم بطرس الأكبر، أي منذ حوالي ٢٥٠ سنةً، قد ظلت خاضعةً لنوع أو آخر من الأيديولوجيات الغربية على الدوام، وإن كانت قد احتفظت باستقلالها طَوال هذه الفترة.

ولقد كان بطرس الأكبر رائدًا في حركة الصمود أمام الغرب عن طريق اقتباس جوانب معينة من الحياة الغربية. ففي خلال الأعوام المائتين والخمسين التي مرت منذ عهد بطرس الأكبر، أخذت بلاد أخرى — الواحدة تلو الأخرى — تسير في نفس هذا الاتجاه. وربما كان أعظم شخص يلي بطرس الأكبر في اقتباس الأسلوب الغربي في أي مكان آخر من العالم هو محمد علي. فصحيح أن محمد علي لم يكن عربيًّا، بل كان تركيًّا، غير أنه هو الذي بدأ السير في اتجاه بعث مصر الحديثة. ولقد كان غريم محمد علي في تركيا هو السلطان محمود الثاني. وكان كل من الرجلين عدوًّا سياسيًّا للآخر، ولكنهما كانا متفقين على أنه لا بد لإنقاذ بلديهما من اقتباس الأسلوب الغربي في الحرب، كما كان سائدًا في أواسط القرن التاسع عشر.

على أن كل هذه البلاد التي نجحت في أن تحرر نفسها من سيطرة الغرب السياسية، قد استغلت حريتها على نحو غير متوقع على الإطلاق؛ فقد ناضلت هذه البلاد بعنف شديد ضد السيطرة السياسية للغرب، ويمكن القول بأن كفاحها هذا قد كُلل بالنجاح في كل الحالات حتى الآن. ولقد كان المتوقع بعد أن تمكنت من أن تتحرر سياسيًّا من الغرب، أن تستخدم هذه الحرية الجديدة التي اكتسبتها في النضال ضد المدنية الغربية بوجه عام. أي إنه كان المتوقع أن تستخدم هذه البلاد حريتها المكتسبة حديثًا لكي ترجع إلى أسلوبها التقليدي في الحياة، وهو الأسلوب الذي كان سائدًا في حياتها قبل أن يسيطر عليها الغرب، ولكن الذي حدث في جميع الحالات تقريبًا — كما نعلم — هو أن البلاد التي تحررت حديثًا قد استخدمت حريتها للغرض العكسي تمامًا، أي أنها قد استخدمتها لتقتبس بمحض اختيارها عناصر من المدنية الغربية، أعني من أسلوب الحياة الحديثة، وقد فعلت ذلك بحماسة، وبلغت حماستها هذه حدًّا لم يكن الحكام الغربيون السابقون يجرءون على أن يفرضوا به المدنية الغربية عليهم؛ ذلك لأن نظام الحكم الأجنبي يتعين عليه دائمًا أن يكون أكثر حذرًا من نظام الحكم القومي. وهنالك أمور لا يجرؤ النظام الأجنبي على فعلها مطلقًا، ومع ذلك يجرؤ عليها النظام القومي. فلنتناول مثلًا حالة الشيوعية في روسيا والصين؛ فلو كانت روسيا أو الصين قد غُزيت بواسطة دولة غربية، فهل كانت الدولة الغازية تجرؤ على فرض أيديولوجية كالشيوعية على الشعب الذي غزته؟ قطعًا لا، إذ إن الدولة المسيطرة كانت ستحرص كل الحرص على ألا تورط نفسها في ذلك، فمثل هذا التغيير الجذري أمر لا تجرؤ عليه إلا حكومة قومية. ولنتأمل حالة الهند؛ ففي ظل الحكم البريطاني كانت الضرائب على الهنود بسيطةً جدًّا، إذ إن الحكومة الأجنبية لا تستطيع أن تغامر بفرض

ضرائب فادحة على الشعب المحتل. أما اليوم فقد أصبحت ضريبة الدخل وضريبة التركات باهظتين في الهند. وإني لأعتقد أن الحكومة البريطانية، أو أية حكومة أخرى، ما كانت لتجرؤ على فرض ضرائب على الأغنياء بتلك النسبة العالية الموجودة الآن، ولكن الحكومة القومية الهندية تستطيع أن تفعل ذلك، وقد فعلته حقًّا.

ومن المعترف به أن هناك فوائد إيجابيةً واضحةً لهذا الاتجاه الحر الذي فرضته الشعوب على نفسها بإرادتها، نحو اقتباس أسلوب الحياة الغربي؛ ذلك لأن العناصر التي تقتبسها البلاد الحديثة الاستقلال من المدنية الغربية هي على وجه التقريب عناصر واحدة. وهكذا فإن هذه الحركة العالمية إلى أخذ بالأسلوب الغربي تضع الأساس لقيام مدنية عالمية جديدة تعلو على النزعات القومية في دول العالم المستقلة حديثًا التي تزيد على المائة. هذه المدنية العالمية الجديدة — التي أعتقد أنها قد بدأت تظهر بالفعل — يتعين عليها أن تكون ذات طابع غربي في البداية، لا لشيء إلا لأن الغرب ذاته هو الذي وحَّد العالم ماديًّا في مبدأ الأمر عن طريق تقدمه التكنولوجي. ولكني أعتقد أنه سيكون من سوء حظ الأغلبية غير الغربية من الجنس البشري، بل من سوء حظ الجنس البشري كله، وضمنه الغرب ذاته، أن يتجه الجزء غير الغربي من العالم إلى قبول المدنية الغربية بكل عناصرها دون تمييز، ودون تفرقة بين ما هو نافع وما هو ضار فيها. وأقول إن هذا يكون من سوء الحظ لأن المدنية الغربية — شأنها شأن أية مدنية أخرى — فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة. والأمر الذي يتعين على البشر أن يفعلوه — في مرحلة التاريخ التي نخلق فيها مدنيةً عالميةً مشتركةً بيننا جميعًا — هو استبعاد العناصر السيئة من كل مدنية — وضمنها الغربية — واستبقاء العناصر النافعة في كل مدنية. فالمدنية العالمية الجديدة — كما ستظهر في المستقبل — ستكون — على ما آمل — جامعةً للعناصر الطيبة من كل المدنيات السابقة، ولن تكون مجرد تكرار أو نسخة طبق الأصل من المدنية الغربية الحالية. ولو أصبحت كذلك لكان هذا أمرًا يدعو إلى الأسف حقًّا؛ إذ يعني أن هذه المحاولة من أجل خلق مدنية عالمية ستبوء بالفشل. وعلى ذلك فرغم أن المدنية الغربية ستكون بالضرورة أول مصدر يُقتبَس منه في بناء المدنية العالمية الجديدة فمن الواجب ألَّا يأخذها المجتمع العالمي الجديد على عِلَّاتها.

وهنا تصادفنا صعوبة جديدة؛ ذلك لأن كل مدنية تتصف بنوع من الارتباط المتبادل بين أجزائها المختلفة. فالأشياء التي تبدو منفصلةً تمامًا في مدنية ما يتضح آخِرَ الأمر أنها مرتبطة فيما بينها ارتباطًا وثيقًا. ولو نظرت إلى تاريخ البلاد التي أَخذت بالمدنية الغربية خلال الأجيال أو القرون القليلة الماضية — بادئًا بروسيا، ومنها إلى مصر وتركيا واليابان والهند وغيرها — لوجدت في كثير من الحالات أنها كانت في بداية الأمر راغبةً في

اقتباس الحد الأدنى الذي يكفيها للصمود أمام الغرب، ولكنها انتقلت بالتدريج — على عكس ما كانت تنويه وتتوقعه — إلى اقتباس جانب تلو الآخر من جوانب المدنية الغربية. فإذا اقتبست دولة ما فن الحرب الغربي، وأصبح لها جيش حديث، فستجد أولًا أن الجيش الحديث باهظ النفقات، ومن هنا يتعيَّن عليها أن تنميَ اقتصادياتها بحيث تستطيع تمويل هذا الجيش؛ وهذا يؤدي إلى إحداث انقلاب في الجانب غير العسكري من حياة هذه الدولة. ولا بد في الجيش الحديث من أن يتلقى الضباط، بل كل فرد في الجيش في الوقت الحالي، تعليمًا عاليًا، أو على الأقل تعليمًا فنيًّا رفيع المستوى؛ وهذا يعني إحداث انقلاب في التعليم.

وهكذا فإن الدولة إذا ما بدأت في صبغ جيشها بالصبغة الحديثة؛ فسينتهي بها الأمر إلى أن تجد لزامًا عليها أن تصبغ أسلوبها كله في الحياة بالصبغة الحديثة؛ وهذا يتمثل في تاريخ تركيا وتاريخ اليابان. فعلى حين أن محمد علي كان فيما أرى ثوريًّا متطرفًا، فإن محمود الثاني، سلطان تركيا، وكذلك خلفاؤه، كانوا مترددين إلى حد بعيد؛ فطَوال القرن التاسع عشر كانت تركيا لا تفعل الكثير من أجل صبغ حياتها بالصبغة الغربية، وإذا فعلت فإنما يكون ذلك بعد فوات الأوان، فكان من نتيجته أن ظلت النكسات والعقبات تلاحقها باستمرار. وأخيرًا قرر مصطفى كمال أن الطريقة الوحيدة لإنقاذ تركيا هي صبغها بالصبغة الغربية بطريقة جذرية كاملة، كما حدث في العقد البادئ بعام ١٩٢٠م. وقد مرت اليابان بمراحل مماثلة في تطبيقها للأساليب الغربية على حياتها؛ ففي البداية كانت مظاهر حياتها منقسمةً إلى مجالين منفصلين تمامًا: ففي المجال العسكري والفني والصناعي قررت أن تكون غربيةً، أما في مجال الحياة الخاصة والعلاقات العائلية فقد ظلت يابانيةً. وقد ظل اليابانيون مكتفين بهذه الحياة ذات الوجهين طَوال ما يقرب من سبعين أو ثمانين عامًا، ولكن بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية بدا لي عندما زرت هذه البلاد في عام ١٩٥٦م أن اليابانيين قد انتهَوا — كما انتهى الأتراك في العشرينيات من هذا القرن — إلى أنه إذا لم يكن بُدٌّ من اتباع أسلوب الحياة الغربي، فلا مفر من اتباعه كاملًا.

ومع ذلك، فرغم أن الشعب الذي يريد اقتباس جانب من أسلوب الحياة الغربي، قد يُضطر إلى اقتباس هذا الأسلوب بأكمله، فإن من الممكن مع ذلك القيام بنوع من الاختيار، إذ إن للإنسان على أية حال الحرية في اختيار ما يلائمه؛ ومن هنا يكون من المفيد أن نستعرض بعض خصائص أسلوب الحياة الغربي، لنرى إن كان الأخذ بهذه الخصائص أمرًا مرغوبًا فيه أم لا.

ولأبدأ هنا بصفة واضحة كل الوضوح لأسلوب الحياة الغربي، هي حب الاستطلاع عند الغرب؛ ومن المسلم به — بطبيعة الحال — أن حب الاستطلاع ليس صفةً إنسانيةً يتصف بها الغربيون وحدهم، وإنما هو صفة تميز البشر جميعهم في مقابل الحيوان. فالبشر كلهم يتصفون بحب الاستطلاع، غير أن من الممكن أن يخمد حب الاستطلاع عند البشر فترةً ما، وهو بالفعل قد خمد طَوال عدد من القرون. ولأضرب لذلك مثلًا من تاريخ العالم الإسلامي؛ فمنذ حوالي القرن التاسع حتى القرن الثالث عشر الميلادي كان العالم الإسلامي حافلًا بحب الاستطلاع، شأنه شأن الغرب. وكان العالم الإسلامي في تلك القرون أخصب إنتاجًا من الغرب؛ فهو الذي كانت له الصدارة في ميدان الفلسفة والرياضة والعلم. ولكن حب الاستطلاع هذا قد توقف في العالم الإسلامي — إذا كانت معرفتي بتاريخه صحيحةً — في حوالي القرن الثالث عشر الميلادي، على حين أن حب الاستطلاع لم يتوقف في الغرب. وهناك بطبيعة الحال استثناءات ملحوظة لهذا الحكم العام؛ فقد كان ابن خلدون، الذي عاش في القرن الرابع عشر، أعظم مفكر في فلسفة التاريخ عرفه العالم حتى ذلك الحين. كذلك ظهر الجبرتي في مصر، إبَّان الاحتلال الفرنسي لمصر الذي بدأ سنة ١٧٩٨م، وكتب تاريخه عن الشئون المصرية في ذلك العهد. ولست أعرف مؤرخًا كان أعنف وأعمق انتقادًا للمحتلين الأجانب من الجبرتي. وعلى ذلك هناك دائمًا استثناءات في الشئون الإنسانية. ولكن يمكن القول على وجه العموم أن الغرب قد ظل طَوال القرون القليلة الماضية محتفظًا بحب استطلاعه، على حين أن بقية العالم — وضمنه العالم الإسلامي — كان خاملًا بمعنًى ما.

ومنذ القرن السابع عشر بوجه خاص، اتجه حب الاستطلاع الغربي قبل كل شيء إلى مجال موضوعي مُنَزَّهٍ، هو مجال البحث العلمي. ولكن رغم أن حب الاستطلاع هذا كان موضوعيًّا منزهًا، لا يستهدف أغراضًا مباشرةً، فإن قيام هذه الأبحاث على أساس مناهج دقيقة منتظمة أدى إلى ظهور نتائج علمية هائلة لم يكن يتوقعها الباحثون العلميون الذين قاموا بالكشوف الأصلية ذاتها. ولو شئنا أن نخصص السبب الأكبر الذي من أجله عَلَتْ مكانة الغرب في العالم لكان هذا السبب — في رأيي — هو هذه الصفة ذاتها، أعني حب الاستطلاع العلمي المنزه عن الغرض، الذي هو أصل التكنولوجيا الغربية، وأصل التكنولوجيا عمومًا. ومن الطبيعي أن التكنولوجيا الغربية — بعد أن تُخترع — تصبح في متناول يد العالم كله، أي في متناول الأغلبية غير الغربية من العالم. وهي كفيلة بأن تقدم إلى هذه الأغلبية فوائد جمةً، إذا استخدمتها الأغلبية من أجل رفع مستوى المعيشة فيها.

وأنا أعقد أن الفقر هو أكبر المشكلات والعقبات التي يواجهها العالم غير الغربي اليوم، مثلما كان هو المشكلة الكبرى التي يواجهها الجنس البشري كله، وضمنه الغرب نفسه، منذ

وقت غير بعيد. وما لم يتحرر الثلثان الفقيران من الجنس البشري من فقرهما، فلن يكون في وسعهما أن يشاركا في الإفادة من المزايا غير المادية للمدنية؛ ذلك لأن المستوى المادي للمعيشة ليس غايةً في ذاته، وإنما هو وسيلة لغاية أخرى، هي رفع المستوى الروحي للحياة. وهكذا فإن البلاد غير الغربية ينبغي ألا تتردد في اقتباس التكنولوجيا الغربية اقتباسًا كاملًا، طالما أنها ستستخدمها استخدامًا مفيدًا. وهذا أمر قد تأكد في ذهني اليوم، إذ إنني قد زرت هذا الصباح المنشآت الذرية للجمهورية العربية المتحدة، ورأيت عددًا من الوسائل التي تُستخدَم بها الطاقة الذرية في أغراض سلمية بنَّاءة. ولا شك في أن المسألة الحاسمة هي الطريقة التي يُستخدَم بها العلم والتكنولوجيا؛ ذلك لأن التكنولوجيا ذاتها قوة محايدة من وجهة النظر الأخلاقية، فهي محاولة لاستخدام مزيد من الطاقة في أي عمل يقوم به الإنسان، سواء أكان هذا العمل خيرًا أم شرًّا. وهي تَصلُح لزيادة القوة التدميرية للإنسان بنفس القوة التي تَصلُح بها لزيادة قوته البنَّاءة. وأعتقد أن بقاء الجنس البشري قد أصبح اليوم مهددًا، إذ إن التكنولوجيا أصبحت تُستخدَم اليوم لزيادة قدرة الأسلحة على القتل، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض نجحت التكنولوجيا الغربية في إنتاج القنبلة الذرية.

ولقد أظهر اختراع القنبلة الذرية في عام ١٩٤٥م أن التكنولوجيا والعلم الذي يمهد لها محايدان من الوجهة الأخلاقية، ويمكن استخدامها في أغراض هدَّامة وبنَّاءة معًا. ولكن حتى الوقت الذي اتضحت فيه هذه الحقيقة بجلاء كان العلماء والفنيون الغربيون غافلين بطريقة ساذجة عن هذه الحقيقة، التي تبدو لنا اليوم واضحةً حاسمةً بسيطةً عندما نعود بأذهاننا إلى الوقت الذي اختُرِعت فيه القنبلة الذرية لأول مرة سنة ١٩٤٥م. ففي القرن التاسع عشر كان العلماء الغربيون يسلِّمون بأن التقدم العلمي والتكنولوجيا هو شيء خَيِّرٌ بطبيعته وبحكم ماهيته الباطنية، وكانوا يسلِّمون بأن تقدم العلم كفيل بحل المشكلات المُزمنة التي واجهها الإنسان، لا في المجال المادي فحسب، بل في المجال الأخلاقي والروحي أيضًا، وأنه سيحوِّل عالم البشر إلى نوع من الجنة الأرضية. هذا الموقف الذي كان سائدًا قبل عام ١٩٤٥م، لم يكن ساذجًا فقط، بل كان يدل أيضًا على افتقار إلى الشعور بالمسئولية من وجهة النظر الاجتماعية والأخلاقية. وهنا نجد خطأً شديد الخطورة ارتكبه الغرب، وأدَّى إلى تهديد مستقبل الجنس البشري كله بالخطر.

لذلك فكم أَوَدُّ لو تنبهت الشعوب غير الغربية إلى هذا الخطأ الغربي الذي يكمن في الاعتقاد بأن العلم والتكنولوجيا هو شيء خَيِّرٌ في ذاته. إن على الشعوب أن تتجنب هذا الخطأ، وأن تحرص على إخضاع الطريقة التي تستخدم بها الكشوف العلمية والتكنولوجيا

للسيطرة الاجتماعية والأخلاقية، وتتأكد من أن هذه الكشوف لن تستخدم على أيدي هذه الشعوب إلا في أغراض بنَّاءة، لا في أغراض هدَّامة مثل صنع القنابل الذرية.

ولأنتقل الآن إلى صفة أخرى مميزة للحياة الغربية، وهي النزعة الفردية الغربية. ولا شك أن الفردية شيء طيب لأسباب متعددة؛ فكل كائن بشري هو بطبيعته شخصية فريدة، وله — من حيث هو شخصية فريدة — الحق في أن يتوقع من الأفراد الآخرين احترام حقوقه الشخصية الخاصة. وفضلًا عن ذلك فإن كل بادرة وإبداع بشري إنما هو نتيجة لمجهود فرد ما؛ فالإبداع البشري لا ينتج عن عمل جماعي. وهناك حقًّا أعمال جماعية لا يمكن ردها إلى أي فرد بعينه، ولكن هذه الأعمال تتمثل في المجال الأدنى من المجال البشري الاجتماعي، كما في خلايا النحل أو عُشِّ النمل، أما في المجال البشري فإن كل مجهود خَلَّاق يمكن أن يُرد إلى فرد بعينه، ولا يمكن أن يكون ناتجًا عن عمل جماعي. هذه القدرة الفردية الخَلَّاقة هي رأس المال الوحيد الذي يملكه الإنسان.

ولأضرب لذلك مثلًا: فأنا أفتقر تمامًا إلى المعلومات في مجال الفيزياء، وهكذا فإني عندما زرت منشآتكم الذرية، لم أستطع أن أفهم الجانب الفني من العمل الذي تقومون به هناك، ولكني أُعجَبت كل الإعجاب بالناس الذين يديرون هذه المنشآت الرائعة، وجال بخاطري أن المنشآت — مهما كان من روعتها — لا قيمة لها على الإطلاق إن لم يشرف عليها الأفراد الصالحون، الذين توافرت لهم المعرفة والتعليم المناسب، وسارت أذهانهم في الاتجاه الصحيح. وعلى ذلك فمن وراء رأس المال المادي، يوجد رأس المال الإنساني، وهو أهم رأس مال يملكه البشر. وإذا كان قَوام رأس المال الإنساني هو الأفراد، فإن من مصلحة البشر أن تُعطى كل شخصية فردية من الفرص ما يتيح لها أن تقوم بعمل منتج.

على أن القدرة الإبداعية الفردية قد كُبِتَتْ في بعض المجتمعات غير الغربية، تحت ضغط مطالب الأسرة أو الجماعة السياسية على الفرد. وأنا أقصد بذلك اليابان، حيث كانت على الفرد في الماضي واجبات نحو أسرته وأمته ونحو الإمبراطورية ونحو الإمبراطور ذاته، فلا يتبقى للحياة الشخصية — بعد هذا كله — إلا مجال ضئيل جدًّا. وقد أخبرني صديق ياباني يصغرني بعشر سنوات أنه حتى الوقت الذي سافر فيه إلى أمريكا للدراسة في سن الخامسة والعشرين، لم يكن قد سمع أبدًا لفظ «السعادة» وإنما سمعه لأول مرة في أمريكا لا في اليابان، وكان قد سمع أثناء طفولته في اليابان ألفاظًا متعددة تؤدي معنى «الواجب»، ولكن لم يكن هناك لفظ يدل على السعادة. أما اليوم فقد أصبحت الحياة الاجتماعية في اليابان أقل جمودًا وتحجرًا بكثير مما كانت عليه في عام ١٩٣٩م، وهذا طبعًا تغيُّر مشكور في الحياة اليابانية.

وأستطيع أن أقول إن النزعة الفردية، والقدرة الفردية على الخلق والإبداع، هي بدورها قوة محايدة من الوجهة الأخلاقية، شأنها شأن العلم والتكنولوجيا؛ فمن الممكن استخدام قدرات الفرد لخدمة المجتمع، ومن الممكن إساءة استخدامها. فالشخص الذي يمتلك لحسن حظه مواهب فرديةً ممتازةً يستطيع أن يستخدم هذه المواهب بطريقة أخلاقية، ويستطيع أيضًا أن يستخدمها بطريقة أنانية للإضرار بالأفراد الآخرين، الذين قد يكونون في مركز أضعف نتيجةً لافتقارهم إلى مواهبه الخاصة. ومن الممكن الإتيان بأمثلة عديدة جدًّا لأشخاص كانت لهم مواهب فردية ممتازة، واستخدموها بطريقة تضر المجتمع. وهكذا فمن الممكن أن تؤديَ الفردية إلى نتائج ضارة بالمجتمع إذا لم توضع تحت السيطرة الأخلاقية. صحيح أن الأفراد الموهوبين يمكنهم أحيانًا أن يسيطروا على أنفسهم ويحكموها، ولكن إذا وُجِدَ مِن بينهم مَن كان عاجزًا عن السيطرة على نفسه وكبح جماحها، أو غير راغب في ذلك، فينبغي أن يتدخل المجتمع لقمعه رغمًا عنه.

على أنه يوجد اليوم في العالم الغربي نوع من رد الفعل على النزعة الفردية، في صورة ما يُسمى بنظام «الدولة الراعية Welfare State»، وهو النظام شبه الاشتراكي الذي نجده في معظم البلاد الغربية، ونجده أيضًا في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد بعيد.

وأنا أرى بالفعل، أن النزعة الفردية قد ذهبت — في الغرب — أبعد مما ينبغي، وأُطلقَ لها العِنان على حساب الصالح العام؛ ففي مجال الحياة العائلية كان من الخطأ أن نجد الأفراد يكتبون لصالح التضامن العائلي في اليابان. على أن هذا التضامن العائلي الذي يمكن أن يعوق شخصيةً نشطةً ويحول بينها وبين تنمية مواهبها، يمكن أن يكون درعًا واقيًا للأفراد الضعفاء في الأسرة؛ وهم الأطفال من جهة، والمسنون من جهة أخرى. ومن الملاحظ في البلاد غير الغربية، أنه لم تكن هناك مشكلة متعلقة بالمسنِّين قبل اتباع هذه البلاد للأساليب الغربية، إذ كان الكبار الذين تجاوزوا سن الإنتاج يجدون الرعاية اللازمة — بطريقة طبيعية تقليدية — من أفراد الجيل التالي، الذين هم في عنفوان قواهم الإنتاجية، ولكن النزعة الفردية السائدة حاليًّا في الغرب قد زعزعت إلى حد ما فكرة الالتزام التقليدي للأجيال الناضجة برعاية الجيل الأسبق منها. وهكذا فإن المسنين في البلاد الغربية يُترَكون دون معاونة في المرحلة الحرجة التي يحتاجون فيها مرةً أخرى إلى المساعدة العائلية، مثلما كانوا يحتاجون إليها في المرحلة الأولى أثناء طفولتهم. فالغرب اليوم — إذا كان لي أن أحكم عليه حكمًا محايدًا، وكأنني خارج عنه — يقف من المسنين فيه موقف عدم الاكتراث. ولقد قيل لي إن غير الغربيين، عندما يشاهدون موقفنا من المسنين في بلادنا، يجدونه شيئًا

مُريعًا. فإذا كنتم بالفعل تجدونه شيئًا مُريعًا فلا تقتبسوه، ولا تَمضُوا في الفردية — التي قد تكون في ذاتها شيئًا مفيدًا — إلى هذا الحد اللا أخلاقي المتطرف.

ولأنتقل الآن إلى النزعة العملية في الغرب؛ وأنتم تعرفون أن الغربيين يفخرون بأنهم قوم نشيطون، عمليون، يمكنهم إنجاز أمورهم بسرعة وكفاءة، ولا شك أن هذه الصفات أفضل من الجمود والتلكؤ والتسويف عندما يكون الأمر متعلقًا بإنجاز شيء ينبغي إنجازه ويستحق أن يُنجَز. غير أن النشاط العملي ليس غايةً في ذاته، وإنما هو وسيلة لغاية قد تكون خَيِّرَةً أو شريرة، حسب اختيار الفاعل ذاته. وهكذا فإن النزعة العملية — شأنها شأن النزعة الفردية — محايدة من الوجهة الأخلاقية، وحتى إذا اتجهت إلى غاية هي في ذاتها مرغوب فيها أخلاقيًّا، أو لا ضرر منها، فقد تكون لها نتائج غير مرغوب فيها، إذ إنها قد تَصرِف الفاعل عن ممارسة أوجه نشاطه الروحي؛ كالصلاة والتأمل، وهي أنواع من النشاط كانت في الماضي تؤلف جزءًا من الحياة في المجتمعات الغربية، وما زالت لها أهميتها في سائر مجتمعات العالم إلى اليوم.

ففي الغرب أناس قد اعتادوا حياة النشاط العملي إلى حد أنهم يصرفون أوقاتهم في ممارسة أمور عملية تافهة لا جدوى منها، حتى لا يُضطروا إلى مواجهة أنفسهم مواجهةً روحيةً صريحةً، والتحوُّل إلى عالمهم الداخلي، وممارسة التأمل الباطن في حياتهم. هذه الصفة هي ما يسميه علماء النفس بالطابع الانبساطي الذي يتم على حساب الطابع الانطوائي. والواقع أن عجز الإنسان عن التأمل الروحي الباطن، يتضمن إهدارًا لإنسانيته لا يقل عن ذلك الذي يتضمنه عجزه عن النشاط العملي. فَلِكي يكون المرء إنسانًا بحق، عليه أن يجمع ويوفِّق بين نوعي السلوك هذين في الظاهر والباطن. وهكذا فإن التأمل والصلاة ليسا بأقل أهميةً من النشاط العملي الخارجي من حيث هما عنصر ضروري لا غناء عنه في حياة الإنسان. ولقد كان الغرب يمارس هذا الوجه الباطن من النشاط قبل أن يبدأ المرحلة الحديثة من تاريخه، مثلما تمارسه المجتمعات غير الغربية في الوقت الحالي. وعلى ذلك فإني أود أن أقول لغير الغربيين: كونوا عمليِّين بالمعنى الغربي إذا شئتم، ولكن لا تمضوا في اقتباسكم لهذا الطابع العملي إلى حد التطرف، ولا تأخذوا به إلى الحد الذي يشُلُّ قدرتكم الحالية على التأمل، إذ إن أي شخص — لكي يكون آدميًّا بالمعنى الكامل — ينبغي أن يكون تأمليًّا وعمليًّا في آن واحد؛ فلن يكتمل أي إنسان إذا قضى على واحد من هذين العنصرين الأساسيين في تركيب الشخصية الإنسانية.

وأخيرًا، فإني أود أن أنتقل إلى صفة أخرى، هي صفة التعصب. ولقد كنت على وشك أن أصف هذا التعصب بأنه غربي، ولكنه في الواقع يتجاوز حدود الغرب، لأنه نتاج

من نواتج عقيدة التوحيد؛ ذلك لأن الغربيين ليسوا هم وحدهم المؤمنين بعقيدة التوحيد في العالم؛ فهناك المسيحيون الشرقيون واليهود، والعالم الإسلامي الضخم، هؤلاء كلهم مؤمنون بالتوحيد. وهم يتَّصفون نتيجةً لإيمانهم هذا بالتعصب، والتصلب والعناد.

ومن المعروف أن الدين بصورته التقليدية — أعني المسيحية التقليدية — قد تضاءل نفوذه في الغرب خلال القرون القليلة الأخيرة؛ نتيجةً لسيطرة العلم على حياة الغرب. ولكن التعصب الذي كان مقترنًا بالمسيحية الغربية، والذي كان سببَ الحروب الدينية بين الكاثوليكيين والبروتستانتيين في الغرب، قد انتقل إلى مجال جديد، يمكننا أن نسميَه مجال الأيديولوجيات الغربية اللاحقة للمسيحية، وهي القومية أولًا ثم الشيوعية، اللتان ورثتا التعصب من المسيحية. والسبب الرئيسي في رأيي في خطورة النزاع الأيديولوجي الناشب بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في تنافسهما الحالي على السيطرة على العالم، هو أن كلا الطرفين قد أَدخلَ في هذا النزاع روح التعصب التقليدية الموروثة عن الأديان؛ فكل طرف يعتقد أنه هو وحده على صواب والآخر على خطأ، وأن التعايش بين الطرفين ليس مستحيلًا فقط، بل إنه أيضًا لا أخلاقي ولا يمكن قَبوله، حتى إن كل طرف أصبح يعتقد أن من واجبه القضاء على الطرف الآخر عاجلًا أو آجلًا. ومن حسن الحظ أننا قد شهدنا في السنة أو السنتين الأخيرتين تخفيفًا لهذا الموقف المتطرف من الجانب الأمريكي والروسي معًا. ولكن هذا التعصب كامن في عقائد التوحيد وموروث منها، وهو يشكل خطرًا هائلًا على العالم بأكمله. فبقاء التعصب في عصر القنبلة الذرية يهدد البشرية بالفناء الذاتي، إذ إن من المستحيل على أي طرف في الحرب الذرية أن يفنيَ الآخر دون أن يتعرض هو ذاته للفناء على يد الآخر في اللحظة نفسها.

ومن سوء الحظ أن البلاد غير الغربية في العالم، عندما تقتبس لنفسها الأيديولوجيات الغربية، وهي القومية أو الشيوعية، تقتبس معها فكرة التعصب الغربية المقترنة بها. ففي هذا العصر الجديد، عصر الأسلحة الذرية، وعصر ما يُسمى بالقضاء على المسافات، وَجَدَت المجتمعات التي كانت غريبةً بعضها عن البعض الآخر، والتي تَسَلَّحَ كل منها بأسلحة ذرية، وجدت نفسها متقاربةً فجأةً، وفي هذا الوقت الخطير تكون الصفة التي نحتاج إليها لإنقاذ البشرية من إفناء ذاتها هي عكس التعصب تمامًا؛ أعني تلك الروح التي تأخذ بمبدأ «عش ودع غيرك يعيش»، روح التسامح واتساع الأفق والاحترام المتبادل والتعاطف والحب، مهما اختلفت المبادئ والأساليب العملية في الحياة. ولا شك أن التفكير في مصلحتنا هو وحده كفيل بأن يجعلنا نحرص على هذه الصفات، إذ إن من مصلحة البشرية أَلَّا تقضيَ

على ذاتها. ولكن بغض النظر تمامًا عن مسألة المصلحة هذه، فإن التسامح المتبادل خير دائمًا، على حين أن التعصب شر في كل الأحوال. فالتعصب خطأ من الوجهة الأخلاقية لأنه يَحرِم إنسانًا آخر من سلوك الطريق الذي يختاره في الحياة، مهما كان طريقه هذا مختلفًا عمَّا نفضل نحن أن نختار.[١]

وهكذا فإن الأيديولوجيات الغربية التالية للمسيحية، وهي القومية أو الشيوعية، أصبحت الآن أكبر خطر يهدد بناء الجنس البشري. هي خطر أفدح كثيرًا من البكتريا والفيروسات. وإنها لكارثة على البشرية جمعاء أن تقتبس البلاد غير الغربية هذه الأيديولوجيات الغربية بحذافيرها، وبالفعل نجد القومية منتشرةً بين هذه البلاد، كما أن للشيوعية فيها أنصارًا كثيرين.

ورأييَ الخاص هو أن ما يلزمنا الآن هو أن نقتديَ بروح شخص مثل المهاتما غاندي، وبطريقته في السلوك؛ فقد أثبت غاندي أن من الممكن عمليًّا إحداث تغيُّرات سياسية واجتماعية هائلة بطريقة سلمية، وأن من الممكن للمرء مقاومة خصومه دون أن يكرههم، ومن هنا فإن غاندي عندما كان يجد أن أتباعه في الهند قد بدءوا يكرهون الإنجليز — وهذه الكراهية أمر طبيعي، إذ إنها شعور إنساني مألوف عند أناس يريدون التحرر — فإنه كان يوقف حركة المقاومة حتى يخمَد الشعور بالكراهية، وحتى يتخلص أتباعه منه. وفي اعتقادي أن ما قام به غاندي في هذا الصدد كفيل بأن يهدِم الأساس الذي يرتكز عليه التعصب. فقد دافع أنصار التعصب عن أنفسهم قائلين: إن هذه الحالة العنيفة التي لا تعرف التسامح، هي الوسيلة الوحيدة لإحداث تغيرات جذرية في الشئون الإنسانية، ولكن غاندي أثبت أن الحقيقة غير ذلك.

وفي اعتقادي أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن غاندي لم يكن مسلمًا ولا مسيحيًّا ولا يهوديًّا، وإنما كان هندوسيًّا؛ فالهندوسية من الأديان القليلة الباقية التي تمثل عقيدة تعدد الآلهة، وهي العقيدة التي كانت سائدةً في العالم من أقصاه إلى أقصاه قبل ظهور ديانات التوحيد، وأعني بها اليهودية والمسيحية والإسلام. أما في العالم القديم — الذي يمتد من أقصى الغرب حتى غرب باكستان — فقد أدى عنصر التعصب في عقيدة التوحيد إلى القضاء على بقايا تعدد الألوهية، سواء في العالم المسيحي وفي العالم الإسلامي. ولكن عقيدة تعدد

[١] يلاحظ أن توينبي يتحدث في الجزء السابق كله عن حالة نفسية أو ذهنية ترتبط أحيانًا بعقائد التوحيد، وعلى ذلك؛ فإن نقده ينصب على هذه الحالة النفسية أو الذهنية وليس على عقائد التوحيد ذاتها.

الآلهة ظلت باقيةً في الطرف الشرقي للعالم القديم، أي في المنطقة الواقعة شرق الطرف الشرقي للعالم الإسلامي. ورغم كل عيوب عقيدة تعدد الآلهة، فإن فيها صفةً تلائم تمامًا ما يحتاج إليه العالم في المِحنة الحالية التي يمر بها الجنس البشري، فهي تسلِّم مقدمًا بضرورة تعايش الأديان والأيديولوجيات المختلفة. ولا شك أن هذه الروح المتسامحة في عقيدة التعدد هي من المزايا الروحية الكبرى للإنسان، وهي ميزة لا يحق لنا أن نقضيَ عليها. وإنها لتكون كارثة لو أن قلب الجنس البشري الذي لم يُصَبْ بِداء التعصب في صورة العقائد التوحيدية، قد أصيب الآن بهذا الداء في صورة الأيديولوجيات اللاحقة للمسيحية، وهي القومية والشيوعية. ولأروِ لكم في هذا الصدد قصةً هنديةً مشهورةً: فأنتم تعلمون أن الهندوس ينقسمون إلى طائفتين؛ إحداهما تقدس الإله فشنو والأخرى تقدس الإله سيفا، وتقول القصة إن واحدًا من أشد أتباع الإله سيفا تَحَمُّسًا كان يحس بكراهية هائلة نحو أتباع الإله فشنو. وذات يوم بينما كان يؤدي طقوس العبادة أمام تمثال الإله سيفا، رأى فجأةً ابتسامة الإله فشنو ترتسم على وجه الإله سيفا، فأدرك ما يريد الإله سيفا أن يقوله له: وهو أنني أنا وفشنو إله واحد، وإن تكن له مظاهر مختلفة؛ وعلى ذلك فإن عبدتني فمن التناقض أن تسخط على عُبَّاد فشنو لأن الاثنين واحد في آخر الأمر. هذا هو موقف عقيدة تعدد الآلهة، وهو الموقف الذي نحتاج إليه في العالم اليوم.

إن التوحيد خير، بقدر ما يُلهم الناس الوحدة، أعني الوحدة الكامنة من وراء اختلافات الأشياء، ويبث فيهم روح العمل على تحقيق هذه الوحدة، ولكن التوحيد شر عندما يبث في أذهان الناس الاعتقاد بأنه لا توجد إلَّا وسيلة واحدة فقط للوصول إلى هدف الوحدة هذا، على حين أن كل الوسائل الأخرى باطلة، وينبغي القضاء عليها. فهدف الوحدة ينبغي أَلَّا يتحقق أبدًا عن طريق العنف.

لقد حدث حوالي نهاية القرن الرابع الميلادي، عندما أصبحت الإمبراطورية الرومانية مسيحيةً قبل ظهور الإسلام، أن كان الإمبراطور الروماني ثيودوسيوس يقمع العقائد غير المسيحية في إمبراطوريته بالعنف، فكتب أحد الرومان متحدثًا بلسان العقائد غير المسيحية، التي كانت قد فقدت كل قوة لها، وأصبحت هزيمتها محققةً، كتب في رسالة له إلى رجل الدين المسيحي المشهور، القديس أمبروز، يقول: «إن من المحال أن يتسنَّى كشف سر عظيم، مثل سر الحياة البشرية وسر الكون، من خلال طريق واحد فقط، وإنما لا بد من وجود أكثر من طريق واحد لكشف سر الكون.» هذا قول يتعين على الجميع أن يؤمنوا به في وقتنا الحالي؛ إذ إن قيمة الوحدة تضيع إذا ما أصبحت الوحدة مفروضةً رغمًا عن

الناس، بدلًا من أن تتحقق طوعًا عن طريق الاختيار الإرادي. والنوع الوحيد من الوحدة الذي يُعَد مشروعًا من الوجهة الأخلاقية، وممكنًا من الناحية العملية، في هذا العصر الذري الذي نعيش فيه، ليس هو الوحدة الضيقة الأفق التي نفرضها قهرًا على الآخرين بمحو كل الفوارق والاختلافات، وإنما هو الوحدة التي تتحقق بالتسامح والصبر. وهكذا فإن الروح التي يحتاج إليها العالم اليوم هي الروح الهندوسية عند المهاتما غاندي، لا روح الملك المسيحي الإسباني المتعصب فيليب الثاني، أو روح الإمبراطور المغولي المسلم المتعصب أورانجزيب Aurangzeb،[٢] ولا روح البروتستانتي الأيرلندي المتعصب جون نوكس. وبهذه الكلمة أختم محاضرتي اليوم، وشكرًا لكم.

[٢] كان إمبراطور المملكة المغولية الإسلامية في الهند، التي أسسها بابر Baber في القرن ١٦. وقد اتسم حكمه الطويل (حوالي ٤٩ سنةً) بالتوسع العسكري. وكان الإمبراطور نفسه صارمًا قاسيًا شديد التعصب لعقيدته؛ مما أثار عليه غضب الهندوسيين. وقد تقوَّضت أركان هذه الإمبراطورية بعد موت أورانجزيب هذا، وانتهى عهدها تمامًا بعد الثورة الهندية عام ١٨٥٨م.

المحاضرة الثالثة

مشكلة السكان والغذاء في العالم

سيدي مدير الجامعة، حضرات السادة والسيدات

أود أن أبدأ بمسألة عامة على سبيل التقديم للموضوع الذي نعالجه اليوم، وهو مشكلة الغذاء والسكان في العالم. والنقطة التي أود أن أبدأ بها هي أن مستقبل الجنس البشري قد أصبح اليوم — مرة أخرى — غير مؤكد، فنحن ندرك أنه قد حدث خلال حياتنا تغيير هائل سريع في نظرتنا إلى مستقبل الجنس البشري؛ فطَوال العشرين أو الثلاثين ألف عام السابقة، كان يبدو أنه ليس ثمة شيء يحول دون استمرار الجنس البشري طالما أن كوكبنا هذا قابل للسُّكنَى. وينبئنا العلماء بأن هذا الكوكب سيظل قابلًا للسُّكنَى لمدة ألفي مليون عام أو حوالي ذلك، إذا لم ندمر هذا الكوكب خلال هذه الفترة. ولا شك أن ألفي مليون عام فترة هائلة، إذا علمنا أن الجنس البشري لم يوجد إلا منذ مليون عام فقط، ولم توجد المدنية إلا منذ حوالي ٥ آلاف سنة. ومنذ نهاية العصر الحجري القديم، أي منذ حوالي ٢٠ ألف أو ٣٠ ألف عام — وهي فترة ليست طويلةً بالنسبة إلى عمر الجنس البشري — تمكن الإنسان من فرض سيطرته وإثبات تفوُّقه على جميع الأشكال الأخرى للحياة على هذه الأرض، فيما عدا البكتريا، فلم يعد من الممكن فناؤه على يد أي كائن حي غير بشري. وفي الوقت ذاته لم يكن لدى الإنسان حتى سنة ١٩٤٥م، من القوة ما يمكِّنه من إبادة نوعه بأكمله. صحيح أنه كان يستطيع إبادة أفراد، أو فئات متفرقة، وقد حدث بالفعل خلال حروب وثورات مختلفة أن أُبيدت فئات ومجتمعات كاملة، ولكن إبادة الجنس البشري كله كانت شيئًا يتجاوز قدرة الإنسان قبل اختراع الأسلحة الذرية.

أما اليوم، فيبدو أننا رجعنا، فيما يتعلق بهذه المسألة الحيوية — أعني مسألة استمرار الجنس البشري — إلى النقطة التي كنا عندها في أول مراحل العصر الحجري القديم، أي في المليون الأول من عمر الجنس البشري؛ فجنسنا اليوم قد أصبح مرةً أخرى مهددًا بالفناء، ولكن الخطر لا يأتي هذه المرة من أية قوة غير بشرية، وإنما من الإنسان ذاته؛ ذلك لأن الإنسان عدو للإنسان أخطر من أي كائن آخر غير بشري ظهر في هذا العالم؛ إنه أخطر من أي أسد أو نمر، بل من أي بكتيريا وفيروس؛ فالإنسان أخطر حيوان عاش على هذا الكوكب.

وأعتقد أن هناك اليوم طريقتين يمكن أن يصبح بهما هذا الكوكب غير قابل لسُكنَى البشر؛ الطريقة الأولى هي تلك التي لا تَكُفُّ أذهاننا عن الانشغال بها، وهي أن نَشُنَّ حربًا ذريةً تقضي على الإنسان في كوكبنا هذا، وقد تُسمِّم أجزاءً كبيرةً من سطح الأرض. ولكن هناك احتمالًا آخر؛ إذ إنني لا أعتقد أننا سنُبيد أنفسنا بحرب ذرية، ولكني أعتقد فعلًا أن الزيادة الهائلة الحالية في عدد الكائنات البشرية التي تعيش في وقت واحد على سطح هذه الأرض ستستمر جيلًا أو اثنين. وهذا التضخم الهائل في السكان يؤدي قطعًا إلى الازدحام، والشعور بخيبة الأمل، وقد يؤدي إلى الموت جوعًا. وسيكون الازدحام عندئذٍ هائلًا؛ إذ إن المسألة لا تقتصر على زيادة عدد الناس، بل إنه مع كل إنسان يولد، يخلق المزيد من الأدوات البشرية؛ فزيادة السكان تعني زيادةً في المساكن وفي الطرق وفي المصانع وفي الآلات، وفي كل المواد والأدوات التي يشيدها الإنسان حوله، والتي ستكتظ بها الأرض. ولو أراد المرء أن يكوِّن في ذهنه صورة يتخيل بها ما سيكون عليه شكل العالم في عام ٢٠٠٠م، فليذهب إلى اليابان؛ لأن كل الأجزاء القابلة للسُّكنَى في اليابان قد تحوَّلت اليوم إلى مدينة ضخمة واحدة مأهولة بالسكان. وقد زرت اليابان مرتين؛ إحداهما في عام ١٩٢٩م والأخرى في عام ١٩٥٦م. وعندما زرتها في المرة الثانية سافرت عبر أماكن رأيتها من قبلُ ولكني لم أستطع أن أتعرف عليها؛ إذ إنني عندما كنت هناك قبل ربع قرن، أي في عام ١٩٢٩م، كانت هذه الأماكن حقولًا مكشوفةً، أما اليوم فأصبحت مغطاةً بالبيوت. ويخبرنا العلماء بأن العالم بأسره سيصبح على هذا النحو، وليس من الصعب عليكم أن تتصوروا ذلك في بلدكم هذا؛ إذ إن كثافة السكان كبيرة جدًّا عندكم، وهي ما زالت تزداد بسرعة.

وسأركز كلامي — في هذه المحاضرة — على هذا الاحتمال الثاني، وأعني به الازدحام الهائل للسكان والأدوات البشرية، والنتائج المحتملة لهذا الازدحام، إذ إن هذا الاحتمال في اعتقادي سيكون هو المشكلة الكبرى التي ستواجه الإنسان، أكثر من احتمال نشوب حرب

ذرية انتحارية. كما أنني لا أعتقد أن من المفيد مناقشة موضوع نتائج الحرب الذرية الشاملة، إذ لا توجد في تجربتنا حتى الآن عناصر نستطيع أن نتخذها مقياسًا في مناقشة هذا الموضوع؛ ذلك لأن القنبلتين اللتين ألقيتا على اليابان — على فظاعتهما — ليستا شيئًا مذكورًا بالقياس إلى أصغر قنبلة ستُلقى في الحرب القادمة. ومن هنا فليست لدينا الوسيلة التي تمكِّننا من تصوُّر ما سيحدث للعالم في حالة نشوب مثل هذه الحرب. ومن جهة أخرى فمن الممكن، ومن المفيد، أن نناقش النتائج المحتملة للزيادة الهائلة في عدد سكان العالم، والأدوات التي يستخدمها الإنسان، والمنتشرة على سطح الأرض؛ من مواد وسيارات وعربات نقل، وبيوت، وما إلى ذلك. ولدينا في هذا من تجاربنا الماضية ما ينير لنا الطريق، هذا مع ملاحظة أن الفارق في الدرجة بين مشكلة السكان والازدحام الراهنة وحالتنا الماضية يبلغ من الضخامة حدًّا يجعله أقرب إلى أن يكون فارقًا في النوع، بالنسبة إلى التجارب البسيطة الماضية التي كانت لنا حتى الآن.

ولنتحدث عن تلك النبوءة المشهورة التي قال بها — قُرْبَ نهاية القرن الثامن عشر — الاقتصاديُّ البريطاني المشهور مالثوس؛ فقد ذكر مالثوس — كما تعلمون — أن معدل الزيادة في السكان أسرع كثيرًا من معدل الزيادة في كمية الغذاء في العالم. وقد اعتقد أنه اكتشف بذلك قانونًا طبيعيًّا يسري على كل زمان ومكان، وتنبأ بأن هذا القانون سيؤدي إلى إثارة صعوبات أمام الجنس البشري. وكما حدث في تنبؤات أخرى قال بها رجال قديرون (وقد كان مالثوس بالفعل رجلًا قديرًا) فإن نبوءة مالثوس تحققت في وقت يختلف عن ذلك الذي تنبأ به، وفي مكان يختلف عن ذلك الذي توقعه؛ فقد كان مالثوس إنجليزيًّا، وعاش في وقت زاد فيه عدد سكان إنجلترا زيادةً كبيرةً مفاجئةً، ويبدو أن تفكيره كان منصبًّا على أوروبا بوجه عام، وعلى إنجلترا بوجه خاص، لا على العالم في مجموعه، إذ إنه استعان بالتجارب التي مرت به في حياته الخاصة، وفي البلد الذي كان يعيش فيه. ففي وقت مالثوس كانت الأقلية الغربية من الجنس البشري قد بدأت بالفعل تحرز تقدمًا تكنولوجيًّا بالنسبة إلى بقية البشر، وكان سكان أوروبا الغربية يزدادون بسرعة، فتوقع مالثوس أن قانونه سيتحقق فعلًا بين الشعوب الغربية في القرن التاسع عشر. ولكن ذلك لم يحدث، ولم يحدث في الغرب حتى في القرن العشرين. ففيما يتعلق بالأقلية الغربية من الجنس البشري، لم تتحقق العناصر التي تضمَّنها قانون مالثوس لأسباب متعددة غير متوقعة؛ فقد حدث أولًا — في القرن التاسع عشر — أن استُصلحت مساحات هائلة من الأراضي البور، في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا، ولم يكن استصلاحها هذا من

أجل العالم بأكمله، بل لصالح السكان المتزايدين في أوروبا. فقد كان سكان الجزء الغربي من العالم يزدادون في ذلك الوقت بسرعة نتيجةً لنقصان عدد الوفَيَات السابقة لأوانها. وكما هي الحال الآن بين الأغلبية الكبرى من الجنس البشري، فإن هذه الزيادة لم تقترن بانخفاض في معدل المواليد. ولكن الشعوب الغربية — في القرن التاسع عشر — تمكنت بفضل قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية من احتكار المناطق الخالية من العالم الجديد. وهكذا فإن الزيادة التي طرأت في القرن التاسع عشر على إنتاج الغذاء في الأجزاء الغربية من العالم نتيجةً لاستغلال مناطق جديدة للزراعة — كحوض المسيسيبي مثلًا أو غيره من أجزاء أمريكا الجنوبية وأستراليا — قد فاقت الزيادة في عدد السكان في البلاد الغربية. أما اليوم — في القرن العشرين — فيبدو أنه قد أمكن بالنسبة إلى العالم الغربي تجنب نتائج قانون مالثوس بصفة نهائية؛ ذلك لأن عدد سكان البلاد الغربية قد ثبت إلى حدٍّ ما طَوال عدة أجيال. فقد اهتدت الشعوب الغربية إلى وسائل متباينة للحد من معدل المواليد فيها وجعله متناسبًا إلى حد ما مع معدل النقص في الوفَيَات نتيجةً لتدابير الطب الوقائي وممارسة قواعد الصحة العامة. صحيح أن سكان البلاد الغربية لم يثبت عددهم نهائيًّا في الوقت الحالي، غير أن معدل الزيادة قد هبط إلى حد بعيد، ومن الصحيح أيضًا أنه لم تُضَفْ منذ بداية هذه الفترة مساحات كبيرة من الأراضي إلى المساحة المزروعة في البلاد الغربية، بل إن مساحة الأراضي المزروعة في أمريكا الشمالية قد نقصت قليلًا منذ العقد الأخير من القرن الماضي. غير أن غلة الفدان الواحد من الأراضي الزراعية قد زادت إلى حد مذهل في البلاد الغربية، ولا سيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ نتيجةً لتطبيق العلم على التكنولوجيا الزراعية. ويتنبأ العلماء الزراعيون بأن هذه ليست إلا البداية الأولى في طريق زيادة القدرة الإنتاجية للأرض في الفدان الواحد، عندما يُطَبَّقُ العلم بطريقة منظمة على الزراعة. وعلى الرغم من أن عدد المشتغلين بالزراعة يتناقص باستمرار بالنسبة إلى مجموع سكان الدول الغربية، بينما يزداد عدد النازحين إلى المدن والمشتغلين بالصناعة، فإن إنتاج هذا العدد المتناقص لا يكفي فقط لسد حاجات البلاد الغربية إلى الغذاء، بل إنه يكوِّن فوائض متكدسةً تتجاوز ما تحتاج إليه هذه البلاد لاستهلاكها الخاص.

ولقد كنت في الشتاء الماضي أنا وزوجتي، نحاضر في كلية بولاية أيوا، تلك الولاية الزراعية الواقعة في منتصف الولايات المتحدة، والتي تُعَدُّ أراضيها من أخصب الأراضي الزراعية في العالم، إذ يقول أهلها إن ٢٥ في المائة من أفضل الأراضي الزراعية في العالم يقع في ولاية أيوا هذه وحدها. وفي خلال تجولنا في الريف الشاسع الأرجاء، رأينا المزارع الواسعة الممتدة، والآلات الزراعية الضخمة، ولكننا رأينا أيضًا صفوفًا متلاصقةً من الصوامع التي

يخزَّن فيها فائض الإنتاج الزراعي، وهو الفائض الذي لم يمكن استهلاكه، ويتكلف هذا التخزين نفقات غير قليلة، وقد يستمر حتى يتلف المحصول بالتدريج. ولا شك أن هذا أمر يؤدي بالفلاح الأمريكي إلى الشعور بقدر غير قليل من السخط؛ إذ إنه مما يجلب السخط لأي فلاح أن يرى المحصول الذي زرعه وبذل جهدًا فيه، دون أن يُستخدم على الإطلاق ودون أن يؤكل، وإنما يتبدد بلا فائدة في التخزين، حتى تضيع قيمته في النهاية. وهكذا فإن أسوأ مشكلة تواجه العالم الغربي اليوم — إذا نظرنا إلى العالم الغربي وحده — ليست هي نقص الغذاء على النحو الذي تنبأ به مالثوس، وإنما هي زيادة الغذاء عن الحاجة، ووجود فائض كبير منه.

فمن المشاكل الكبرى في الولايات المتحدة أن الحكومة تدفع للفلاح إعانات حتى لا يزرع أرضه، وتدفع له إعانات لكي يختزن الغذاء الذي ينتجه بدلًا من أن يؤكل. كذلك فإن مشكلة فائض الإنتاج الزراعي هذه من أكبر المشاكل التي تواجه دول السوق الأوروبية المشتركة؛ فكلٌّ من هذه الدول الست لديها فائض من الإنتاج، وكلٌّ منها تود إقناع الأخريات بشراء واستهلاك ما لديها من فائض. ولمَّا لم يكن في وسعها جميعًا أن تستهلك فوائض إنتاج بعضها البعض، فإن هذه من أصعب النقاط في المفاوضات الدائرة بين هذه الدول الست في سبيل تحقيق وحدة أوثق في أوروبا.

على أني كنت أتكلم حتى الآن عن الغرب وحده. ومع ذلك فحتى لو أدرجنا ضمن مفهوم الغرب جميع البلاد الغنية، بحيث لا نقتصر على البلاد الغربية بمعناها الضيق، وإنما نضم إليها الاتحاد السوفييتي الذي أصبح الآن من البلاد الغنية في العالم، ونضم اليابان أيضًا، فإن الغرب وروسيا واليابان معًا لا يتجاوز عدد سكانهم جميعًا ٢٩ في المائة من مجموع سكان العالم الآن. أما بالنسبة إلى الباقي، وهو ٧١ في المائة، أعني أولئك الذين يكوِّنون أكثر من ثُلُثَي البشرية، والذين لا ينتمون إلى هذه الأقلية السعيدة الحظ من الوجهة الاقتصادية، فإن نبوءة مالثوس يبدو أنها قد أخذت تتحقق بالفعل في وقتنا هذا؛ ففي هذه البلاد وصلت مشكلة الغذاء والسكان إلى مرحلة خطيرة، نتيجةً لتطورٍ لم يكن في استطاعة مالثوس أن يتنبأ به. ذلك لأن الطب الوقائي، وتدابير الصحة العامة، قد ظهرا لأول مرة بعد عصر مالثوس، وقد طُبِّقَت هذه التدابير في البداية في البلاد الغربية، ثم أصبحت كل حكومات العالم تطبقها اليوم في بلادها. وحتى في أشد البلاد تخلُّفًا، تستطيع مجموعة قليلة من المشتغلين بالصحة العامة، عن طريق تطبيق قواعد بسيطة في الصحة العامة، أن تقوم بدور فعَّال إلى حد بعيد في خفض نسبة الوفَيَات السابقة لأوانها. وبالفعل

أدَّى تطبيق قواعد الطب الوقائي وتدابير الصحة العامة إلى حدوث انخفاض كبير في معدل الوفَيَات السابقة لأوانها في العالم كله. ولا شك أن الانخفاض يتفاوت تبعًا لمستوى البلاد المختلفة، غير أن النتيجة في العالم كله محسوسة وملموسة بوضوح. ومن جهة أخرى لم يحدث في البلاد النامية نقص متناسب في معدل المواليد، ولا يبدو أن نقصًا كهذا يلوح في الأفق. ولو نظرنا إلى اليابان التي أَدْرَجْتُها ضمن البلاد الغنية، لوجدنا أن بوادر تثبيت عدد الساكن قد أخذت تلوح في الأفق. صحيح أن ذلك قد تم بطرق صارمة قاسية، ولكن اليابانيين اضطُروا إلى ذلك، لأنهم كانوا في حالة يأس، وهم اليوم يتوقعون أن يثبت عدد السكان لديهم عند مائة مليون أو مائة وعشرة ملايين من السكان، وهذا عدد يصعب جدًّا أن يضمه بلد كاليابان، تشغل فيه الجبال مساحةً كبيرةً. ومع ذلك فهم يتوقعون أن يصلوا قريبًا إلى مرحلة الثبات والاستقرار، وهو أمر لا يمكن القول إنه سيحدث قريبًا في معظم بلاد العالم.

على أن معدل الوفَيَات يمكن أن يخفض بوسائل بسيطة لا يعترض عليها أحد؛ فمن السهل جدًّا أن تقنع الناس — حتى غير المتعلمين منهم — بأن تدابير الصحة العامة مفيدة لهم، وبالتالي أن تضمن تعاونهم مع السلطات الحكومية من أجل تنفيذ هذه التدابير عمليًّا، كتدابير مكافحة الملاريا مثل. أما معدل المواليد فلا يمكن خفضه إلا بناءً على قرار اختياري يتخذه الناس — أعني مئات الملايين من الناس — من زوجات وأزواج، بحيث يستقر عزمهم على التخلي عن عادة قديمة جدًّا، هي عادة التناسل حتى الحد الأقصى. فليس في وسعك أن ترغم الناس على الإقلال من حجم أسرهم، وكل ما يمكنك أن تفعله هو أن تقنعهم بإعادة تعليم أنفسهم وبالتخلي عن عادة قديمة جدًّا، متأصلة في نفوس الناس بعمق، وهذه مهمة عسيرة جدًّا. ولكن أعتقد أن الجنس البشري سيعلِّم نفسه من جديد كما فعل اليابانيون وكما فعلت الشعوب الغربية، وإن كنت واثقًا من أن ذلك سيستغرق بعض الوقت، وخلال هذا الوقت سيستمر عدد ساكن العالم في زيادة كبيرة.

ولأضرب لهذه النقطة مثلًا ببلادي، أعني بريطانيا. ففي بريطانيا بدأ انخفاض معدل الوفَيَات، دون أن يصحبه انخفاض متناسِب معه في معدل المواليد، في حوالي العقد البادئ بعام ١٧٤٠م، ولم تبدأ زيادة السكان في بريطانيا في الانخفاض مرةً أخرى إلا في حوالي العقد البادئ بعام ١٨٨٠م، أي إن تضخم السكان في بريطانيا استمر حوالي ١٤٠ سنةً. وفي العقد البادئ بعام ١٨٨٠م، عندما بدأ معدل زيادة سكان بريطانيا ينخفض، كان عدد هؤلاء السكان قد بلغ أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٧٤٠م. على أن بريطانيا قد تمكنت من التغلب على هذه الزيادة الهائلة في السكان لأنها كانت تتمتع بعدد من الميزات

التي تنفرد بها؛ فقد كانت لدى سكانها أولًا فرص كبيرة للهجرة إلى ما وراء البحار. ذلك لأنه بعد استقلال أمريكا على أثر حربها التحررية مع بريطانيا، لم تتوقف الهجرة البريطانية إلى أمريكا، بل إن عدد البريطانيين الذين هاجروا إلى أمريكا بعد الاستقلال يفوق بكثير عدد أولئك الذين هاجروا إليها عندما كانت أمريكا مستعمَرةً بريطانيا. ولم تقتصر هجرة البريطانيين على الولايات المتحدة، بل امتدت أيضًا إلى كندا ونيوزيلندا وأستراليا وجنوب أفريقيا. وفضلًا على ذلك فقد كانت بريطانيا أول بلد حدثت فيه الثورة الصناعية. وهكذا ظلت بريطانيا طَوال ثمانين أو مائة عام، تمثل «مصنع العالم» كما أُطلِق عليها في ذلك الحين، وكانت تحتكر بيع الآلات في جميع أنحاء العالم، في نفس الوقت الذي أصبح فيه من المحتم عليها أن تزيد دخلها القومي نتيجةً لضغط زيادة السكان عليها. وحتى رغم كل هذه المزايا، فإن بريطانيا لم تتخلص من أزمة زيادة السكان إلا بعد أن جلبت الثورة الصناعية الرائدة آلامًا ومصاعب جمةً على سكانها؛ ذلك لأن الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية كانت أقسى في بريطانيا مما كانت فيما بعد في ألمانيا، أو في الولايات المتحدة عندما تحوَّل هذان البلدان إلى مرحلة التصنيع، وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى أن بريطانيا كانت أول دولة تمر بهذه التجربة.

على أن بلاد العالم الحالية النامية، التي يزداد عدد سكانها اليوم بسرعة، ليس منها بلد واحد يتمتع بمزايا فريدة كتلك التي كانت تتمتع بها بريطانيا في القرن التاسع عشر؛ فليس في وسع أي بلد اليوم أن يحتكر أسواق السلع المصنوعة في جميع أرجاء العالم، ولا توجد اليوم أية أقاليم فيها من الفراغ ما يتيح لأية دولة أن تبدأ في استعمارها. وهكذا فإن البلاد المتخلفة التي تكوِّن ثُلُثَي العالم، قد أصبحت اليوم مهددةً بتلك الكارثة التي تنبأ بها مالثوس بالنسبة إلى الغرب، وإلى بريطانيا على التخصيص. ولو تُركت الكارثة لتلحق بأغلبية البشر، لأصبحت كارثةً للإنسانية كلها، وضمنها الغرب ذاته، إذ لن يستطيع أن يهرب من المشاركة في المصير الذي تواجهه الأغلبية غير الغربية من سكان العالم، سواء أكان ذلك المصير خيرًا أم شرًّا؛ ذلك لأن التكنولوجيا اليوم — كما قلنا من قبل — قد قضت على المسافات وربطت العالم بأسره في وحدة واحدة. ومن الواضح أن العالم كله، الغني منه والفقير، السعيد منه والتعس، سيصبح له من الآن فصاعدًا نفس المصير.

فلنبحث الآن في الموارد المتوافرة من أجل معالجة مشكلة الغذاء والسكان في العالم. وأنا أقصد هنا الموارد الطبيعية أو غير البشرية. هذه الموارد المادية ضخمة، ولكنها محدودة، إذ لا مفر لنا في المجال الاقتصادي، من الاقتصار على الموارد الموجودة في كوكبنا هذا وحده،

على عكس الحال في مجال الكشف العلمي. وينبئنا علماء الفلك أنه لا يوجد في مجموعتنا الشمسية أي كوكب مسكون فيما عدا كوكبنا هذا، وهم يقولون أيضًا إنه لَمَّا كان الكون النجمي لا نهائيًّا في أبعاده، فمن المرجح أن يوجد عدد لا نهاية له من الكواكب المسكونة المبعثرة في الكون. ولكن أقرب هذه الكواكب المسكونة إلينا قد يكون على بُعد مئات الملايين من السنين الضوئية منا، بحيث إنه سيكون من المستحيل عمليًّا على الأرجح، أن نزور أقرب هذه الكواكب الموجودة في مجموعة شمسية أخرى، أو في مجرة أخرى. فإذا عدنا إلى سطح كوكبنا هذا وجدنا أن مساحة الأراضي المزروعة في العالم تبلغ حوالي عشرةً في المائة من مجموع مساحة اليابس في هذه الأرض. وعلى ذلك فهناك مجال لتوسيع رقعة الأرض المزروعة، كما أن من الممكن زيادة غلة الفدان الواحد نتيجةً لتطبيق الأساليب العلمية في الزراعة. وهناك أيضًا البحر؛ فمن الممكن صيد الأسماك من البحار بمعدل يفوق كثيرًا معدل الصيد الحالي، كما أن في وسعنا جمع البلانكتون[١] من البحر؛ ذلك لأن الحيتان تعيش على البلانكتون، وعلى ذلك فمن الممكن أن يعيش البشر عليها أيضًا. صحيح أنها طعام قد يكون مذاقه غير مستحبٍّ، ولكنه يكفي لإبقاء الناس أحياءً. كذلك يمكن زراعة البحر بحيث نستخلص منه أعشابًا يمكن أكلها، أو قواقع بحرية. ولقد ذكرت من قبل أنني زرت اليابان أخيرًا، وهناك شاهدت مزارعها المائية على طول سواحلها، فوجدت فيها مناطق تحتشد بالمحَار والأعشاب المائية. ومن الممكن تطبيق هذه الأساليب في أجزاء أخرى من العالم فتكون موردًا آخر للغذاء. ولكن سطح الأرض رغم هذا كله محدود، فحتى لو أمكن تطبيق الكشوف العلمية على التكنولوجيا من أجل استغلال كل ما في كوكبنا من موارد يمكن أن يستخدمها البشر، فلا بد أن نصل في النهاية إلى حد طبيعي يستحيل بعده تجاوز هذه الموارد. ومن جهة أخرى فلا يوجد حد طبيعي لزيادة عدد الأحياء من أي نوع؛ فكل الأنواع وضمنها نوعنا البشري، تتجه إلى الزيادة إلى ما لا نهاية، غير أن نموها يتوقف دائمًا في مرحلة معينة نتيجةً لتدخُّلِ عامل خارجي ما، كافتراس الأنواع بعضها البعض. على أن الإنسان قد استغل أو افترس خلال العشرين أو الثلاثين ألف سنة الأخيرة معظم الأنواع الحيوانية الموجودة، فأصبح منذ ذلك الحين هو النوع المسيطر، ولم يعد هناك اليوم أي

[١] مزيج من النبات والحيوانات العضوية الصغيرة يطفو على سطح الماء في البحار والمحيطات، ويوجد فيها بكميات هائلة، ويمتاز بأنه غني بالبروتينات. ويعلِّق بعض العلماء أهميةً كبيرةً عليه بوصفه مصدرًا ممكنًا للغذاء، بعد تحويله إلى الصورة الملائمة للبشر.

نوع آخر من أنواع الحياة يقف في وجه نمو النوع الإنساني، فيما عدا بعض أنواع البكتريا والفيروس. ولكن، إذا لم نتمكن نحن من الحد من نمونا بطريقة اختيارية، فسوف نُضطر إلى التوقف عن النمو بفعل المجاعات. والمجاعات تجلب الأمراض، ومعنى ذلك أن الفيروس والبكتريا هما اللذان سيرغماننا في هذه الحالة على إيقاف نمونا. وقد نُضطر إلى التوقف عن النمو بفعل الحرب، أي اعتداء الإنسان على الإنسان. على أن معظم الأنواع البيولوجية — ولا سيما الأرانب — تتناسل إلى الحد الطبيعي الذي يكون فيه ذلك ممكنًا، وتتكبَّد في الوقت نفسه أكبر عدد من الخسائر نتيجةً لافتراس الأنواع الأخرى لها، أو نتيجةً للمجاعة. ويمكن القول إن ثُلُثَي البشرية — الذين ما زال عددهم يتزايد بسرعة — يتناسلون بطريقة الأرانب هذه؛ فهم ما زالوا محتفظين بالعادات التي كانت سائدةً في العصور التي كان فيها الجنس البشري أعزل من السلاح، شأنه شأن الأرانب اليوم. وما زالت عادة التناسل حتى الحد الطبيعي هذه باقيةً حتى اليوم، رغم أن تدابير الطب الوقائي والصحة العامة قد أدت إلى الإقلال كثيرًا من معدل الوفَيَات، حتى في البلاد المتخلفة.

فإذا استمرت هذه الزيادة الهائلة في عدد السكان على ما هي عليه الآن؛ فإنها ستؤدي حتمًا إلى تدخل عامل خارجي من أجل إيقافها، هو عامل المجاعة أو المرض أو الحرب. وفي اعتقادي أن إقلال عددنا بإحدى هذه الطرق هو أمر يأباه العقل وتأباه الروح الإنسانية. ولكن ما لم تُحَدَّ هذه الأعداد بتخطيط بشري سليم، فسوف تُقَلَّلُ قسرًا، عن طريق تدخل عوامل غير بشرية، أو عن طريق حرب يقتل الإنسان فيها أخاه الإنسان. وفي رأيي أن تخطيط حجم البشرية — وهو أمر يحتاج إلى جهود ضخمة وتعليم شامل قبل أن يُعَمَّمَ على العالم بأكمله — هو السبيل الوحيد إلى التحكم في عدد السكان، وهو الوسيلة الوحيدة الجديرة بطبيعة الإنسانية؛ ذلك لأننا على أية حال، ندَّعي أننا مخلوقات عاقلة، ونفخر بأننا جنس حكيم، فليس مما يفيد أحدًا، لا على المستوى الجماعي ولا على المستوى الفردي، أن يُترك أكبر عدد ممكن من الناس يعيشون في آن واحد على سطح هذا الكوكب. ولو عُدنا بأنظارنا إلى الوراء في التاريخ، لوجدنا أن أعظم كشوف البشرية قد تحققت عندما كان مجموع سكان العالم مجرد جزء بسيط مما هو موجود الآن. وقد تمت هذه الكشوف على يد أقلية ضئيلة في هذا الجزء البسيط. وعلى ذلك فليس مما يفيد البشر أن يوجد أكبر عدد منهم في وقت واحد، إذ إن عددًا بسيطًا جدًّا من البشر يستطيع أن ينتج كل ما يلزم لتقدم الحياة الإنسانية من مقدرة وعبقرية واختراع.

وهكذا فإن هدفنا ينبغي أَلَّا يكون الوصول إلى أكبر حجم ممكن للسكان، وإنما الوصول إلى أفضل وأنسب حجم ممكن للسكان. فما الذي أعنيه بكلمة الحجم الأفضل أو

الأنسب للسكان؟ إنني أعني بها ذلك الحجم الذي يتيح لكل طفل يولد في هذا العالم أن يتمتع بأفضل ظروف المعيشة خلال حياته. ولا شك أن أفضل حجم للسكان — بمعنى إتاحة أفضل فرصة ممكنة لكل طفل في الحياة — سيتفاوت بالطبع تبعًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية في المكان والزمان. ولكن مع عمل حسابنا لهذه الاختلافات في المكان والزمان، فهناك دائمًا حجم أنسب يتيح أفضل الفرص لكل طفل.

ولقد ذكرت من قبلُ أن الموارد غير البشرية محدودة، غير أنه يبدو أن مواردنا البشرية لا يَنضَب مَعينها، ومواردنا البشرية هي رأس المال النهائي الذي يمتلكه جنسنا البشري. وأود الآن أن أُذَكِّرَكم بمواردنا البشرية وما تنطوي عليه؛ فهناك أولًا الموارد العقلية التي يتيحها لنا العلم والتكنولوجيا. هذا المجال العقلي — ولا سيما تطبيق العلم من أجل السيطرة على الطبيعة — هو دون شك المجال الذي أحرز فيه الإنسان أعظم قدر من التقدم حتى الآن؛ فقد كنا أذكياءَ إلى حد مذهل في التحكم في الطبيعة غير البشرية. وهناك مورد بشري آخر هو معاييرنا الأخلاقية، التي هي أساس حياتنا الاجتماعية، إذ لا يمكن أن يتعاون الناس فيما بينهم ما لم تكن هناك أخلاق أو قواعد أخلاقية. ومن المعروف أن الكائن البشري لا يكون له حول ولا قوة طالما أنه منعزل، ومن هنا كان يتجه إلى الاجتماع بغيره من الناس لزيادة مقدرة الحياة البشرية. ولكن من المؤسف أن الإنسان كان في هذا المجال — أعني مجال الأخلاق — بعيدًا كل البعد عن النجاح حتى اليوم. فعلى حين أننا نجحنا إلى حد مذهل في تعاملنا مع الطبيعة، فإننا أخفقنا حتى الآن إخفاقًا شديدًا في تعاملنا مع أنفسنا. فالتعامل مع أنفسنا ومع بعضنا البعض يغدو في نظرنا أصعب كثيرًا من التعامل مع الطبيعة. وعلى أية حال فإن مقدرتنا العقلية يمكن أن يكون لها من الفاعلية في التنظيم الاجتماعي مثلما كان لها في مجال العلم والتكنولوجيا. غير أن قصور مقدرتنا الأخلاقية يُعَد عقبةً في طريق ممارسة قوانا العقلية في مجال التنظيم الاجتماعي.

ولنتحدث عن مورد بشري ثالث، هو قدرة الإنسان على التكيف. صحيح أن الإنسان — ككل نوع آخر من المخلوقات الحية — كثيرًا ما يكون جامدًا تاركًا العِنان لنزعاته المحافظة. ولكن يمكن القول، إننا في عشرة في المائة على الأقل من قدراتنا النفسية لدينا القدرة على الاختيار، والمغامرة، على خلاف الحشرات الاجتماعية كالنمل والنحل، التي تبدو مقيدةً تمامًا بعاداتها. فالإنسان هو حقًّا مقيَّد بالعادات في نواحٍ كثيرة، ولكنَّ لديه نصيبًا من الحرية في الاختيار والعمل والتجريب وتجاوز الأفق الحالي في نظرته إلى الأمور. هذا النصيب من الاختيار الحر، أو من القدرة عل التكيُّف، كان دائمًا صفةً من الصفات

المميزة للإنسان. وقد أصبحت لهذه الصفة اليوم أهمية حيوية، إذ إن بقاءنا اليوم يتوقف على قدرتنا على التخلص من عدد من العادات التي كانت متأصلةً منذ وقت بعيد تأصلًا شديدًا في نفس الإنسان، مثل عادة إنجاب الأطفال حتى الحد الطبيعي، وهي عادة تكوَّنت لدينا حتى قبل أن نصبح آدميين، منذ ملايين السنين. وكذلك عادة العيش في أمم وقبائل منفصلة، وهي عادة قديمة قِدَم الإنسانية ذاتها. وأخيرًا عادة الحرب، أي مقاتلة القبيلة للقبيلة والشعب للشعب، وهي عادة تكوَّنت على الأرجح، بمجرد أن توافر لدينا الحد الأدنى من الموارد ومن التنظيم اللازم لشن الحرب؛ ذلك لأنه إذا لم يكن لدى الشعب هذا الحد الأدنى من الموارد فلن يستطيع شن حرب، بل سيقضي وقته وطاقته كلها في البحث عن وسائل لحفظ حياته. ولكن منذ اللحظة التي توافرت فيها مثل هذه الموارد لدى الجماعات القديمة، تكوَّنت لديها عادة شن الحروب بعضها على بعض. وقد استهلك التسلح والحرب معظم هذا النصيب الضئيل من الموارد التي تمكَّن الإنسان في العصر السابق على العصر الصناعي من إنتاجها زيادةً على ما يحتاج إليه للوفاء بحاجاته الضرورية، وهذا أمر يؤسَف له أشد الأسف. فتلك إذن بدورها عادة يتعيَّن علينا أن نُقلِع عنها.

وعلى ذلك ففي هذا العصر الحديث — عصر انخفاض معدل الوفَيَات — ينبغي علينا أن نتخلَّى عن عادة إنجاب الأطفال إلى آخر مدًى ممكن. وفي هذا العصر الحديث — عصر القضاء على المسافات والأسلحة الذرية — ينبغي التخلي عن عادة شن الحروب، وعادة التمسك بالقوميات، وينبغي أن نجعل من الجنس البشري كله أسرةً واحدةً تخضع لتخطيط واحد يسري على العالم بأكمله. وهذا برنامج ثوري يصعب علينا جدًّا تحقيقه.

ولكي ندرك مدى سيطرة الطبيعة المحافظة علينا، ومقدار تحكم عاداتنا الماضية في سلوكنا، ينبغي علينا أن نتناول مثال الشعب الأمريكي والشعب الروسي؛ إذ إن هذين الشعبين معًا يفخران بأنهما قد تخلصا من تراث الماضي، وبدآ بدايةً جديدةً. صحيح أن هذه البداية الجديدة قد اختلفت في حالة كل منهما عن الآخر، ولكن كلا الشعبين يفخر بأنه قد افتتح عهدًا جديدًا للجنس البشري. ومع ذلك فإني أعتقد أن أهم طابع يَلفِت نظر الأجنبي في هذين البلدين هو الطابع المحافظ لا الطابع الثوري المجدد؛ فالأمريكيون والروس معًا مؤمنون بالقومية، شأنهم شأن بقية شعوب العالم؛ ذلك لأن معظم أو كل شعوب العالم تتجه عقولها إلى الأخذ بالقومية، مع أن قوميتها هذه لم تعد تلائم على الإطلاق هذا العصر — عصر الأسلحة الذرية — الذي أصبحت فيه كل أوجه النشاط الكبرى في العالم تتم على نطاق عالمي شامل.

وأود أن ألفت نظركم الآن إلى بعض المفارقات في الموقف الراهن في العالم؛ فالجميع يعترفون بأن للناس جميعًا نفس الحقوق الإنسانية، لمجرد كونهم بشرًا فحسب، بغض النظر عن عِرقهم وعقيدتهم وطبيعتهم الاجتماعية ومركزهم الاقتصادي. وهكذا فإن الأغلبية الكبرى البائسة من الجنس البشري، التي كانت تنظر في الماضي إلى بؤسها على أنه أمر مُسلَّم به، ولا تحلم بإمكان تغييره، قد تفتَّحت أعينها اليوم على آمال عريضة، وأخذت تتقدم بمطالب جديدة. ولنتأمل حالة الفلاحين في بلدكم هذا؛ فهؤلاء الفلاحون قد ظلوا منذ أيام بناء الأهرام يعملون ويكُدُّون بنشاط — إذ إنهم من أنشط العمال الذين عرفهم العالم — بحيث تمكنوا من الإبقاء على مدنية لم تنتفع منها إلا أقلية ضئيلة. وفي أيامنا هذه فقط بدأت الأغلبية العظمى في هذا البلد تطالب بنصيبها من مكاسب المدنية التي أرست هي ذاتها دعائمها بعملها الشاقِّ في الأرض. وهكذا فإن الآمال قد اتسعت ليس فقط في بلدكم هذا، بل في جميع أرجاء العالم. ولكن الواقع أن الهوَّة بين الأغنياء والفقراء تزداد بدورها اتساعًا؛ فهي تزداد اتساعًا بين الفئات المختلفة من الجنس البشري، كما هي الحال بين الغرب وبقية العالم، وكذلك بين الفئات المختلفة في البلد الواحد. فلننظر مثلًا إلى الولايات المتحدة التي هي أغنى بلد في العالم، والتي تتمتع الأغلبية العظمى من سكانه بالرخاء؛ إن في الولايات المتحدة ذاتها أقليةً فقيرةً، ووجود أقلية فقيرة هو اليوم مصير فظيع. ففي الماضي كان الفقراء على الأقل يكوِّنون أغلبيةً، وكانت الكثرة العددية في صفهم. وعندما كان اليأس يشتد بهم، كانوا يعتمدون على أعدادهم ويثورون. أما إذا كان الناس فقراء، وكانوا بالإضافة إلى ذلك أقليةً — ولتكن عشرة في المائة من مجموع السكان مثلًا — فإنهم يصبحون بلا حول ولا قوة، وتتجاهلهم الأغلبية تمامًا، ولا يكون هناك سبيل إلى إصلاح حالهم.

وهناك مفارقة أخرى في عالم اليوم؛ ففي البلاد الغنية يتزايد إنتاج الغذاء على يد أعداد أقل من الناس، كما قلت، بحيث يتكوَّن في هذه البلاد فائض يزيد على ما يمكنها استهلاكه بنفسها أو بيعه للآخرين. فهم لا يستطيعون بيعه إلى البلاد النامية بسعر السوق المعمول به في البلاد المنتجة. ومن جهة أخرى ففي الثلث الناقص التغذية من الجنس البشري، وفي الثلث الآخر السيئ التغذية من الجنس البشري، يوجد طعام كافٍ، ولكن لا يوجد التنوع المطلوب في الطعام على النحو الذي يكفل غذاءً صحيًّا. وعلى ذلك فثلث البشر فقط هم الذين يحصلون اليوم على غذاء صحي، أما في حالة الثلثين اللذين لا يحصلان على الغذاء الصحي أو الكافي، فإن الزيادة في إنتاج الغذاء لا تكاد تلاحق الزيادة في السكان، وإنما ستتخلف عنها حتمًا، حتى على المعدل الحالي للتغذية الناقصة. ذلك لأن الطب الوقائي سيزيد عدد

السكان في هذا الجزء من العالم بسرعة أكبر مما ستؤدي التكنولوجيا الزراعية إلى زيادة إنتاج الغذاء فيه. ففي هذه البلاد المتخلفة التي ستخسر السباق بين الغذاء والسكان، تحدث أعظم الزيادات في عدد السكان. وإذا كان مجموع سكان العالم في سنة ١٩٦٠م أقل قليلًا من ثلاثة آلاف مليون، فإن من المتوقع أن يصل هذا المجموع في عام ٢٠٠٠م إلى ٦٢٨٠ مليون نسمةً. وإنا لنجد منذ اليوم أن نصف سكان العالم في الصين والهند وجنوب شرقيِّ آسيا يعيش على ربع مجموع الإنتاج الغذائي في العالم، على حين أن ٢٩ في المائة من سكان العالم، الذين يعيشون في أوروبا وضمنها الاتحاد السوفييتي كله، وفي أمريكا الشمالية ونيوزيلندا وأستراليا، يحصلون على ٥٧٪ من مجموع الإنتاج الغذائي في العالم. وهكذا فإن هذا الافتقار إلى التوازن بين إنتاج الغذاء وعدد السكان في مناطق العالم المختلفة سيزداد سوءًا في عام ٢٠٠٠م. ففي عام ٢٠٠٠م ستبلغ الأقلية الغنية حوالي ٢٥ في المائة فقط من مجموع سكان العالم في ذلك الوقت، وستحدث الزيادات الكبرى في تلك البلاد التي تبلغ فيها حاجة السكان إلى الغذاء — منذ الآن — أقصى مداها. على أن هذه البلاد المتخلفة — التي تحتاج أكثر من البلاد المتقدمة إلى النهوض الاقتصادي — تعاني في الوقت ذاته من عدد لا حصر له من الصعوبات والعقبات الأخرى؛ فهي أولًا تحتاج لكي تزيد إنتاجية الزراعة فيها، إلى مقدار هائل من رأس المال، ولكن ليس لديها إلا فائض ضئيل يزيد على ما تحتاج إليه من المصروفات الضرورية، وهذا الفائض الضئيل تستهلكه الزيادة في عدد الأفواه التي ينبغي إطعامها. وفضلًا على ذلك فليس لديها بعدُ التعليمُ الكافي بالمقدار اللازم لكي تفهم ضرورة الحد من حجم الأسرة، وسيستغرق ذلك التعليم وقتًا حتى ينتشر. كما أن هذه الشعوب تنتشر فيها عادة قديمة هي الاستسلام والجمود. وهكذا فإن هناك خطرًا في أن تؤديَ يقظتها في الآونة الأخيرة، لا إلى عمل بنَّاء ينهضون فيه بأنفسهم، بل إلى رد فعل عنيف، وهو رد فعل إنساني طبيعي تمامًا — ولكنه غير معقول — ضد الأقلية الغنية، عندما يرون أن الهُوَّة بين الغني والفقير تزداد اتساعًا على الرغم مما يسمعونه من ادعاءات عن تساوي البشر جميعًا في الحقوق، الفقراء منهم والأغنياء.

ولنسأل أنفسنا أخيرًا: ما الذي ينبغي عمله لإنقاذ الجنس البشري؟ أعتقد أن أول ما ينبغي عمله هو أن نتعلم كيف نفكر ونشعر ونسلك على مستوى الجنس البشري كله، بدلًا من الاستمرار في التفكير والشعور والسلوك على مستوى الأجزاء القومية من الجنس البشري. فالتكنولوجيا الحديثة قد حولت الجنس البشري كله، وسطح الأرض كله، إلى وحدة متماسكة واحدة من الوجهة العملية. أما من الوجهة العاطفية، فنحن لا نزال نعيش في العالم القديم؛ عالم الأمم المستقلة المنفصلة ذات السيادة المطلقة. وفي هذه النقطة على

التخصيص — أعني استمرار الروح القومية — نجد أن التفكير السياسي للأقلية المتقدمة تكنولوجيًّا من بلاد العالم، ما زال على نفس الدرجة من التخلف التي يتميز بها التفكير السياسي للأغلبية المتأخرة تكنولوجيًّا؛ فهم جميعًا قوميون، في عصر أصبحت فيه القومية عتيقةً. فإذا أردنا في عام ٢٠٠٠م، عندما يتضاعف عدد سكان العالم، أن نوفر عدد الوحدات الحرارية المتوافرة اليوم لثلث سكان العالم فقط، ولسدس سكان العالم في عام ٢٠٠٠م، فإن إنتاج وتوزيع الغذاء في العالم، ينبغي أن يوضع في يد هيئة عالمية واحدة، لها سلطات كافية، أعني سلطات تكفي لتسري كلمتها على الدول القومية، بحيث لا تعود لهذه الدول سيادة مطلقة فيما يتعلق بإنتاج الغذاء وتوزيعه على الأقل.

على أننا جميعًا ميَّالون إلى القومية في تفكيرنا، وسنظل نقاوم هذا الاتجاه العالمي باسم استقلال الوطن وحريته، وإن كنت أعتقد أن إخضاع السيادة القومية للاعتبارات العالمية، في ميدان إنتاج الغذاء على الأقل، سيتضح أنه أمر لا غناء عنه لاستمرار الجنس البشري. فالقومية في هذا الميدان على الأقل هي العدو، إذ إنه بدون تعاون على النطاق العالمي لن يستطيع العلماء أن يقدموا إلينا مساعدةً، بينما هم يستطيعون أن يصنعوا المعجزات إذا نظروا إلى العالم كله على أنه وحدة واحدة فيما يتعلق بإنتاج الغذاء. فالعلماء يعجزون عن أن يفعلوا شيئًا إذا انقسم العالم إلى مائة دولة أو أكثر، كل منها تتبع سياسةً قوميةً خاصةً فيما يتعلق بإنتاج الغذاء.

إننا الآن نجري في سباق ضد الزمن، ولا يحق لنا أن نزيد السباق — بالنسبة إلينا — صعوبةً بالتمسك بالأخطاء التقليدية. ولنذكر أن سكان العالم اليوم — البالغ عددهم ٣ بلايين نسمةٍ — سيتضاعفون وزيادةً في مدًى أقل من أربعين عامًا من الآن. هذا التطور المتوقع يجعل البشرية تواجه مشكلةً لم يسبق لها مثيل، وهي مشكلة لا يمكن حلها إلا إذا أقنعنا أنفسنا بإحداث تغيرات ثورية لم يسبق لها مثيل أيضًا في طرقنا في التفكير والشعور والسلوك.

ولْأُعِد تلخيص ما أعتقد أن من الواجب علينا عمله؛ إن من واجبنا إعادة تعليم أنفسنا فيما يتعلق بتخطيط حجم الأسرة والحد منه. وعلينا أن نزيد إنتاج الغذاء بحيث يواجه الزيادة في عدد السكان، عن طريق تطبيق العلم على التكنولوجيا الزراعية، حتى نقدم الغذاء الكافيَ لسكان العالم الذين سيتضاعف عددهم مرتين أو ثلاث مرات قبل أن يصل إلى مرحلة الاستقرار نتيجةً لإعادة تعليم أنفسنا في مسألة إنقاص حجم الأسرة. وثالثًا يتعيَّن علينا — لكي نعطيَ العلم الفرصة الكافية — أن نخلق نوعًا من السلطة العالمية لإنتاج الغذاء وتوزيعه.

هذه تغيرات لم يكن لها كما قلت نظير من قبل، وكان من المستحيل تصورها قبل وقت قصير، وقد لا يكون من الممكن تنفيذها عمليًّا في اللحظة الراهنة. إن الجنس البشري الذي يطلِق على نفسه عادةً اسم «الجنس العاقل» ينتظر دائمًا حتى يصبح على حافة الهاوية قبل أن يُحدث التغييرات الأساسية اللازمة. وأخشى أن أقول إنه سيتعيَّن علينا أن ننتظر حتى نصبح على حافة الهاوية، قبل أن تحدث هذه التغيرات اللازمة لحل مشكلة السكان والغذاء في العالم. وأنا شخصيًّا أعتقد أننا سنُحدث هذه التغيرات بالفعل، وسيكون ذلك على كرهٍ منا، ورغمًا عنا، وفي وقت يكاد يكون بعد فوات الأوان، وربما في آخر لحظة يمكن فيها إنقاذ الجنس البشري من تدمير نفسه بنفسه. وشكرًا لكم.

المحاضرة الرابعة

الشرق الأوسط والسِّياسة العالميَّة

سيدي المحافظ، حضرات السادة والسيدات

شكرًا لسيادة المحافظ على تقديمه الكريم لي. إن سيادة المحافظ يكلفني دائمًا بمهام عسيرة؛ فعندما تشرَّفت بالتحدث هنا في المرة السابقة، طلب إليَّ أن أتحدث عن فِلسطين. والآن، ففي حديثي عن الشرق الأوسط والمشكلات العالمية، سيكون عليَّ أن أتحدث بعض الوقت عن فلسطين، وموضوع فِلسطين عسير دائمًا.

على أني لن أبدأ بالحديث عن فِلسطين، وإنما سأبدأ بموضوع آخر. إن لفظ الشرق الأوسط ذاته هو بطبيعة الحال لفظ يُستخدم من وجهة النظر الأوروبية؛ فالأوروبيون في أوقات سيادتهم على العالم، كانوا يقيسون البلاد كلها تبعًا لقربها منهم، وهكذا تحدثوا عن الشرق الأوسط والشرق الأدنى والشرق الأقصى. وحتى عندما هاجر الأوروبيون إلى أستراليا ظلوا يحملون معهم هذه الألفاظ، وقد انتشرت بين الأستراليين منذ الحرب الثانية، دُعابة تقول بأنهم عندما يتحدثون عن الشرق الأقصى، يعنون الشمال الأدنى، إذ إن الشمال أصبح يبدو قريبًا جدًّا من أستراليا منذ الحرب العالمية الثانية. وهكذا فضَّلت أن أحتفظ بلفظ «الشرق»، وأستخدم لفظ «الأوسط»؛ لأن هذه المنطقة التي سنتحدث عنها اليوم هي بالفعل في منتصف العالم القديم وفي مركز المدنية كلها، وقد كانت كذلك منذ فجر المدنية. وهي نقطة التقاء آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما أنها النقطة التي تتقارب فيها مياه المحيط الأطلسي ومياه المحيط الهندي والمحيط الهادي إلى أقصى حد ممكن.

ولقد كانت هذه المنطقة — منذ حوالي ٣٠٠٠ سنة ق.م. — مركز الشئون العالمية، باستثناء حوالي ٥٠٠ عام تمتد من القرن الثالث عشر الميلادي إلى القرن الثامن عشر؛ ففي القرن الثالث عشر — وربما قبل ذلك قليلًا — تعرض الشرق الأوسط لهجمات الصليبيين من الغرب والمغول من الشرق، وفي خلال القرون الخمسة التالية — ولا سيما عندما تحوَّلت الطرق البحرية الرئيسية للعالم من الشرق الأوسط إلى المحيطات — عانى الشرق الأوسط نوعًا من التدهور. وفي خلال هذه القرون الخمسة المنتهية في القرن الثامن عشر لم يعد الشرق الأوسط هو مركز العالم، كما كان دائمًا، وإنما انتقل هذا المركز إلى المحيط الأطلسي الشمالي. غير أن الشرق الأوسط أخذ يستعيد موقعه المركزي — أي موقعه الطبيعي — منذ القرن الثامن عشر، وأستطيع أن أقترح أسبابًا مختلفةً لحدوث ذلك؛ ففي القرن الثامن عشر اشتدت المنافسة — كما تعلمون — بين بريطانيا وفرنسا على السيطرة على الهند، وأدى ذلك بهما إلى التنافس على الطرق الموصلة من أوروبا الغربية إلى الهند. ومن الطبيعي أن الطريق البحري حول رأس الرجاء الصالح لم يكن هو الطريق الوحيد، وإنما بدأ التنافس حول الطريق البري الذي يمر بالشرق الأوسط، حتى احتل الفرنسيون مصر في عام ١٧٩٨م، ثم احتل الإنجليز مصر بعد ذلك، وأصبح الشرق الأوسط مرةً أخرى مركزيًّا في السياسة العالمية. والسبب الثاني هو شق قناة السويس التي كفلت طريقًا بحريًّا متصلًا من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر. على أن هذه لم تكن المرة الأولى التي يتصل فيها البحران؛ ذلك لأن الإمبراطور الفارسي دارا الأول — عندما احتل مصر — شق قناةً لا في مكان القناة الحالية، وإنما عند ترعة الإسماعيلية ودلتا النيل. ولكن شق قناة السويس أعاد هذا الطريق المائي المباشر وزاد بذلك من أهمية الشرق الأوسط.

ومن العوامل الأخرى التي أدَّت إلى استعادة الشرق الأوسط لأهميته كشف البترول. ومن المؤسف فعلًا أن معظم الحدود الحالية للشرق الأوسط قد خُطِّطَت قبل وقت قصير من كشف البترول في باطن الأرض. فقد تصور الذين خططوا هذه الحدود أنهم إنما يرسمون خطوطًا عبر الصحراء، وكان من الممكن رسم هذه الحدود بطرق أخرى مختلفة. ولم يَدُرْ بخَلَدهم أن الاختلاف في رسم هذه الخطوط سيؤدي إلى فارقٍ كبيرٍ في ثروات المنطقة، تبعًا لكون الإقليم الذي خططوه يحوي في باطنه بترولًا أم لا.

وهناك أخيرًا اختراع الطيران؛ فإذا نظرت إلى خريطة الخطوط الجوية العالمية وجدت أن هذه الخطوط — وإن تكن تتشعب في أمريكا الشمالية وأوروبا من جهة، وتتشعب في آسيا من جهة أخرى — فإنها كلها تتلاقى وتتشابك في الشرق الأوسط، وتمر إما بالقاهرة

أو بيروت أو إسطنبول. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة كبيرة في أهمية الشرق الأوسط في الوقت الحالي.

على أن ازدياد أهمية منطقة ما بالنسبة إلى الشئون العالمية، ليس دائمًا أمرًا في صالح سكان هذه المنطقة؛ ذلك لأن ازدياد أهميتها يؤدي بكل دول العالم إلى التنافس عليها. وهكذا فإن أهمية المنطقة لا تكون مفيدةً لسكانها إلا إذا كان لهم من القوة ما يمكِّنهم من الصمود أمام الدول الخارجية ومقاومة محاولات الدول الأخرى للسيطرة على هذه المنطقة لصالحها هي، لا لصالح سكانها أنفسهم. وهكذا حدث في الشرق الأوسط منذ عام ١٧٩٨م أن خضعت كل البلاد — باستثناء إثيوبيا وأفغانستان — لسيطرةٍ استعمارية لدولة غربية ما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولفترة معينة من الوقت؛ فمصر قد تعرضت بوجه خاص لغزوٍ متكرر من الإنجليز والفرنسيين منذ عام ١٧٩٨م إلى عام ١٩٥٦م. وهناك قصة — لا أدري إن كانت صحيحةً أم لا — تُروَى عن محمد علي؛ هي أن رجل أعمال أوروبيًّا قد عرض عليه أن يحفر قناةً من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر مقابل مبلغ كبير بالطبع، وأن محمد علي رد عليه قائلًا: «إن السلطان محمود الثاني منافسي في تركيا لديه البسفور والدردنيل، ومن حسن حظي أن ليس لديَّ بسفور ولا دردنيل خاصَّان بي، ليتنافسَ عليهما الأوروبيون. وإنك لتطلب إليَّ أن أُعَرِّضَ نفسي لأخطار جَمَّة بحفر بسفور ودردنيل صناعيين.» وهكذا رفض التصريح له بحفر القناة. غير أن خلفاء محمد علي كانوا أقل حذرًا، وسمحوا بالفعل بحفر قناة السويس. وإذا كان تذكري للتواريخ صحيحًا فإن القناة قد حُفرت في عام ١٨٦٩م، واحتل الإنجليز مصر في عام ١٨٨٢م. وهكذا ثبت بعد وفاة محمد علي، أنه كان على حق في حذره.

أما الآن فإن جميع بلاد الشرق الأوسط تقريبًا — التي كانت من قبل خاضعةً للحكم الاستعماري الغربي — قد استعادت استقلالها. ولكنَّ هناك منطقتين لا يَصْدُق عليهما هذا الحكم؛ إحداهما هي الطرف الجنوبي والجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، الذي لا يزال خاضعًا لنوع من السيطرة البريطانية (وهذه منطقة شَغَلَت أنباؤها العالم في الأيام القليلة الماضية) أما المنطقة الأخرى فهي ذلك الجزء من فِلسطين الذي يحتلُّه الإسرائيليون اليوم. وأنا شخصيًّا أعتقد (وأخشى الإعراب عن رأيي أمام السفير البريطاني الذي يجلس معنا في هذه القاعة) أن بريطانيا سيكون عليها إن عاجلًا أو آجلًا — وآمل أن يكون ذلك عاجلًا — أن تتخلَّى عن السيطرة عن منطقة نفوذها الحالية في الجزيرة العربية، كما تخلَّت من قبل عن سيطرتها على العراق والأردن وفِلسطين ومصر والسودان. وطبيعي أن البترول

في البلاد العربية التي تنتجه، له أهمية هائلة لبريطانيا ولأوروبا الغربية بوجه عام، غير أن أفضل طريقة في رأيي لضمان الحصول على البترول من البلاد المنتجة له، هي ألَّا نضايقها بمحاولة السيطرة عليها سياسيًّا، وإنما أن نترك هذه البلاد حرةً، لأن رغبتها في بيع بترولها لا تقل على أي الحالات، عن رغبة أوروبا الغربية في شرائه، وأعتقد أن العلاقة التجارية هي في ذاتها ضمان كافٍ للبائعين الذين يحتاجون إلى بيعه للأوروبيين، وللمشترين الذين سيحصلون من البلاد العربية على ما يكفيهم منه.

أما المشكلة الفِلسطينية فهي في اعتقادي مشكلة أشد تعقيدًا، فهي في رأيي أعقد من مشكلة مناطق النفوذ البريطانية الأخرى في جنوب وجنوب شرق الجزيرة العربية. وأعتقد أن حل المشكلة الفِلسطينية سيستغرق وقتًا أطول مما يستغرقه حل قضايا مناطق الجنوب العربي. وفي رأيي أن هناك ثلاث وسائل أو ثلاثة مفاتيح لحل المشكلة الفِلسطينية؛ المفتاح الأول هو في علاقة البلاد العربية بعضها ببعض، والثاني في موقف الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، والثالث قد يكون في موقف اليهود الشرقيين في إسرائيل، إذ إن أكثر من نصف سكان إسرائيل اليوم — إن كانت أرقامي صحيحةً — يتألف من يهود وفدوا إلى إسرائيل، لا من بلاد أوروبية غربية، وإنما من بلاد في الشرق الأوسط، ولا سيما البلاد العربية.

ولأبدأ بمسألة الوحدة العربية؛ إن الشعوب العربية — في رأيي — ستظل حتمًا ضعيفةً نسبيًّا طالما ظلت متفرقة الكلمة، وبالتالي ستظل تَلَقى معاملةً غير عادلة، أو سمِّها إن شئت معاملةً فيها تجاهل من الشعوب الأقوى منها. وأخشى أن أقول إن الحياة السياسية في هذا العالم تجعل من المُحَتَّم أن يقابَل أي شعب بالتجاهل إن لم يكن لديه من القوة ما يجعله يُسمِع الآخرين صوته؛ ومن هنا كان من المهم لأي بلد أو شعب، أو مجموعة من الشعوب، أن تكون لديها القوة التي تمكِّنها من إرغام الآخرين على سماع صوتها وعمل حساب لوجهة نظرها أو مصالحها. ولو اتحد العرب من مراكش إلى مسقط — وهما الطرفان القصيَّان للعالم العربي في أوسع حدوده — لأصبحوا قوةً في العالم بفضل أهمية الموقع الجغرافي الذي يتحكم في الطرق الجوية والطرق البحرية القصيرة بين المحيط الأطلسي وبين المحيطين الهندي والهادي، وبفضل موارد البترول ورأس المال البشري، أي الموارد البشرية التي هي في نهاية الأمر أثمن رأس مال يمتلكه أي شعب (لأن أي رأس مال مادي لا يكون مُثمِرًا إلا إذا كان هناك بشر ينتفعون منه عمليًّا).

وهناك دون شك عامل واضح يساعد على تحقيق الوحدة العربية؛ هو أن لدى العرب تراثًا واحدًا مشتركًا في اللغة والأدب يرجع إلى ألف وخمسمائة سنة، وكذلك ثقافة مشتركة

وتاريخ مشترك. وعندما أتأمل العلاقات الحاضرة بين الشعوب العربية، ورغبة شعوب جميع البلاد العربية في تكوين وحدة أكبر، والصعوبات التي تعترضها في سبيل بلوغ هذا الهدف، فإن ذهني يعود بي إلى الأمة الألمانية والأمة الإيطالية في القرن التاسع عشر؛ ففي عام ١٨١٥م — أي بعد الحروب النابليونية — كان الألمان والإيطاليون في موقف مشابه إلى حد بعيد للموقف الذي يجد فيه العرب أنفسهم الآن؛ فقد كانوا منقسمين إلى عدد من الدول المنفصلة، ولديهم رغبة هائلة في الاتحاد، وفي نهاية الأمر نجحت هاتان الأمتان في تحقيق الوحدة السياسية. وقد استغرق ذلك أكثر من نصف قرن من الزمان. ففي إيطاليا دامت محاولة الوحدة من ١٨١٥م إلى ١٨٧٠م، وفي ألمانيا من ١٨١٥م إلى ١٨٧١م، ومع ذلك ففي كلتا الحالتين تحققت الوحدة آخر الأمر بعد عدد من مظاهر الفشل ومن الصعوبات والنكسات. وهذا في رأيي أمر مشجع من وجهة النظر العربية؛ إذ يعني أنه رغم الصعوبات التي تعترض حركة الوحدة فمن الممكن التغلب على هذه الصعوبات وتحقيق الوحدة.

ولكن لكي يكون المرء موضوعيًّا تمامًا فلا بد له أن يعمل حسابًا للعوامل التي تقف في وجه الوحدة العربية؛ أحد هذه العوامل هو الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية دون مراعاة كبيرة للظروف المحلية ورغبات الأهالي الذين يعنيهم الأمر، إذ إن هذه الدول الاستعمارية قد اكتفت بمراعاة مصالحها الخاصة فحسب. وأعتقد أن النزاع بين المغرب والجزائر (وهو النزاع الذي سُوِّيَ أخيرًا لحسن الحظ) يرجع إلى أن فرنسا قد احتلت الجزائر قبل أن تسيطر على المغرب وعلى تونس، فمدت حدود الجزائر — التي كانت تعني عندئذٍ حدود فرنسا نفسها — بعيدًا في داخل الصحراء الكبرى. ولو تأملت خريطة المغرب وتونس اليوم لوجدت حدودهما الجنوبية محاطةً بالجزائر نفسها، لا لأن الجزائريين هم الذين خططوا هذه الحدود، وإنما لأن الفرنسيين هم الذين فعلوا ذلك. على أن هذا الأمر لم يكن له أهمية كبيرة في ذلك الوقت، لأن الامتداد كان في صحراء قاحلة. ولكن عندما اتضح أن الصحراء تنطوي على ثروة بترولية، أصبحت لهذه الحدود أهمية قصوى وأصبحت موضوعًا للنزاع بين المغرب والجزائر.

وهذا يَصْدُق أيضًا على الحدود التي رسمتها إنجلترا وفرنسا في البلاد العربية الآسيوية المقتطعة من الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى؛ فقد رُسِمَت لصالح الفرنسيين والإنجليز وحدهم؛ إذ كان الفرنسيون يشعرون بأن لهم مصالح تاريخيةً في لبنان وسوريا، والإنجليز أرادوا أن يكوِّنوا منطقة نفوذ بريطاني متصلةً تمتد من مصر عبر البلاد العربية في آسيا وعبر جنوب إيران حتى الهند، وكانت النتيجة هي تلك الخريطة السياسية العجيبة

التي ما زالت باقيةً إلى اليوم. ففي عهد السيطرة التركية كانت شرق الأردن — وهي قلب المملكة الأردنية الحالية — جزءًا من ولاية دمشق التركية. وأعتقد أن الارتباط الطبيعي لشرق الأردن — من الوجهة الجغرافية — يجب أن يكون مع دمشق. ولم يكن من المعقول أن يصبح شرق الأردن دولةً مستقلةً. وقد أصبح كذلك لأن إنجلترا أرادت أن يكون لها جسر أرضي بين مصر والهند.

والأمر الذي يدعو في نظري إلى الاستغراب حقًّا هو أن تلك الحدود الموروثة من الدول الاستعمارية، والتي رسمتها تلك الدول الاستعمارية لمصلحتها الخاصة دون مراعاة لمصالح الشعوب المعنية، قد أصبحت بعد انتهاء الحكم الاستعماري وتحرر الشعوب التي كانت مستعمرةً، مقدسةً في نظر أهالي البلاد الأفريقية والآسيوية. وهذا يَصْدُق على أفريقيا (ويكفي أن نتأمل النزاع بين الصومال وإثيوبيا) مثلما يَصْدُق على آسيا (ولنتأمل النزاع بين الباكستان وأفغانستان على الحدود التي رُسِمَت في أواخر القرن التاسع عشر، وكذلك النزاع بين الهند والصين على الحدود التي رسمها رجل اسمه «ماكماهون»، لم يكن صينيًّا ولا هنديًّا). وهذا أمر غير متوقع، ولكن له أهميته في العلاقات الدولية الحالية في أفريقيا وآسيا. وهذه النقطة تَصْدُق بطبيعة الحال على البلاد العربية، وهي من الصعوبات التي تعترض طريق هذه البلاد نحو تحقيق المزيد من الوحدة.

وهناك عامل آخر هو أن لحكام كل دولة عربية مصلحةً في الاحتفاظ باستقلال بلادهم؛ فكل حكومة تتجه بطريقة شبه آلية إلى الإبقاء على ذاتها، بحيث إنه لو انقسم شعب إلى أقسام منفصلة، فلا بد أن تكون هناك مقاومة بدرجات متفاوتة من جانب حكومات هذه الأقسام لأية حركة تتجه إلى تحقيق المزيد من الوحدة القومية. ولقد كانت هذه إحدى العقبات الكبرى في القرن التاسع عشر، في وجه توحيد إيطاليا وألمانيا. وأعتقد أن ما حدث في هاتين الحالتين هو أمر يصلح درسًا؛ ففي إيطاليا قاوم الحكامُ المحليون للدويلات الإيطالية المستقلة حركةَ الوحدة إلى النهاية، ومن هنا فقد اكتسحوا جميعًا في سبيل الإبقاء على ملك سردينيا الذي كان هو نقطة التلاقي في الوحدة القومية. أما في ألمانيا فقد حُلَّت المسألة بطريقة مختلفة؛ إذ نشبت بالفعل في عام ١٨٦٦م حرب بين بروسيا التي كانت هي الدويلة الداعية إلى الوحدة، وبين النمسا وولايات الهانزا والولايات الجنوبية، وهكذا وصلت الأمور إلى هذا الحد المتطرف. ومن جهة أخرى ففي عام ١٨٧١م دخلت ولايات ألمانيا الجنوبية بإرادتها في اتحاد مع بروسيا لتكوين الإمبراطورية الألمانية الموحَّدة. ولما كانت هذه الولايات قد دخلت بإرادتها هذا الاتحاد، فقد ظلت الأسر المالكة

المحلية باقيةً، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما سقط مَلِكا بافاريا وفرتمبرج، بل وإمبراطور ألمانيا نفسه نتيجةً لهزيمة ألمانيا. والمهم في الأمر أنه في عام ١٨٧١م، تم توحيد ألمانيا دون القضاء على الحكام المحليين، ودون القضاء على هُوية الدويلات المحلية. ورغم ذلك فإن الوحدة الألمانية كانت فعَّالةً جدًّا في عهد الريخ الألماني الثاني، كما أدرك جميع خصوم ألمانيا جيدًا خلال الحرب العالمية الأولى. وهذا بدوره عامل مشجع بالنسبة إلى احتمالات الوحدة العربية؛ إذ لا يبدو هناك سبب يدعو إلى معارضة حكام الدول العربية للوحدة العربية، لو كان مستنيرين، لأن من الممكن أن يظلوا باقين. وفي اعتقادي أن التغير الذي حدث أخيرًا في نظام الحكم في العربية السعودية[١] هو أمر له أهميته العظمى في هذا الصدد، وهو أمر مشجع إلى أبعد حد.

وهناك عقبة أخرى في وجه الوحدة العربية، هي التفاوت الهائل في درجة التمدين بين مختلِف الدول العربية. ولقد ذكرت أن لهذه الدول كلها لغةً مشتركةً وأدبًا مشتركًا وماضيًا تاريخيًّا مشتركًا، غير أن الجمهورية العربية المتحدة هي — بصراحة — متقدمة ١٥٠ سنةً من حيث التمدين على دول أخرى في شبه الجزيرة العربية، غير أن هذه الصعوبة كانت ولا تزال قائمةً في إيطاليا بدورها؛ ففي إيطاليا ما زال الجنوب متخلفًا جدًّا بالنسبة إلى الشمال، رغم أن إيطاليا قد مر عليها في الوحدة ما يقرب من قرن من الزمان. وتلك ولا شك عقبة تقف في وجه التكامل القومي، وما زال الإيطاليون يكافحون في سبيل التغلب عليها، وأعتقد أنه لو اتحدت البلاد العربية فستواجههم مشكلة الارتفاع بدُوَلِهم المتخلفة إلى مستوى دُوَلِهم المتقدمة (وأعتقد أن مصر تبذل بالفعل جهودًا كبيرةً في حل مشكلة التعليم في بعض الأقطار العربية الأخرى. والتعليم قوة توحيدية كبرى تؤدي إلى تحقيق المساواة في المستويات). ولكن رغم الصعوبات التي واجهها الإيطاليون، فقد ساروا بالفعل في طريق الوحدة وظلوا بالفعل موحَّدين. ويمكن القول إن البلاد العربية أسعد حظًّا — في ناحية معينة — من إيطاليا في القرن التاسع عشر؛ فالجنوب في إيطاليا لم يكن متخلفًا فحسب، وإنما كان أيضًا فقيرًا بالنسبة إلى الشمال. أما في البلاد العربية فإن بعض البلاد المتخلفة قد عَوَّضَت ذلك بالثروة البترولية الباطنة في أراضيها. وهذه الثروة تجعل تقدم هذه الدول أسهل من الجنوب الإيطالي الذي لم تكن لديه هذه الموارد.

[١] الأرجح أنه يقصد انتقال السلطة من الملك سعود إلى الأمير فيصل (في ذلك الحين).

وهكذا أود أن أُلخص كلامي هذا عن الوحدة العربية بالقول إنني أرى أن فرص العرب في التوحد في القرن العشرين لا تقل عن فرص الإيطاليين والألمان في الوحدة في القرن التاسع عشر. وأكرر القول بأن الدول العربية لو اتحدت حتى مجرد اتحاد معتدل لأصبح لها في الشئون العالمية وزن أعظم كثيرًا مما لها الآن.

ولأنتقل الآن إلى النقطة الثانية من النقط التي قلت إنها حاسمة بالنسبة إلى المستقبل السياسي في الشرق الأوسط؛ وهي موقف يهود الولايات المتحدة. وقد يبدو هؤلاء بعيدين جدًّا عن الشرق الأوسط، غير أن أي شخص يهتم بمستقبل الشرق الأوسط، ولا سيما مستقبل العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، لا بد أن يراقب عن كثب ما يحدث في الطائفة اليهودية في أمريكا؛ ذلك لأن بقاء إسرائيل يتوقف على المعونة المالية والسياسية التي يقدمها يهود الولايات المتحدة، ولو سُحِبَت هذه المعونة لما بقيت إسرائيل إلا أسابيع قليلةً. كما أن هذه المعونة لو نقصت لتعيَّن على إسرائيل أن تعيد النظر في سياستها وتصبح أقل عنادًا.

ولأذكر بعض النقاط الخاصة بموقف يهود أمريكا؛ فأنا أتردد كثيرًا على أمريكا وأتصل دائمًا باليهود غير الصهيونيين هناك، وكانت لي بعض المناقشات والمساجلات مع اليهود الصهيونيين في أمريكا. والنقطة الواضحة والعظيمة الأهمية؛ هي أن يهود أمريكا ويهود أوروبا الغربية — إلى الغرب من ألمانيا — يعتزمون البقاء في هذه البلاد. فهم لن يهاجروا إلى إسرائيل أو يصبحوا إسرائيليين، وهم يرون أن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم وأحفادهم مرتبط بالدول الغربية التي يعيشون فيها اليوم. وهذا أمر يجعلهم يشعرون بنوع من عذاب الضمير؛ إذ إن السيد ابن جوريون قال لمؤيدي إسرائيل الذين لم يُبدوا قدرًا كافيًا من التحمس: إذا أردتم الهجرة إلى إسرائيل فسنقدم إليكم المال إذا كنتم على استعداد للمخاطرة بحياتكم وتغيير دياركم من أجل مساعدة إسرائيل. وهذا أمر يشعرهم بتأنيب الضمير، فضلًا عن أن لديهم أيضًا نوعًا من التعلق العاطفي بإسرائيل، كما أن المنظمات الصهيونية مسيطرة عليهم. صحيح أن الصهيونيين العاملين قد يكونون أقليةً في الدول الغربية، ولكن هذه الأقلية منظمة ونشطة إلى أبعد حد، وهي المسيطرة حاليًّا، ومن الصعب على أي يهودي في أي بلد غربي أن يقف في وجه الصهيونية؛ لأنه قد يعاني من ذلك متاعب في عمله وفي حياته الخاصة. وهكذا فإن الطوائف اليهودية في البلاد الغربية عامةً وفي الولايات المتحدة بوجه خاص تقدم بالفعل مساعدةً ماليةً وسياسيةً إلى إسرائيل، وذلك إما بدافع الارتباط العاطفي بإسرائيل، أو نتيجة سيطرة المنظمات الصهيونية عليها. غير أن هناك

بعض اليهود الأمريكيين، وأنا أقصد منظمةً اسمها المجلس اليهودي الأمريكي — وهي منظمة أحترمها كثيرًا، إذ إن وقوف أي يهودي في أمريكا ضد الصهيونية يقتضي شجاعةً فائقةً، وهو أمر يدعو إلى الاحترام — هؤلاء اليهود الذين يمثلهم هذا المجلس يخشَون عن حق من أن يؤديَ اندفاع يهود أمريكا دون هوادة في مساعدة إسرائيل إلى إلحاق الضرر بمركزهم ومركز أبنائهم وأحفادهم في الولايات المتحدة، وهي البلد الذي يعتزمون البقاء فيه. وأعتقد أن لهذا القلق ما يبرره، بناءً على تاريخ الولايات المتحدة والوضع فيها؛ فالشعب الأمريكي — على أية حال — معظمه مؤلَّف من مهاجرين من أوروبا، ومن ذريتهم ومَن وفدوا منذ استقلال أمريكا. وقد أدرك الأمريكيون أن من الواجب إدماج هؤلاء المهاجرين إذا شاءوا الاحتفاظ بتماسكهم القومي. وقد ظهر ذلك للأمريكيين بوضوح خلال الحرب الأولى، عندما اكتشفوا أن كثيرًا من الأمريكيين هم من المهجَّنين أو أنصاف الأمريكيين — أعني أمريكيين إنجليزًا أو أمريكيين فرنسيين أو أمريكيين ألمانًا أو سويديين أو إيطاليين — فهم لم يكونوا أمريكيين مائة في المائة في ارتباطاتهم العاطفية، بل وفي ولائهم أيضًا، ولقد أدى ذلك إلى شعور الشعب الأمريكي — عن حق — بالقلق. فهم حساسون لوجود مواطنين أنصاف أمريكيين يتجه ولاؤهم أولًا إلى بلد آخر غير الولايات المتحدة التي اكتسبوا جنسيتها، والتي ينبغي أن يتجه إليها ولاؤهم أولًا. وهكذا فإن ذلك العنصر من يهود أمريكا، الذي يمثله المجلس اليهودي الأمريكي، يخشى من أن اليهود في أمريكا لو وزعوا ولاءهم؛ فسوف يعرِّضون مركزهم في الولايات المتحدة للخطر. وهم يشعرون بأنهم فيما يتعلق بالشئون السياسية أمريكيون مائة في المائة. إنهم يهود من حيث الدين مثلما أن بعض الأمريكيين كاثوليكيون أو برزبيتريون أو معمدانيون، ولكنهم يؤكدون على نحو قاطع أن كون ديانتهم يهوديةً لا يعني دخولهم في أية ارتباطات سياسية مع دولة إسرائيل. حقًّا إن الإسرائيليين — أو على الأصح معظمهم — من اليهود، غير أن هذه رابطة دينية وربما ثقافية، ولكنها ليست سياسيةً بأية حال. هذه الفئة من الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة تمثل أقليةً، وهي أقلية مضطهدة. ولكنا نستطيع أن نتوقع انتشار وجهة النظر هذه بين اليهود الأمريكيين بمُضِيِّ الزمن؛ فالجيل الحالي من يهود أمريكا مرتبط عاطفيًّا بإسرائيل لأسباب كثيرة: إذ إن أفراده أولًا يذكرون محنة اليهود على أيدي النازيين، وهم بطبيعة الحال يشعرون بعطف عظيم على اليهود الذين فروا من نير النازية إلى إسرائيل. وفضلًا عن ذلك فكثير من هؤلاء اليهود لهم ارتباطات عائلية بأناس يعيشون في إسرائيل؛ إذ إن في إسرائيل أُسرًا يعيش بعضها هناك وبعضها في فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة.

هذان العاملان يؤديان بطبيعة الحال إلى تقوية الروابط العائلية بين هؤلاء اليهود وبين أقاربهم في إسرائيل في عهد أحفادهم، ويقل بالتالي الارتباط العاطفي، وفي الوقت ذاته فإن الإسرائيليين ينظرون إلى اليهود في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بنوع من التعالي الذي يصعب تفسيره؛ إنهم يعتمدون على الأموال الواردة إليهم منهم، ولكنهم في الوقت نفسه يحتقرونهم ولا يخفون احتقارهم لهم، ويؤكدون أن اليهود المتفرقين في أوروبا الغربية لا يخدمون اليهودية في شيء إلا إذا هاجروا وأصبحوا إسرائيليين، وهم يُلِحُّون في تأكيد ذلك كلما قابلوهم. وهكذا فمن الممكن نتيجةً لهذه العوامل أن يقل ارتباط اليهود في إسرائيل بيهود الغرب كثيرًا بمُضِيِّ الزمن.

وأود في الختام أن أصل إلى النقطة التالية؛ وهي موقف اليهود الشرقيين في إسرائيل. إن هؤلاء اليهود الشرقيين يكوِّنون الآن أغلبية سكان إسرائيل (إن كانت أرقامي صحيحةً). ومعظمهم — وربما كلهم — قد أتَوا من بلاد إسلامية، ولغتهم الأصلية هي العربية. ولقد زُرْتُ أخيرًا قطاع غزة الذي كنت قد زرته منذ سبع سنوات في عام ١٩٥٧م بعد الاحتلال الإسرائيلي للقطاع مباشرةً. وأذكر في المرة السابقة أن بعض اللاجئين أخبروني أنه في أثناء الاحتلال كان بعض الجنود اليهود المتحدثين بالعربية الذين أُجبِروا على التحوُّل إلى اللغة العبرية، كانوا يتسللون إليهم ليلًا لأنهم يَحِنُّون إلى الكلام بالعربية التي ظلت لغتهم الأصلية قرونًا عديدةً. وأنا لم أزُر إسرائيل من قبلُ، ولكني أعتقد، بناءً على ما سمعت أن اليهود الوافدين من أوروبا يعامِلون اليهود الآسيويين والأفريقيين كما لو كانوا — إلى حد ما — مواطنين من الدرجة الثانية. فهم يعاملونهم على أنهم «من السكان الأصليين» بنفس المعنى العتيق الذي كان الأوروبيون منذ وقت غير بعيد يعاملون به شعوب البلاد الآسيوية والأفريقية، بوصفهم من السكان الأصليين. ولا شك في أن إسرائيل تبذل جهودًا ضخمةً لإدماج الأجيال الجديدة من اليهود الشرقيين، على النحو الذي نجحت به أمريكا في إدماج المهاجرين الوافدين إليها من مختلِف البلاد، بحيث يندمجون في قلب الشعب الإسرائيلي، الذي يكوِّنه يهود أوروبا الشرقية. ولكني سمعت أن هذا الجُهد لم ينجح تمامًا. صحيح أن هناك مدارس ممتازةً في إسرائيل، غير أن الأصل العائلي لهؤلاء اليهود الشرقيين مختلف عن اليهود الأوروبيين، وأُسَرهم تقاوم تَقَبُّل هذا التعليم وما يتبعه من اندماج. فإذا ما تسنى لليهود الشرقيين الحصول على مزيد من القوة — وأعتقد أنهم بمُضُي الزمن سيحصلون على مزيد من القوة؛ لأنهم سيحصلون على مزيد من التعليم، وسيكون لكثرتهم العددية تأثيرها — فأظن أنهم سيكونون أكثر تعاطفًا، أولًا مع السكان العرب الإسرائيليين؛

لأنهم مثلهم تقريبًا مواطنون من الدرجة الثانية، وثانيًا مع العرب خارج إسرائيل؛ إذ إن هؤلاء اليهود قد شاطروهم لغتهم وثقافتهم قرونًا عديدةً، إلى حد أن أقنعهم الصهيونيون بالهجرة إلى إسرائيل. ومن الطبيعي أن من الصعب التنبؤ بما سيحدث بدقة؛ فقد ينجح الإدماج بحيث يصبح أبناء أو أحفاد اليهودي اليمني مندمجين مع اليهودي البولندي أو الروسي، هذا أمر لا نعرفه، ولكني لا أظنه محتمل الوقوع.

وهكذا فإن هذه الحركات الداخلية التي تحدث داخل العالم العربي وداخل أمريكا، وداخل إسرائيل، قد تؤدي إلى إحداث تغيير كبير في الوضع في الشرق الأوسط.

وأخيرًا سألخص النقاط التي تحدثت عنها؛ فقد قلت إنه منذ نهاية القرن الثامن عشر أخذ الشرق الأوسط يسترد مكانته المركزية في السياسة العالمية، غير أن احتلال مكانةٍ مركزيةٍ لا يعني بالضرورة احتلال مركز قيادي أو رئيسي. وقلت أيضًا إن دول الشرق الأوسط ستظل في مركز سلبي إلى حد ما، ما لم تتحد هذه الدول ولا سيما العربية. ولو أصبح العرب شعبًا واحدًا لأصبحوا قوةً في العالم، وأرغموا الدول الأخرى على الاهتمام بهم وإنصافهم على نحو ما. وهناك في رأيي ثلاث حركات تؤدي معًا إلى تغيير الموقف الحالي في الشرق الأوسط، ولا سيما الموقف في فِلسطين؛ هي حركة الوحدة المتزايدة بين الدول العربية، وإمكان تخفيف الروابط بين الطائفة اليهودية في أمريكا وبين إسرائيل، وازدياد قوة الأغلبية اليهودية الشرقية داخل إسرائيل.

وأنتم ترون أنني لم أحاول تقديم صورة عامة لمستقبل الشرق الأوسط، أو اقتراح حلول للمشكلات الحالية التي يواجهها الشرق الأوسط، وإنما حاولت أن أعرض عليكم بعض العوامل التي تؤثِّر منذ الآن في الموقف، والتي يمكن أن تؤديَ بعد مُضُي وقت — قد يطول أو يقصر — إلى تغيير الأوضاع في الشرق الأوسط، وجعل المشكلات التي تبدو الآن مستعصيةً قابلةً للحل في المستقبل. وشكرًا لكم.


هنداوي